المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الاقتصاد الكلي

إعداد طلاب وطالبات

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

"نظام الانتساب المطور"

١٤٣١/١٤٣٠

تمهيد

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد:

أولا نعتذر لعموم زملائنا الطلبة والطالبات عن التأخير الحاصل، لا مجال لذكر الأسباب هنا، ونشكر جميع من فرغ وساهم في إعداد وتقديم هذه المادة ولو أنها ليست بالمستوى المطلوب، لكن ضيق الوقت أجبرنا على إخراجها بهذا الشكل . لم أقم بالتدقيق الكامل لهذا المستند ١٠٠% ولم أعوض كل الصور الموضوع ة برسومات بيانية حيث لم يتسع الوقت وأيضاً لكثرة هذه الصور، لكني اجتهدت قدر المستطاع وأتمنى أن تكون مفيدة للجميع.

MoZo

٣١/٠٤/١٥

☺

فهرس

وصف المقرر

١ – المفاهيم الأساسية:

أ – مفاهيم الاقتصاد الجزئي: منحنى إمكانات الإنتاج، العرض، الطلب، التوازن، المرونة، المفهوم الحدي.

ب– مفاهيم الاقتصاد الكلي: الطلب الكلي، العرض الكلي، التوازن، العلاقة بين الاقتصاد الجزئي والكلي، مفهوم الرصيد والثروة.

ج– بناء النماذج: الدوال والمعادلات، المتغيرات التابعة والمستقلة، التحليل الساكن والحركي.

٢ – طرق قياس النشاط الاقتصادي:

أ– طريقة الناتج.

ب– طريقة الدخل.

ج– طريقة الإنفاق.

د– الأرقام القياسية للأسعار.

هـ– أهمية حسابات الناتج الوطني وعيوبها.

٣ – تحديد مستوى الدخل في اقتصاد من قطاعين:

أ– تحديد مستوى الدخل التوازني بيانياً وجبرياً.

ب– دالتي الاستهلاك والادخار.

ج– دالة الاستثمار.

د– المضاعفات.

٤ – تحديد مستوى الدخل في اقتصاد من ثلاثة قطاعات:

أ– حلقة التدفق الدائري.

ب– أدوات الحكومة في التأثير على النشاط الاقتصادي.

ج– تحديد مستوى الدخل في حالة وجود الإنفاق الحكومي فقط.

د– تحديد مستوى الدخل في حالة وجود الإنفاق الحكومي والضرائب.

هـ– السياسة المالية.

و– المضاعفات.

٥ – تحديد مستوى الدخل في اقتصاد من أربعة قطاعات:

أ- حلقة التدفق الدائري.

ب- الواردات والصادرات كمتغيرات مستقلة ومستوى الدخل.

ج- دالتي الواردات والصادرات وتحديد مستوى الدخل.

د- الميزان التجاري.

هـ- المضاعات.

٦ – نظريات الاستهلاك.

٧– الاستثمار والعوامل المؤثرة فيه.

٨ – التوازن في سوقي السلع والنقود.

٩ – التوازن الكلي.

أ- الطلب الكلي.

ب- العرض الكلي.

ج- التوازن.

١٠– أسباب عد الاستقرار الاقتصادي:

أ- الركود، الكساد.

ب- البطالة: تعريفها، أنواعها، تكلفتها الاقتصادية بالنسبة للمجتمع.

ج- التشغيل الكامل كهدف للسياسات الاقتصادية.

د- التضخم: تعريفه، قياسه، أنواعه، تكلفته الاقتصادية بالنسبة للمجتمع.

هـ- استقرار الأسعار كهدف للسياسات الاقتصادية.

و- العلاقة بين التضخم والبطالة.

١١– الطلب الكلي:

أ- اشتقاق منحنى الطلب.

ب- مسببات انتقال منحنى الطلب الكلي عند كينز والنقديين.

أهداف المقرر

١- تعريف الطالب بموضوع الاقتصاد الكلي وعناصره.

٢- إلمام الطالب بالنظريات والسياسات الاقتصادية الكلية.

٣- تعريف الطالب بآليات عمل السياسات ومدى فعاليتها بشكل مبسط.

٤- تمكين الطالب من معرفة أدوات الاقتصاد الإسلامي المؤثرة في بعض المتغيرات الكلية.

الكتب والمراجع

١- مبادئ الاقتصاد الكلي د. فايز إبراهيم الحبيب

٢- المساعد في مبادئ الاقتصاد الكلي د. أحمد سعيد بامخرمة، د. محمود حمدان العصيمي

محاضرة ١

مقدمة

يهتم الاقتصاد الكلي بالقضايا الكليه فعندما نتكلم عن التضخم وعن البطالة هذه كثيرا ما تتكرر وترد وتمر علينا كثيرا سواء في الصحف أو عبر وسائل الاعلام المختلفة فلو اردنا التحدث عن التضخم.

التضخم: هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار لاحظ الفرق هنا عندما نتكلم عن الاقتصاد الجزئي الذي سبق ودرسناه في المستوى الثاني نتكلم عن السعر والمقصود به سعر السلعة الواحدة أما هنا في الاقتصاد الكلي عندما نتكلم عن السعر أو المستوى العام للأسعار فنتكلم عن مستوى متوسط أسعار جميع السلع والخدمات ولهذا في الاقتصاد الكلي نتكلم عن التضخم بحكم الارتفاع في مستوى العام للأسعار. فإذا حصل ارتفاع في سعر سلعة معينة فقد لايحدث هذا في الحقيقه تضخم لأن هناك الاف السلع فعندما نتكلم عن التضخم نتكلم عن متوسط أسعار السلع هو في ارتفاع فعلا هكذا هو التضخم.

اضف إلى ذلك قضايا كثيرة في الحقيقة نهتم بها مثل..

البطالة

تؤدي إلى انخفاض في معدل النمو الاقتصادي لأن الايدي العاملة من عناصر الإنتاج ووجود البطالة يؤدي انخفاض في معدل النموالاقتصادي لأن بعض من عناصر الإنتاج في الحقيقه غير مستخدم فلما نتكلم عن البطالة قد نتكلم عن العنصر العملي أن يكون عندنا بطالة في العمل يعني أن هناك من يبحث عن العمل فلا يجده وهذا يسجل من ضمن البطالة ولما نتكلم عن نسبة البطالة نهتم في عدد العاطلين عن العمل الذين يبحثون عن العمل يعني لم يتقاعسو مازالوا ضمن القوى العاملة هذه النسبه في الغالب تكون في الفئه العمريه مابين ١٦ إلى ٦٠ سنه تقريبا قد يختلف من دولة إلى أخرى وهؤلاء الاشخاص الذين يبحثون عن عمل ولا يجدونه ضمن هذا النطاق من العمر مابين ١٦ إلى ٦٠ سنه نأخذ هذا العدد ثم نقسمه على القوة العاملة وليس كل عدد السكان قوة عاملة فلما نتكلم عن القوة العاملة نستبعد العجزه وكبار السن والاطفال والصغار الذين لا يستطيعون العمل فالقوه العاملة هم الاشخاص مابين ١٦ إلى ٦٠ سنه ويرغبون العمل أما الاشخاص الذين لا يبحثون عن عمل وهؤلاء أيضا لا ندخلهم مع القوة العاملة يعني ليسوا من ضمن البطالة أيضا لانهم اختارو لانفسهم أن يكونو عاطلين وباطلين عن العمل.

النمو الاقتصادي:

أي العوامل التي تؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي وكل دوله تبحث في الحقيقه في الازدياد في نمو المعدل الاقتصادي قد يكون من أسباب هذا النمو توظيف جميع عناصر الإنتاج أي عدم وجود بطالة وأيضاً التوظيف الامثل حتى كل عنصر إنتاجي يعطي افضل إنتاجيه بالنسبه له أضف إلى ذلك التراكم الرأسمالي فيكون لدينا تراكم رأس مالي كل ما يكون لدينا في الحقيقه هناك مقدرة على تحقيق معدلات نمو اقتصاديه كذلك التعليم والتدريب ولا شك عندما يكون لديك عمالة ماهرة ومدربة لاشك أن هذا سوف يزيد من إنتاجيتهم وبالتالي سيزيد من معدلات النمو الاقتصادي وهذه المواضيع سوف نتحدث عنها بكثب وأيضاً موضوع

الميزانيه الحكوميّ وحالة العجز وحالة الفائض للميزانيه الحكومية أيضا الميزان التجاري وعندما نتكلم عن الميزانيه الحكومية نقصد فيه ايرادات الحكومة ناقص انفاق الحكومة، فإذا كان الايراد أكبر من الانفاق هنا سوف يصبح هناك فائض. وإذا الايراد الكلي يتسوى مع الانفاق الكلي هنا يكون حالة توازن لا فائض ولا عجز. والحالة الأخرى عندما يكون الانفاق الحكومي أكبر من الايراد هنا يكون عجز. وعندما يكون هناك عجز فإن الحكومة يجب أن تبحث عن تمويل لهذا العجز وسوف نتطرق لهذا بإذن الله.

الميزان التجاري هو مايسمى بالصادرات وهو مايصدر من السلع إلى الخارج ونأخذ قيمة هذه الصادرات ثم نطرح منها مانستورده من الخارج.

قد يكون هناك فائض أيضا في الميزان التجاري إذا كانت الصادرات أكبر من قيمة الواردات هنا يكون فائض.

وفي حالة التوازن إذا تساوت الصادرات والواردات.

وفي حالة العجز إذا كانت قيمة الصادرات اقل من قيمة الواردات.

وبكل المقاييس نجد أن الاقتصاد الكلي شيق جدا ويحسس الشخص أن لديه الرغبةللتعلم في الاقتصاد الكلي وهذه الميزة قد لا نجدها كثيرا في الاقتصاد الجزئي.

أما الأدوات والوسائل التي نستخدمها فهي لاتختلف كثيرا عن الاقتصاد الجزئي. وسنستخدم المعادلات والرسومات بأذن الله تعالى سوف نعطي بعض التطبيقات بقدر المستطاع.

مفاهيم اقتصادية

علم الاقتصاد:

هو العلم الذي يدرس كيفية الاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية المحدودة (النادرة) نسبيا لإنتاج السلع والخدمات من أجل اشباع حاجات الافراد والمجتمع الانهائيّ.

شرح التعريف: يعني عندنا حاجات لاتنتهي وعندنا موارد نريد استخدام هذه الموارد استخداما امثل حتى نستطيع أن نلبي معظم الحاجات وبطبع من الصعب أو ربما من المستحيل أن نلبي حاجات الانسان أو المجتمع ككل ولكننا نستطيع أن نستخدم هذه الموارد الإنتاجيه بأعلى كفائه لأجل الاستفاده منها ونقدر أن نوظفها في تلبيت حاجات أو اشباع حاجات الافراد أو المجتمع.

ومن هذا التعريف/

ندرة الموارد الاقتصاديّ من جهة وافتراض اللامحدوديّ للحاجات البشريّ والمجتمعيّ تحتم ضرورة (الاختيار والتضحيّ)، يعني مواردنا نسبية ليست كثيرة وحاجاتنا كثيرة غير منتهيّ وبالتالي لابد من عملية الاختيار والتضحيّ وهذا نسميه (تكلفة الفرصة البديلة).

وهذه الفكرة سبق أن وضحناها بعرض منحنى امكانات الإنتاج وقلنا في الاقتصاد الجزئي عندما تكلمنا عن منحنى امكانات الإنتاج وقلنا انه يربط بين النقاط المختلفه من X و Y والتي يستطيع المجتمع أن ينتجها بشرطين.

١. إذا وظف جميع عناصر الإنتاج.

٢. إذا استخدمها بأعلى كفائه ممكنة.

هكذا نكون على منحنى امكانات الإنتاج.

إذا جميع النقاط على المنحنى تمثل اقصى مايمكن إنتاجه من السلع في ظل استخدام جميع عناصر الإنتاج بأعلى كفاءة ممكنة.

س/ هل يمكن إنتاج أعلى من منحنى امكانات الإنتاج؟

ج/ عندما نرسم منحنى امكانات الإنتاج نرسمه بظل موارد إنتاجيه محددة إذا جميع عناصر الإنتاج موظفق على منحنى امكانيات الإنتاج واستخدامه بأعلى كفائة ممكنة وعند مستوى معين من التقنية.

إذاً لايمكن الإنتاج فوق منحنى امكانات الإنتاج. الا إذا عناصر الإنتاج زادت أي زاد عندنا العمل وزاد عندنا رأس المال أو أن مستوى التقنيه حصل فيه تحسن وبالتالي صار العمال إنتاجيته أكثر من ذي قبل. هنا ممكن أن المنحنى ينتقل إلى الاعلى لكن في المقابل كان الإنتاج داخل منحنى امكانات الإنتاج هذا يعني أحد احتمالين.

-1أما أن تكون عناصر الإنتاج لم يستخدمها كاملة أي هناك بطالة.

-2أن يكون استخدمنا عناصر الإنتاج لكن لم نستخدمها بأعلى كفاءة ممكنة.

أو ربما الاثنين معا وهنا نكون وظفنا معظم عناصر الإ نتاج وبقي القليل وأيضاً لم نستخدم عناصر الإنتاج بالاستخدام الامثل ومما أيضا سبق ومر علينا في الاقتصاد الجزئي.

الطلب والعرض:

الطلب/ هوالكميات التي يرغب ويستطيع المستهلك شرائها عند الأسعار المختلفه. إذاً لابد أن يكون هناك رغبه في شراء السلعة وأيضاً لابد أن يكون هناك استطاعه والاستطاعه تعني انه لديك قوة شرائيه فلابد من توفر شرط الرغبه ولكذلك شرط الاستطاعه. وفي الحقيقه لابد من وجود الرغبه لأنه لو وجد شخص يستطيع شراء السلعة لكنه لايرغبها. وهنا لا يكون طالب للسلعة. والاستطاعه فلابد أن يستطيع لأنه لو رغبها لا تنفعه الرغبةفقط فيجب أن يستطيع أن يشتريها وهنا لا يعتبر طالب للسلعة. إذا لابد من توفر الرغبةوالاستطاعة ليصبح عندنا طلب وأيضاً مما ذكرناه في المستوى الثاني في الاقتصاد الجزئي عن الطلب وعن محددات الطلب وسعر السلعة نفسها وأسعار السلع الأخرى أن كانت هناك سلع بديلة أو سلع مكملة

وقلنا أيضا من العوامل التي تؤثر في الطلب دخل المستهلك وعدد السكان والتوقعات.

الدخل بكل تأكيد عندما يزيد دخلك يزيد طلبك على السلع العادية وعندما يقل دخلك يقل طلبك على السلع العادية وفرقنا بين السلع العادية والسلع الدنيا. قلنا السلع العادية هي التي ترتبط بعلاقة طردية مع الدخل والسلع الدنيا ترتبط بعلاقة عكسية مع الدخل. ومن محددات الطلب الأخرى هو سعر السلعة البديلة وسعر السلعة المكملة.

إذا ارتفع سعر السلعة البديلة y المستهلك سيقوم بشراء السلعة X يعني يزيد من استهلاك السلعة X ويقلل من السلعة y أما السلع المكملة فمن الطبيعي السلعتين هناx و yانهما مكملات لبعض مثل (الفرشاة x) و(معجون الاسنان y) وبالتالي إذا

ارتفع سعر السلعة y سوف يقل الطلب على السلعة x وإذا انخفض سعر السلعة y سوف يزيد الطلب على السلعةy و xمعا.
وأيضاً إذا زاد عدد السكان أي عدد المستهلكين سوف يزيد الطلب على هذه السلعة.
ونلاحظ في الاقتصاد الجزئي عندما نتحدث عن سعر السلعة وطلب المستهلك أو طلب المستهلكين نبدء بطلب المستهلك ثم نجمع طلبات المستهلكين فيكون عندنا إجمالي طلب السوق أو طلب المستهلكين لكن طلب المستهلكين على ماذا؟
على سلعة واحدة فقط بينما في الاقتصاد الكلي عندما نتكلم عن الطلب الكلي نتكلم عن طلب جميع الافراد على جميع السلع هذا هو الفرق وفي الاقتصاد الجزئي نقول طلب نقصد في طلب جميع المستهلكين لكن على سلعة واحدة.

العرض: هو الكميات التي يرغب ويستطيع المنتجون عرضها عند الأسعار المختلفة.

ومن أهم محددات العرض سعر السلعة نفسها وأسعار عناصر الإنتاج لأن المنتج في الحقيقة ينظر إلى تكاليف صناعة السلعة والتكاليف تتمثل في أسعار عناصر الإنتاج وأسعار السلع المكملة والبديلة في الإنتاج.
ومن العوامل المؤثرة في العرض التوقعات. نذكر في القانون العام للطلب حسب القانون العام للطلب هناك علاقة عكسية بين الكمية المطلوبة وسعرها يعني إذا ارتفع السعر انخفضت الكمية المطلوبة وإذا انخفض السعر زادت الكمية المطلوبة.
والقانون العام للعرض هناك علاقة طردية بين الكمية المعروضة وسعرها يعني إذا ارتفع السعر زادت الكمية المعروضة وإذا انخفض السعر قلة الكمية المعروضة.

التوازن في الاقتصاد الجزئي:

يعني التقاء العرض مع الطلب يعني تقاطع منحنى العرض مع منحنى الطلب وهذه النقطة نقطة التقاطع مهمة جدا نسميها توازن.
لماذا نسميها توازن؟ لأنها النقط الوحيدة التي يلتقي عندها رغبات المستهلكين الذي يمثلهم منحنى الطلب ورغبات المنتجين الذي يمثلهم منحنى العرض. وإذا تلاقت الرغبات أصبح هناك توازن كل من المنتج والمستهلك مقتنع بالسعر يعني الكمية التي ينتجها المنتجون هي نفسها التي يرغبها المستهلكون.

اختلال التوازن: متى يكون هناك اختلال؟ يختل التوازن في الواقع عندما يتغير أحد العوامل المؤثرة في الطلب أو العوامل المؤثرة في العرض فعندما نرسم منحنى العرض ومنحنى الطلب يكون هناك السعر على المحور الرأسي والكمية على المحور الافقي وبالتالي العوامل الأخرى ماعدا السعر لأنه موجود على المحور الرأسي فنجد فيما يخص الطلب إذا ارتفع الدخل وتكون السلعة عادية سينتقل منحنى الطلب إلى أعلى ومعه سوف يزيد السعر والكمية التوازنية سوف تزيد، إذا هنا اختل التوازن وانتقل إلى توازن جديد ونفس الشيء في أحد عوامل العرض لو زادة مثلا عناصر الإنتاج نجد أن منحنى العرض سينتقل إلى اليسار والكمية التوازنيه في هذه

الحالة سوف تقل والسعر سوف يرتفع وهنا يختل التوازن وننتقل إلى توازن جديد وفي بعض الاحيان نقول أن هناك توازن متسقر وهناك توازن غير مستقر.

متى يكون التوازن مستقر طبعا إذا رسمنا منحنى العرض ومنحنى الطلب بالاشكالية التي اعتدنا عليها هنا يعتبر التوازن مستقر يعني أي خروج من نقطة التوازن هناك عوامل ذاتيه سوف تعيد السعر والكمية إلى توازن مرة أخرى.

مثلا لو أصبح السعر أكبر من السعر التوازني يعني سعر التوازني ١٠ لكن ارتفع السعر إلى ١٢ سيكون عندنا الكمية المعروضة أكبر من الكمية المطلوبة بمعنى أن المنتجين عندهم كمية فائضة وبالتالي هم يرغبون في بيعها وليس المهم إلا تخفيض السعر حتى يرغموا المستهلكين على شرائها. لأن إذا كان السعر ١٢ المستهلكين يطلبون ٨ وحدات فقط والمنتجين يعرضون ١٢ وحدة فيكون هناك فائض ٤ وحدات لايستطيعون بيعها وبتالي يقومون بتخفيض السعر لأجل بيع الوحدات المتبقيه فإذا اخفضوا السعر سيستقر السعر عند السعر التوازني الي هو ١٠.

أما التوازن الغير مستقر هذا عندما تكون القوى لا تعيد السعر والكمية إلى وضعهم التوازني وإنما تبعدهم أكثر وأكثر وهذا في حالات عندما يكون منحنى العرض شكله يختلف عن الشكل الطبيعي يكون سالب وهذه الحالات تدرس في مقررات لاحقة.

محاضرة ٢

الطلب الكلي والعرض الكلي

الطلب الكلي هو إجمالي الإنفاق المخطط لكافة المشترين في اقتصاد معين. *ما المقصود بإجمالي الإنفاق؟* بمعنى إجمالي إنفاق القطاعات الاقتصادية المختلفة.

مكونات الطلب الكلي:

١. الإنفاق الاستهلاكي أو الاستهلاك الكلي.
٢. الإنفاق الاستثماري.
٣. الإنفاق الحكومي(قطاع يكون له مشتريات يكون له إنفاق).
٤. صافي الصادرات (نقصد به الصادرات ناقص الواردات.

العرض الكلي هو مرتبط بالإنتاج إذا هو مجموع السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع-الاقتصاد- خلال فتره زمنيه معينة. لاحظ هنا نتكلم عن العرض الكلي هنا يختلف الكلي عن الجزئي في الجزئي (نتكلم عن عرض سلع معينة سواء نتكلم عن عرض منتج وحيد لسلعة معينة أو نتكلم عن إجمالي عرض المنتجين لسلعة معينة).
يتحقق التوازن في الاقتصاد بالتقاء الطلب الكلي مع العرض الكلي، وسيفصل في هذا لاحقاً.

التدفق Flow الرصيد Stock:

التدفق (التيار)هو التغير خلال فتره زمنيه معينة.
أما *الرصيد* فهو كمية ثابته في لحظه معينة.
وعلى ذلك فإن الدخل، الناتج، الإنفاق والاستهلاك وغي ذلك كلها متغيرات تنتمي إلى فئة التدفقات أو التيارات، أما الثروة ورأس المال والتوظيف عباره عن أرصده يمكن تحديدها في لحظه معينة.

الدخل والثروة:

الدخل ***Income***(هو تدفق نقدي يخلق قوة شرائيه لدى الفرد) أما في *الاقتصاد الجزئي* فنقصد بالدخل هو دخل المستهلك أما في *الاقتصاد الكلي* فنعني الدخل الكلي إجمالي الدخل المتحصل في جميع عناصر الإنتاج وله طرق متعدده للقياس سنتطرق لها لاحقاً أن شاء الله.
الثروة ***Wealth*** رصيد الفرد في لحظه معينة.

ينقسم التحليل الاقتصادي إلى قسمين:

١ - التحليل الاقتصادي الجزئي.
٢ - التحليل الاقتصادي الكلي.

والفرق الجوهري بينهما أن الاقتصاد الكلي يعالج قضايا كليةٍ وعندما أتكلم عن السعر في الاقتصاد الجزئي Microeconomic يقصد سعر سلعة معينةٍ. أما عندما أتكلم عن السعر في الاقتصاد الكلي فهو يتكلم عن المستوى العام للأسعار وهو متوسط أسعار

جميع السلع والخدمات يكون له متوسط سعر ينتج عن ذلك ما نسميه بالتضخم الذي هو الارتفاع المستمر في الأسعار، قضايا أخرى أيضا مهمه كقضايا النمو الاقتصادي قضايا البطالة هذه كلها من قضايا الاقتصاد الكلي كذلكالناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي سيمر علينا طريقة قياسهما هذه كل المصطلحات من اهتمامات الاقتصاد الكلي ، أما الاقتصاد الجزئي يهتم بالفرد كفرد سواء كان مستهلك أو منتج ويهتم بالمنشئه ويسمى في بعض الأحيان الاقتصاد الجزئي بالاقتصاد الوحده لأنه يأخذ قطاع واحد لوحده (منتج سلعة معينة، مستهلك سلعة معينة،سعر سلعة معينة..وهكذا).

الاقتصاد الجزئي يتعامل مع الوحدات الفرديه في الاقتصاد وهي عادة الفرد والأسره والمنشأه حيث يركز على سلوك المستهلك وبالكيفيه التي توزع بها الأسره دخلها بالإنفاق على مختلف السلع الخدمات كم يهتم

الاقتصاد الجزئي بتحديد مستوى الإنتاج الذي يمكن المنشأه من تعظيم أرباحها. وعلى النقيض من ذلك نجد الاقتصاد الكلي يتناول الدراسه المواضيع الاقتصادية ذات الحجم الكبير فيتعامل مع الاقتصاد القومي في مجموعه متجاهلاً الوحدات الفرديه وكثير من المشاكل التي نواجهها وبالتركيز على الاقتصاد القومي في مجمله فإن الاقتصاد الكلي يهتم بالناتج الكلي للاقتصاد والمستوى العام للأسعار وليس بالناتج ومستوى الأسعار في كل منشأة على حدة.

مفهوم الاقتصاد الكلي:

مما سبق يمكن القول أن الاقتصاد الكلي هو أحد فروع الاقتصاد الرئيسه الذي يتعامل مع اقتصاد الدوله ككل فهو يركز على القضايا الكليه كالتضخم والبطالة والنمو والتجاره الخارجيه والإنتاج المحلي والإجمالي.

تبرز أهمية الاقتصاد الكلي من خلال تركيزه على قضيتين أساسيتين:

أحدهما فهم النمو الاقتصادي في الأجل الطويل والعوامل خلف الارتفاع في مستوى المعيشه في الاقتصاديات الحديثه على سبيل المثال نجد الدول الغنية أو الدول المتقدمة دخل الفرد فيها كبير بينما الدول الناميه متوسط دخل الفرد فيها قليل هذا يعتبر من اهتمامات الاقتصاد الكلي ونحن هنا نتكلم عن متوسط دخل الفرد أنه حتى في الدول الناميه نجد أشخاص دخلهم كبيرة جدا وناس يعيشون تحت خط الفقر وكذلك في الدول المتقدمه نجد أناس دخلهم منخفض عندما تريد قياس متوسط دخل الفرد تأخذ الدخل الإجمالي ثم تقسمه على عدد السكان.

ثانيا فهم التقلبات الاقتصادية من انخفاض وارتفاع في الأنشطه الاقتصادية عبر الزمن يعني كما يعرف الدوره الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد، ماهي العوامل التي تسبب مثل حصول الدوره الاقتصادية؟ نجد في فتره من الفترات الدخل مرتفع ارتفاع كبير أي معدل نمو مرتفع ثم بعد ذلك يكون فيه انخفاض وربما يكون انخفاض شديد ثم يعود مرة أخرى ويرتفع هذه تقلبات في الدخل وهي تقلبات غير محبذة إنما في الحقيقة الاقتصاد الكلي يسعى إلى تحقيق معدل نمو مستقر ليس يكون هناك تذبذبات أو تقلبات كبيرة فالسياسات التي تستخدم سواء السياسات الاقتصادية سواء المالية أو النقدية كثيرا ما تحاول أن تعالج عملية عدم الاستقرار في النمو الاقتصادي يعني التقلبات بين انتعاش اقتصادي ثم ركود وربما يستمر الركود فتره طويله ويكون انكماش ويتحول إذا استمر إلى كساد اقتصادي.

هذه المصطلحات مصطلحات مهمه الذي هو مصطلح الركود الاقتصادي والانتعاش والرواج الاقتصادي وكذلك الانكماش.

نبدأ أولاً بالانتعاش الاقتصادي الانتعاش يعني بداية تحسن الاقتصاد بشكل عام يعني بداية نمو الإنتاج المحلي وبذلك توظيف المزيد من العمالة وبالتالي البطالة سوف تقل وهذا في الوقت الحاضر وقت الأزمة المالية العالمية التي نعيشها منذ سنة كاملة نجد أن الاقتصاد يسعى للتأكد هل خرجنا فعلا من عنق الزجاجه هل بدأنا في الانتعاش الانتعاش يأخذ فترة طويلة لكنه إذا بدأ في الواقع العامل النفسي وعودة الثقة للاقتصاد من جديد سوف تزيد من قوة هذا الانتعاش ومن استمراريته وبالتالي معدلات البطالة سوف تبدأ بالانخفاض ثم ندخل مرحلة ما يسمى بالرواج الاقتصادي إذا الانتعاش يأخذ له وقت حتى يصل إلى الرواج الاقتصادي.
بالذات إذا كان الركود أو الانكماش الذي سبق الانتعاش قوي جدا وعندما يكون الرواج الاقتصادي تكون الدولة وظفت جميع عناصر الإنتاج أي تكون نسبة البطالة منخفضة جدا ويكون مستوى النمو في الدخل القومي كبير ثم بعد ذلك يأتي أن مسألة الرواج يقل تدريجيا ثم يبدأ الاقتصاد في *انكماش* تدريجي هذا يسمى ركود وفي بعض الأحيان انكماش أي انخفاض في مستوى الأنشطة الاقتصادية ثم إذا وصل إلى القاع يسمى قاع الركود الاقتصادي وعندما نصل إلى القاع يكون هناك معدل نمو منخفض جدا يكون هناك انكماش عندما تقارن هذه السنة بالسنة التي قبلها وإذا تكلمنا عن النتائج الربعية نقول مثلا أن مستوى الإنتاج في الربع الثاني أقل من المستوى الذي سبقه وهكذا عندما نصل إلى القاع يبدأ الاقتصاد في الدخول في دورة جديدة، وهناك ما يسمى بالكساد الاقتصادي ويفرق الاقتصاديون بين الكساد الاقتصادي والركود الاقتصادي أن الركود فترته قصيرة، والانخفاض فيه معدله قليل أما الكساد ويكاد يجمع الاقتصاديون في القرن الماضي أنه كان فقط في فترة الثلاثينيات وهو ما يسمونه بالكساد العظيم، انخفض الناتج أو الدخل انخفاض كبير ومستوى البطالة كبير بالإضافةإلى أن المدة طالت.
هذا حول الدورة الاقتصادية والمصطلحات المتعلق بها.

الدوال والمعادلات:

الدوال تشمل معادلات وتشمل غيرها أي أن الدوال أعم.
المعادلة فيها تخصيص.
مثال:

$$u = f(x،y)_1$$

كثيرا من الأحيان نرمز (u)للمنفعة ويسمى متغي تابع.
X وy متغير تابع.
f يعني دالة.
أي أن دالة المنفعة تعتمد على مايستهلك من الدالة xومايستهلك من الدلة y.
هذه تسمى دالة اعطتنا فقط معلومة اعتماد المنفعة على الكمية المستهلكة من x وy لكن ما طبيعة العلاقة هل بالفعل زيادة استهلاك x يؤدي إلى زيادة المنفعة أو زيادة استهلاك x سيقلل من المنفعة هذه الدالة لم تعطينا هذه الفائدة أو هذه المعلومة بينما المعادلة تعطي المعلومات الأدق. إذا فالدالة فقط تبين لك العوامل المؤثرة في المتغير التابع الذي هو المنفعة، المتغير التابع يعتمد على التغيرات التي تحدث في المتغيرات المستقلة.

$$Q = f(P،I،T،N)-2$$

Q هي الكمية ولكن المقصود هنا الكمية المطلوبة.

F يعني دالة.

P يعني السعر.

I يعني الدخل.

T يعني الذوق.

N يعني عدد المستهلكين أو الأفراد.

هذه أسميها دالة تعطينا فقط معلومة الدالة تعتمد على السعر وتعتمد على الدخل وعلى الذوق وعلى عدد المستهلكين.

$$C = f(Y،W،r)-3$$

C يعني الاستهلاك.

Y الدخل، W الثروة، r سعر الفائدة.

الاستهلاك يعتمد على الدخل والثروة وسعر الفائدة،إذا هذه العوامل المؤثرة في الاستهلاك الكلي.

لكن لو تكلمنا عن المعادلة التي فيها تخصيص مثال:

$$u = xy_1$$

هذه تعتبر معادلة اعطتنا بالفعل معلومات دقيقة مثلا زيادة x سيؤدي إلى زيادة المنفعة وزيادة y ستؤدي إلى زيادة المنفعة.

$$Q = 0.5I - P+N _2$$

هذه تعتبر معادلة مخصصة للدالة فQ تعتمد على I.

محاضرة ٣

استكمال..الدوال والمعادلات:

- لكل معادلة ممكن نطلق عليها دالة لكن ليس كل دالة نطلق عليها معادلة.
- المعادلة تعطي معلومات دقيقة بينما الدالة بشكلها العام تعطي معلومات عامة.

$U = f(x، y)$ دالة

$Q = f(p، I، T، N)$دالة

$C = f(Y، W، r)$دالة

لأنC مقصود فيها الاستهلاك الكلي يعتمد الفونقشن دالة معتمدة على الدخل الكلي وعلىW اللي هو الثروة وعلى سعر الفائدة هذا مجرد ملخص للعوامل المؤثرة على الاستهلاك لكن ما طبيعة تأثيرها وما مقدار التأثير هذه الدالة بشكلها العام لا تعطي هذه المعلومات بينما المعادلة تعطي)

$U = xy$ (هذه دالة وفي نفس الوقت معادلة:

لما تكون U المنفعة تعتمد على x وعلى Y أولاً تعطينا معلومة طبيعة العلاقة طردية زادت x تزيد المنفعة زادت Y تزيد المنفعة، مقدار التأثير لو زادت x بمقدار وحدة واحدة كم مقدار الزيادة بالمنفعة نجده يساوي Y ومقدار التأثير واضح من المعادلة إذاً كما نسمي مقدار التغير في U اللي هو المنفعة نتيجة لتغير x يساوي Y)

$Q = 0.5\ I - p + n$ (هذه دالة وفي نفس الوقت معادلة:

Q تساوي نصف مضروب في أي اللي هو الدخل ناقص p المعامل له هنا اللي هو السعر اللي هو ناقص واحد لأن إذا كان المعامل واحد ما نكتب شيء زائد n وهنا المعامل واحد، طبيعة العلاقة بين الدخل والكمية المطلوبة طردية بحكم الإشارة اللي تسبق الدخل موجبه بينما العلاقة بين السعر والكمية علاقة عكسية وكذلك مقدار التأثير يمكن استنتاجه من المعادلة)

$C = a + by + fw - dr$ c) الاستهلاك الكلي تساوي a اللي هو مقدار ثابت زائد b المعامل يعين اللي يقيس درجة التغير في الاستهلاك نتيجة لتغير الدخل لو تغير الدخل بمقدار ريال كم مقدار التغير في الاستهلاك مقداره b وقد نضع له رقم مثلاً c تساوي بدل a ألف زائدb وهو يعتبر كسر يعني أكبر من الصفر وأقل من الواحد مثلاً لو قلنا b تساوي ثلاث أرباع يعني خمس وسبعين من مئه إذا ارتفع الدخل بمقدار ريال واحد الاستهلاك سيزيد بمقدار خمس وسبعين هللة يعني خمس وسبعين من مئة ثم بعد ذلك w وتعني الثروة وf يقيس درجة استجابة الاستهلاك لأي تغير يحدث في الثروة والمعامل سيكون أكبر من الصفر واقل من الواحد والعامل المؤثر هو r سعر الفائدة ومعاملة d)

- (المعادلة تقول إذا ارتفع سعر الفائدة الاستهلاك سوف ينخفض ما المبرر لهذا يعني طبيعة لما اقل إذا زاد الدخل زاد الاستهلاك إذا زادت الثروة زاد الاستهلاك هذي كلها فهمها سهل لكن بالنسبة لارتفاع سعر الفائدة كيف يؤثر على الاستهلاك نقول إذا ارتفع سعر الفائدة يعني أن تكلفة الاقتراض الآن مرتفعه وبالتالي الشخص في الواقع لن يقوم المستهلك بالاقتراض من أجل الاستهلاك خاصة استهلاك السلع المعمرة الذي يأتي إشترائه بالتقسيط فإذا طلع سعر الفائدة سيقلل من استهلاكه للسلع المعمرة كذلك إذا ارتفع سعر الفائدة سيقوم المستهلك أيضا بعملية إحلال الاستهلاك المستقبل محل الاستهلاك الحالي بمعنى انه سوف يؤجل استهلاكه الآن سوف يدخر ليستفيد من ارتفاع سعر الفائدة لأجل أن يستهلك في المستقبل العلاقة عكسية بين الاستهلاك وبين سعر الفائدة)

الإنتاج المحلي الإجمالي : Measuring Gross Domestic product

أهم مقياس شائع للإنتاج الكلي للاقتصاد هو الإنتاج المحلي الإجمالي GDP وهو القيمة السوقية الكلية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد في أي سنه معطاة. (الإنتاج المحلي الإجمالي *يفرق* عن الإنتاج القومي الإجمالي بأنه داخل الاقتصاد).

القيمة السوقية الكلية تعود إلى كمية السلع مضروبا بأسعارها.

(لما نتكلم عن الإنتاج نتكلم عن القيمة السوقية لأننا لاستطيع أن نجمع منتجات في القطاع الزراعي مع منتجات في القطاع الصناعي لابد أن يكون في وحدة للحساب وهي النقود وبالتالي نضرب القيمة السوقية الكلية وتعود إلى كمية السلع مضروبا بأسعارها مثلاً نأتي للمواد الغذائية كل مادة على حده نضربها بسعرها ثم نجمعها مع المادة الغذائية الأخرى ثم نأخذ السلع الصناعية نضرب السعر في الكمية ثم نجمع وهكذا في بقية القطاعات وهنا يكون عندنا الناتج المحلي الإجمالي)

واستخدام الأسعار يسمح لنا التعبير عن قيمة كل شي ء في وحدة قياس متعارف عليها .

مثل: لما نتكلم عن النقود تكون وحدة متعارف عليها سواء الريال أو الدولار وما إلى ذلك.

- ما الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي GDB والناتج القومي الإجمالي GNP؟

الناتج المحلي الإجمالي GDB: يمثل القيمة النقدية لإجمالي ما أنتج في الاقتصاد وضمن حدود البلد المعنى من سلع وخدمات سواء من قبل المواطنين أم غيرهم خلال فتره زمنية معينة. هذا التعريف يستبعد ما يعود على المواطنين من عوائد مالية وتحويلات نقدية من الخارج نظيري مساعدات أو استثمارات لهم في الخارج، وكذلك دخل المواطنون الذين يقيمون في الخارج.

الناتج القومي الإجمالي GNP: فإنه يمثل القيمة النقدية لإجمالي ما أنتجه المواطنون فقط سواء كان الإنتاج ضمن حدود البلد المعني أو في الخارج، إضافة إلى العوائد المالية والتحويلات النقدية من الخارج نظير مساعدات أو استثمارات لهم في الخارج. وهو بذلك يستبعد قيمة إنتاج غير المواطنين حتى لو كانوا ضمن حدود البلد المعني

(الإنتاج المحلي هو قيمة جميع السلع والخدمات المنتجة داخل الوطن سواء أنتجت بعناصر إنتاجية وطنية أو غير ذلك، وما يحصل عليه المواطنين من الخارج سواء كان شخص استثمر أموال في الخارج وأتت العوائد أرباح وفوائد جاءت له هذه لا تحسب ضمن الناتج المحلي الإجمالي لأنها خارج الوطن أيضا عندما يحصل على مساعدات ومعونة من الخارج هذي لا تدخل في الناتج المحلي الإجمالي.

الناتج القومي يركز على إنتاجية عناصر الإنتاج الوطنية سواء أنتجوا داخل الدولة أو خارجها، مثال السعودية يعني إنتاج السعوديين سواء كان سعوديين مقيمين في السعودية أو مقيمين في دولة أخرى يعني لابد أن يجمع جميع عناصر الإنتاج السعوديين، وعند استخدام الناتج القومي نستبعد إنتاجية العمالة الغير سعودية).

(النقطة الأساسية أن الإنتاج المحلي الإجمالي يهتم بما أنتج داخل الوطن بغض النظر عمن أنتجه يعني هو ما أنتج في السعودية سواء شارك فيه مواطنون أو أجانب ويتعلق بإنتاج داخل القُطر أي الوطن سواء كان المشاركين في الإنتاج عناصر إنتاج محليه أم غير محليه.. بينما الناتج القومي الإجمالي فهو يهتم بما قام بإنتاجه المواطنون فقط من سلع وخدمات سواء كانوا بداخل السعودية أو خارجها سواء كانوا بالدول الأخرى يتقاضون مرتبات أو يستثمرون أموالهم أو يحصلون على عوائد وما إلى ذلك).

حسابات الدخل القومي:

الإنتاج القومي الإجمالي من أكثر المقاييس شيوعاً واستخداماً لقياس الأداء الإقتصادي ومقدرة الإقتصاد على إنتاج مختلف السلع والخدمات. وعندما نحاول إعطاء قيمة نقدية للسلع والخدمات المنتجة من قبل اقتصاد معين خلال فترة معينة، فإن مجموع تلك القيم هو مايعبر عنه بالناتج القومي.

ويركز النموذج على اعتبار أن كل ريال ينفق من قبل شخص يمثل في الوقت نفسه دخلاً لشخص آخر.

ولتوضيح ذلك نفترض ابتداء اننا نواجه اقتصاد بسيط مغلق (يعني ليس هناك صادرات ولا واردات) واقتصاد لادور للحكومة فيه ولا يتعامل مع العالم الخارجي مكون من قطاعين فقط:

قطاع العائلات Households Sector

قطاع المنتجين producers Sector

هذا مع افتراض أن الدخل الذي يحصل عليه القطاع العائلي سوف ينفق على السلع والخدمات التي ينتجها القطاع الإنتاجي.

إذا قطاع الاستثمار ممثل بقطاع الإنتاج وقطاع العائلي ممثل بالاستهلاك..
فالقطاع العائلي هو الذيقوم بشراء السلع وبالتالي يدفع مقابل ذلك كل مالديه للمنتجين والمنتجين يقومون بإعطاء لعناصر الإنتاج التي شاركت بالعمليةالإنتاجيةثم يقومون بإنتاج سلع مرة أخرى.

ويتلخص هذا النموذج في التدفقات التالية:

١ – يقدم القطاع العائلي خدمات عناصر الإنتاج من عمل، ارض، رأس مال، تنظيم للقطاع الإنتاجي.
٢ – يحصل القطاع العائلي في مقابل خدماته من القطاع الإنتاجي على عوائد ودخول عناصر خدمات الإنتاج والمتمثلة في الأجور، الريع، الفوائد والأرباح ومجموع هذه الدخول نطلق عليها الدخل القومي.
٣ – يقدم القطاع الإنتاجي سلع نهائية وخدمات للقطاع العائلي.
٤ – يقوم القطاع العائلي بشراء السلع النهائية والخدمات ويدفع قيمتها للقطاع الإنتاجي ويطلق على قيمة إنتاج السلع والخدمات المنتجة (الناتج القومي).

 # نموذج حلقة التدفق الدائري للدخل (في اقتصاد ذي قطاعين)

الصفحة التالية

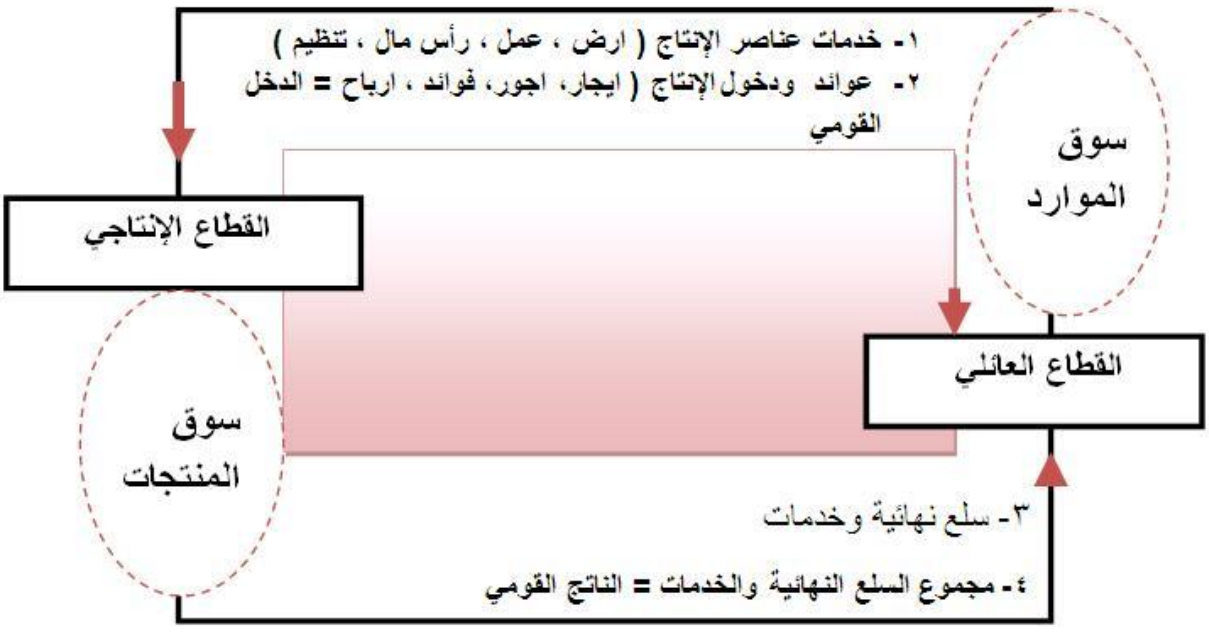

القطاع العائلي يعرض الموارد للقطاع الإنتاجي،القطاع الإنتاجي يوظف هؤلاء ثم يقوم بإيجاد المنتجات ثم بعد ذلك يقوم بدفع دخول القطاع العائلي مرة أخرى ثم تدور العمليه مرة أخرى، يأخذ القطاع العائلي ماحصل عليه من دخول ثم يشتري السلع وهكذا،إذا كما نلاحظ الأسهم تنبأ لك أن القطاع العائلي يقوم بعرض الموارد الإنتاجية للقطاع الإنتاجي والقطاع الإنتاجي يقوم ببيع المنتجات السلع النهائية وخدمات القطاع العائلي وكذلك عملية الدوران التدفق الدائري خطو ة خلف الأخرى، وفي هذا النموذج نفترض أن ليس هناك ادخار جميع ما يحصل عليه القطاع العائلي يقوم ينفقه على جميع السلع وبالتالي يستلم المنتج قيمة هذه السلع للقطاع العائلي ويعطيها عناصر الإنتاج وعناصر الإنتاج تقوم بإنتاج السلع مرة أخرى ويبيعها مرة أخرى للقطاع العائلي وهكذا تدور العمليه باستمرار ونجد في النموذج هنا أن ليس هناك ادخار جميع مايحصل عليه القطاع العائلي ينفقه من أجل شراء السلع والخدمات الإستهلاكية.

 # نموذج آخر مطور ليس فيه فقط القطاع الإنتاجي والعائلي لا بل يوجد فيه القطاع الحكومي والقطاع الخارجي الذي يتمثل في الصادرات والواردات

الصفحة التالية

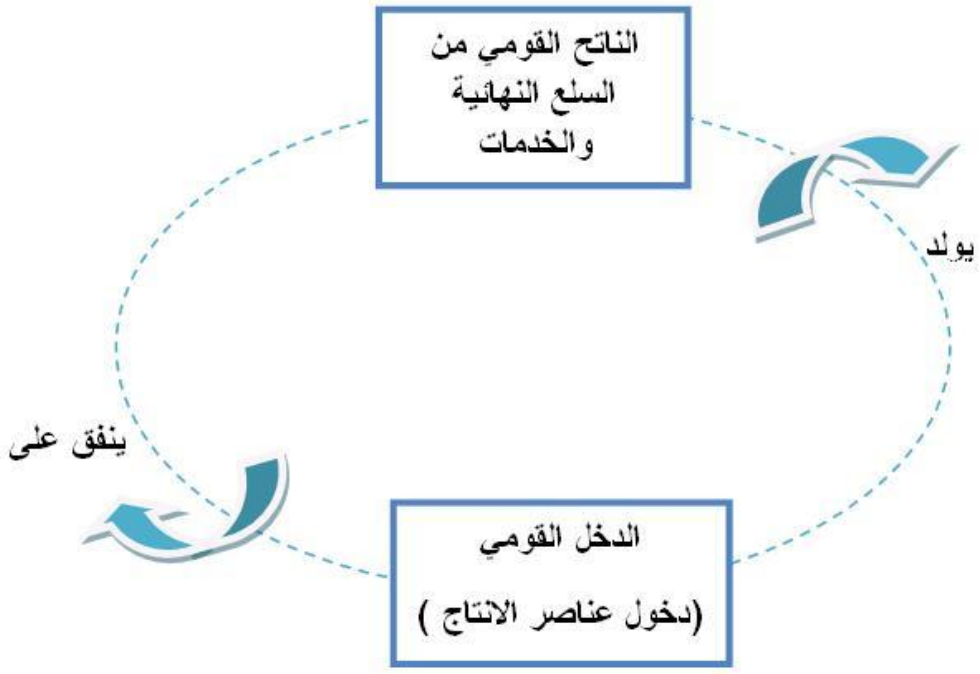

مايحدث هنا الدخل القومي اللي هو دخول عناصر الإنتاج ستولد الناتج القومي من السلع النهائة والخدمات ثم تنفق من جديد.

محاضرة ٤

نواصل الحديث عن ما بدأنا به في الحلقة الماضية لأنه في الحلقة الماضية بدأنا عن تدفق النقد كيف في الحقيقة يتم بين قطاعين وافترضنا للتبسيط يكون عندنا قطاعين فقط اللي هو القطاع العائلي والقطاع الإ نتاجي العائلي يقوم بتقديم خدمات عناصر الإنتاج التي يملكها ويقدمها للمنتج والمنتج يعطي هؤلاء دخولاً ثم يقوم القطاع العائلي بشراء السلع التي ينتجها المنتجون ثم تستمر العملية تدور بهذا الشكل لما نفترض أن الاقتصاد يتكون من أربع قطاعات لا تختلف كثيراً في الواقع النتيجة واحدة سيكون عندنا **القطاع العائلي** و**القطاع الإنتاجي** وكذلك **القطاع الخارجي** و**القطاع الحكومي** والقطاع الحكومي يدخل هنا عن طريق ما ينفقه اللي هو الإنفاق الحكومي ويدخل أيضا ما يحصل عليه من دخل اللي هو عن طريق الضرائب لأن مصدر الدخل للدرجة الأولى بالنسبة للحكومة هو الضرائب وإن كان هناك بعض الدول التي تملك في الحقيقة البترول لا تعتبر الضرائب في الحقيقة أهميتها قليلة أو شبه منعدمة أما في الدول الأخرى نجد أن الضرائب في الحقيقة تشكل المصدر الأساسي في تمويل الإنفاق الحكومي نعود إلى الشريحة مرة أخرى سنجد أن هناك في الحقيقة قبل أن ندخل في الرسم سنوضح نفس ما سبق وضحناه...

أن الواقعية تقضي بكون القطاع العائلي لا ينفق دخله بأكمله على استهلاك ما ينتج من سلع وخدمات بل أن هناك جزء من الدخل يتسرب في صورة مدخرات توجه للأغراض الاستثمارية سواء استثمار في الآلات أو العدد أو المباني.

١. ينفق القطاع العائلي جزء من دخله الذي يحصل عليه على استهلاك السلع والخدمات المنتجة، هذا الجزء يذهب مباشرة إلى قطاع المنتجين.

٢. يدخر القطاع العائلي جزء من دخله ويوجهه إلى السوق المالي كالبنوك والتي من وظيفتها إمداد المستثمرين بالقروض التي يستخدمونها في شراء سلع استثمارية من القطاع الإنتاجي.

هو أن الواقعية تقضي بكون القطاع العائلي الآن لا ينفق دخله بأكمله. المرة الماضية قلنا أنه ينفق جميع دخله هنا..... إلى الواقع ونقول ينفق جزء من دخله ويدخر الجزء الآخر إذا لا ينفق دخله بأكمله على استهلاك ما ينتج من سلع وخدمات بل أن هناك جزءً من الدخل يتسرب في صورة مدخرات توجه للأغراض الاستثمارية سواء استثمار في الآلات أو العدد أو المباني. استثمار يعني لما أقول ادخار يكون موجهاً للاستثمار ويجب هنا أن نفرق بين الاكتناز والادخار الاكتناز يعتبر ظاهره مرضية في الاقتصاد وأما الادخار فيعتبر ظاهره صحية لأن الادخار أنت تدخر المال هذا لكنه في الحقيقة توظف هذا المال لأجل يستفيد منه المستثمرين والقطاع الإنتاجي فبالتالي وظفت المال بينما عندما تكتنز المال في الواقع أي تحبسه عن التداول يعني عطلت مورداً من موارد الإنتاج وكأن عندنا بطالة في أحد عناصر الإنتاج إذا الاكتناز يعتبر ظاهره مرضية بينما الادخار يعتبر ظاهرة صحية مرغوبة.

إذا نبدأ ماذا يعمل القطاع العائلي.. ينفق القطاع العائلي جزء من دخله الذي يحصل عليه على استهلاك السلع والخدمات المنتجة هذا الجزء طبعاً يذهب مباشره إلى قطاع المنتجين. نلاحظ مرةً أخرى أن القطاع العائلي في الحقيقة هو الذي يقوم بعرض عناصر الإنتاج يعرض العمل ويعرض رأس المال والأرض والتنظيم فيعرضها للمنتجين ثم يحصل مقابل ذلك على دخل لكنه في المرة هذي الآن هو لا ينفق جميع دخله على الاستهلاك بل ينفق جزء منه على الاستهلاك وجزء آخر على الادخار وكذلك جزء ثالث سنرى انه سيذهب إلى من إلى الحكومة بشكل بصورة ضرائب.

إذا ينفق القطاع العائلي جزء من دخله الذي يحصل علية على استهلاك السلع والخدمات المنتجة هذا الجزء يذهب مباشرة إلى قطاع المنتجين اللي هو الإنفاق الاستهلاكي ثم بعد ذلك يدخر القطاع العائلي جزء من دخله ويوجهه إلى السوق يعني ليس اكتناز لا يوجهه إلى السوق المالي كالبنوك والتي بوظيفتها إمداد المستثمرين تمويل المستثمرين بالقروض التي يستخدمونها في شراء السلع الاستثمارية من القطاع الإنتاجي طبعاً الصورة الحالية في الحقيقة ووفقاً لكثرة وجود البنوك الربويه التقليدية نجد أن المدخر يدخر نقوده لدى البنوك والبنوك في الحقيقة تعطي المدخر فوائد وثم تقوم بإقرار هذا المبلغ للمستثمرين وتأخذ منهم فوائد والفرق بين الفائدة التي تعطيها للمدخر والفائدة التي تأخذها من المستثمر تعتبر مكسب في الحقيقة لمن ! للبنك. لكن هذه الصورة يعني في ظل وجود أما قطاع استثماري مباشر وطريقة في الحقيقة وسيط مالي ممكن يتعامل في الحقيقة بالأسلوب الشرعي المتبع اللي هو في الحقيقة أما أن يدخل كشريك يعني يقوم مثلاً البنك يكون هو كمستثمر فقد يدخل مع مستثمر آخر وقد يقوم بعملية الاستثمار بنفسه فهنا يقوم بعملية التمويل الشرعي التي أجازها الفقهاء كالمرابحة ونحو ذلك هنا إذا القطاع العائلي يأخذ جزء من دخله ويضعه لدى البنوك كادخار لكنه لا يكتنزه ثم هذه البنوك طبعاً تمول المستثمرين تقرض المستثمرين.

الجزء الثالث ماذا يعمل به القطاع العائلي نلاحظ...

٣. يدفع القطاع العائلي صافي الضرائب للقطاع الحكومي والذي يستخدمها بدوره في تمويل إنفاقه على ما يشتريه من سلع نهائية وخدمات من قطاع المنتجين. هذا علماً بأن صافي الضرائب هو عبارة عن إجمالي الضرائب التي يدفعها القطاع العائلي مطروحاً منها ما يتسلمه هذا القطاع من مدفوعات الضمان الاجتماعي.

٤. يقوم القطاع العائلي بدفع قيمة وارداته من السلع والخدمات الغير متوفرة محلياً للعالم الخارجي، ومقابل ذلك نجد المنتجين يحصلون على قيمة السلع والخدمات المنتجة محلياً والمصدرة لقطاع العالم الخارجي.

يدفع القطاع العائلي صافي الضرائب للقطاع الحكومي والذي يستخدمها بدوره في تمويل إنفاقه على ما يشتريه من سلع نهائية وخدمات من قطاع المنتجين الحكومة مثلها مثل الفرد هي تنفق فبالتالي لابد يكون دخل حتى تستطيع أن تنفق يعني لابد لها من تمويل يمولها في الحقيقة للقطاع العائلي عن طريق دفع الضرائب إذا جزء من دخل القطاع العائلي يذهب للحكومة هذا علماً بأن صافي الضرائب هو عبارة عن إجمالي الضرائب التي يدفعها القطاع العائلي مطروحاً منها ما يتسلمه هذا القطاع من مدفوعات الضمان الاجتماعي لأننا لما نأخذ القطاع العائلي جزء من القطاع العائلي يدفع الضريبة لكن جزء آخر لا يستطيع دفع الضريبة فبالتالي مقابل ذلك يحصل على معونات أو مساعدات أو تحويلات الضمان الاجتماعي فلما نقول صافي الضرائب يذهب للحكومة نقصد فيها الضرائب ناقص الإعانات التي تدفع للقطاع يعني جزء من القطاع العائلي يدفع الضرائب ولكن هناك بعضاً منهم يأخذ إعانات فالصافي اللي يذهب للحكومات اللي هو إجمالي الضرائب ناقص هذي الإعانات.

ثم أيضا يقوم القطاع العائلي بدفع قيمة وارداته من السلع والخدمات الغير متوفرة محلياً للعالم الخارجي ، إذا الآن الاستهلاك عندما يقوم القطاع العائلي بالإنفاق على السلع والخدمات الاستهلاكية. ما ينفقه على السلع المستهلكة محلياً والجزء الآخر ينفقه على السلع والخدمات المستوردة إذا هناك الآن صار القطاع العائلي في الحقيقة يوزع دخله عبر أربع قنوات:

١ – استهلاك السلع والخدمات للإنتاج المحلي.

٢ – الادخار.

٣ – صافي الضرائب.

٤ – الإنفاق على السلع والخدمات المستوردة من الخارج ويقصد بها الواردات.

إذا يقوم القطاع العائلي بدفع قيمة وارداته من السلع والخدمات الغير متوفرة محلياً للعالم الخارجي ، ومقابل ذلك نجد المنتجين يحصلون على قيمة السلع والخدمات المنتجة محلياً والمصدرة لقطاع العالم الخارجي. أي بعبارة أخرى أن المنتجين يقومون أيضا هم ببيع السلع في الداخل وهناك سلع أيضا يبيعونها في الخارج فاللي يبيعونها في الخارج الدخل سيصل إلى هؤلاء المنتجين إذا

الناتج القومي هو " القيمة السوقية لجميع السلع النهائية والخدمات التي أنتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة هي في الغالب سنة "

الدخل القومي هو " مجموع دخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة هي في الغالب سنة "

يعرف الإنفاق الكلي بأنه عبارة عن " الطلب الكلي في المجتمع والمتمثل في إنفاق القطاعات الأربعة المكونة للاقتصاد " وهذه القطاعات الأربعة هي:

١. القطاع العائلي (قطاع المستهلكين).
٢. قطاع رجال الأعمال (القطاع الإنتاجي).
٣. القطاع الحكومي.
٤. قطاع العالم الخارجي.

قلنا الدخل القومي ما هو الدخل القومي هو " مجموع دخول عناصر الإنتاج نحن نتذكر في الحلقة الماضية وذكرنا الدخل القومي الإجمالي وقلنا أنه هو في الحقيقة جميع أو قيمة السلع والخدمات المنتجة بواسطة المواطنين من عناصر الإنتاج هنا وسنأتي إلى ذلك لاحقاً عن طريقة كيف نحسب الدخل القومي اللي هي طريقة حسابه عن طريق الدخول اللي هو دخل عناصر الإ نتاج طريقة أخرى فهنا مجموع دخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة هي في الغالب سنه إذا نتكلم عن الدخل القومي مرة أخرى مجموع دخول عناصر الإنتاج طبعاً عناصر الإنتاج هم المواطنين التي ساهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة هي في الغالب سنه وعندما نتكلم عن الناتج المحلي الإجمالي يكون مجموع دخول عناصر الإنتاج داخل الاقتصاد المحلي ثم بعد ذلك يُعَرَفْ الإنفاق الكلي بأنه عبارة عن "الطلب الكلي في المجتمع والمتمثل في إنفاق القطاعات الأربعة المكونة للاقتصاد" إذا مصطلح الطلب الكلي بعض الأحيان نعبر عنه بالإنفاق الكلي وهو يشمل **الإنفاق الاستهلاكي** و**الإنفاق الاستثماري** و**الإنفاق الحكومي** و**الإنفاق على القطاع الخارجي اللي هو صافي الصادرات** إذا هذه القطاعات الأربعة هي مرة أخرى القطاع العائلي يتمثل في قطاع المستهلكين أو الإنفاق الاستهلاكي وقطاع رجال الأعمال المتمثل في القطاع الإنتاجي والمستثمرين اللي هو الإنفاق الاستثماري ثم ثالثاً القطاع الحكومي ورابعاً اللي هو قطاع العالم الخارجي الذي في الحقيقة يمثل عن طريق الصادرات والواردات هذا الملخص في الحقيقة في هذا النموذج يبين لنا كيف تدور حلقة الاقتصاد

نموذج التدفق الدائري للدخل في اقتصاد ذي أربع قطاعات

فنبدأ مثلاً هنا في القطاع العائلي نلاحظ القطاع العائلي هناك في الواقع أربعة أسهم تخرج من القطاع العائلي السهم الأول إنفاق استهلاكي خاص ويذهب مباشرة إلى القطاع الإنتاجي لماذا لأن القطاع العائلي هو الذي يشتري السلع من القطاع الإنتاجي ثم الادخار والادخار وين يذهب، يذهب إلى القطاع العائلي للسوق المالي (بنوك، أسهم،....) وممكن كمثيل أيضا للشخص يدخر عن طريق شراءه للأسهم مثلاً فهذا القطاع العائلي إذا يذهب كادخار للسوق المالي سواء كان بنوك أو أسهم أو نحو ذلك رقم ثلاثة جزء أيضا من الدخل الذي يملكه القطاع العائلي كصافي الضرائب وصافي الضرائب نعرف أنها تذهب لمن للحكومة ولهذا السهم يذهب إلى كما نلاحظ القطاع الحكومي الرابع في الحقيقة اللي هو الواردات..... هذي الواردات هي في الحقيقة طلب القطاع العائلي السلع والخدمات من الخارج ولهذا تذهب إلى من إلى قطاع العالم الخارجي ثم بعد ذلك لما ننظر إلى السوق المالي اللي هو البنوك نجد في الحقيقة أنها تأخذ المدخرات ثم تحولها لاستثمار عن طريق القطاع الإنتاجي إذا ارتباط سوق المال في الحقيقة هو من خلال الادخار والاستثمار طيب القطاع الحكومي نلاحظ أنه يرتبط في ماذا صافي الضرائب اللي هو يعتبر دخل الإنفاق الحكومي وكذلك الإنفاق العام صافي الضرائب يأخذها من القطاع العائلي ثم ينفق القطاع الحكومي هذا الدخل أو صافي الضرائب ينفقها على شراء السلع والخدمات من القطاع الإنتاجي أيضا بالنسبة لقطاع العالم الخارجي صحيح أنه اللي نشتري منه سلع ونستورد وأيضاً هو يقوم بشراء السلع من المنتج المحلي، يشترى مِن مَن؟

من القطاع الإنتاجي، وبالتالي نسميها قطاع العالم الخارجي. إذا هناك القطاع الخارجي أيضا مرتبط بأربعة أسهم، السهم الأول اللي هو ما يأتيه من الإنفاق الاستهلاكي، والسهم الثاني ما يأتيه من العلاقة بالاستثمار ثم الإنفاق العام ثم الصادرات بعد ذلك حتى تكتمل الصورة ويكتمل نموذج التدفق الدائري للدخل هذا التدفق الدائري يضع القطاع الإنتاجي الآن ما يحصل عليه من منتجات وقيم هذه المنتجات تذهب كدخول للأجور والريع والفوائد والأرباح هذه الدخول تذهب لمن للقطاع العائلي إذا نقول القطاع العائلي مرة أخرى يقوم بتقسيم دخله إلى واحد واثنين وثلاثة وأربعة أربع تقسيمات الإنفاق الاستهلاكي، الادخار، صافي الضرائب، الواردات ثم عملية التدفق تستمر بهذا الشكل إذا هذا نموذج التدفق الدائري للدخل في اقتصاد ذي أربع قطاعات.

ننتقل للشريحة الأخرى نبدأ في الحقيقة بطرق قياس الناتج القومي.

طرق قياس الناتج القومي

يمكن قياس الناتج القومي بثلاث طرق هي:

١. طريقة الناتج. ٢. طريقة الإنفاق. ٣. طريقة الدخل.

أولاً: طريقة الناتج:

تقوم هذه الطريقة على أساس قياس كل السلع النهائية والخدمات التي أنتجت خلال العام. ولكي يتم تجميع كافة المنتجات من سلع وخدمات لابد من جمع القيم السوقية لتلك المنتجات، فإنه من غير ذي معنى أن يكون الجمع على أساس الكميات. لاحظ الفرق بين السلع الوسطية والسلع النهائية كما في هذا المثال:

فمثلاً لو كان لدينا سلعة نهائية كالملابس القطنية الجاهزة، فإن المادة الأولية (الخام)هي القطن. فلو باع مزارع قطن بمبلغ ٢٠ ألف ريال لمصنع غزل ونسيج، قام بصنع قماش ليبيعه لمصنع الملابس الجاهزة بمبلغ ٣٠ ألف ريال ثم قام ذلك الأخير بصنع الملابس القطنية وباعها في السوق بما قيمته ٥٠ ألف ريال.

لما نريد أن نحسب الناتج المحلي أو الناتج القومي بشكل عام نجد أن هناك ثلاث طرق هي مختلفة كمسميات لكنها في النهاية تؤدي إلى إنتاج موحد يعني نفس الناتج في الواقع فالطرق الثلاثة لعملية قياس الناتج القومي نجد طريقة الناتج وطريقة الإنفاق وطريقة الدخل نعرج على هذه الطرق باختصار طريقة الناتج لما نريد أن نحصل الإنتاج يكون للدولة مثلاً نقوم بعملية حساب قيمة الإنتاج النهائي للسلع والخدمات يعني السلع والخدمات النهائية نجمع قيمتها يعطينا الناتج ولهذا قلنا السلع النهائية لماذا قلنا السلع النهائية هذه نقطه مهمة حتى ما يكون فيه ازدواجية في الحساب عندما تأتيك بعض السلع يكون فيها سلع وسيطة يعني مثلاً لو أخذنا الملابس مثلاً الملابس التي تصنع من القطن نجد يبدأ في يد المزارع في زراعته للقطن يبيع هذا القطن للمصنع لنفرض اللي باعه بـ ٢٠ ريال المصنع قام بعملية نسج القطن وصناعته ثم باعه بـ ٥٠ ريالاً ثم بعد ذلك المنتج النهائي نقول مثلاً الخياط يقوم بخياطة الثوب مثلاً وقام ببيعه مثلا بـ ١٠٠ ريال أنا لم أجي احسب الناتج النهائي احسب ١٠٠ ريال فقط كناتج نهائي لا أقوم بحساب قيمة الثوب لدى الخياط ١٠٠ ريال ثم أقوم بحساب قيمة القطن ثم أقوم بحساب قيمة المصنع اللي قام بنسج القماش وجعله في صورته النهائية إذا حسبته بهذه الطريقة يكون عندي كأني حسبت مرتين حسبت الـ ١٠٠والـ ١٠٠ جزء منها داخل في قيمة القطن وجزء منها داخل في قيمة الغزل والقطن المصنع اللي قام بعملية صنع للقماش فيكون عندنا ١٠٠ + ٢٠ +٥٠ بالتالي يكون هناك في الحقيقة ازدواجية في الحساب إذا لابد عند حساب الدخل الكلي لابد من التركيز على حساب السلع النهائية طبعاً السلع النهائية لهذا نقول هي الأسلوب الناتج. طريقة أخرى نستطيع أن نصل إلى نفس النتيجة وهو أن نحسب ما يسمى بالقيمة المضافة نبدأ القيمة المضافة عندك المزارع مثلاً ٢٠ ريال اللي هي قيمة القطن المصنع اللي قام بصناعة القطن اللي يباع بـ ٥٠ يعني أضاف ٣٠ ريال لل ٥٠ هو باعه بـ ٥٠ لكنه دفع ٢٠ للمزارع إذا حسبنا المرة الأولى ٢٠ نحسب في المرة الثانية ٣٠ ثم خياط مثلا لما خاط الثوب كم أخذ فائدة ١٠٠- ٥٠ هو أخذ ٥٠ الخياط لو جمعنا ما أضافه المزارع ٢٠ ثم ما أضافه المصنع ٣٠ هذي ٥٠ ثم ما أضافه الخياط هذي ٥٠ تعتبر بها إذا سواء نقوم بحسابه الناتج النهائي الثوب مباشرة ١٠٠ ندخله ضمن الناتج القومي أو ندخل إلى حساب القيمة المضافة فنحسب كم مقدار ما ساهم به هذا العنصر من قيمة إنتاجيه المزارع ساهم بـ ٢٠ المصنع ساهم بـ ٣٠ الخياط ساهم بـ ٥٠ هنا نجمع ٢٠ + ٣٠ + ٥٠ بهذه الطرق نتناول عملية ازدواج الحساب يعني عدم تكرار الحساب أكثر من مرة إذا هذه طريقة الناتج..

طريقة الإنفاق أيضا لما نحسب الإنتاج الكلي عن طريق الإنفاق يعني من أنفق لشراء هذا المنتج فكما قلنا قبل قليل نجد في الحقيقة عندنا أربع قطاعات وعندنا مثلاً لما نحسب إجمالي الناتج اللي ممكن في الحقيقة نحسب ما دفعه المستهلكين اللي هو شراء السلع والخدمات الاستهلاكية ثم نضيف لها في الحقيقة ما دفعة المستثمرين اللي هو الإنفاق الاستثماري بشراء السلع الرأسمالية الاستثمارية ثم بعد ذلك نضيف ما قامت الحكومة بإنفاقه على السلع والخدمات ثم رابعاً ما نسميه بصافي الصادرات يعني الصادرات ناقص الواردات إذا جمعنا هذه الأربعة العناصر يجب أن يعطينا قيمة مساوية لقيمة الناتج اللي حسبناه في الطريقة الأولى اللي هي طريقة الناتج إذا هذه الطرق اللي هي طريقة الناتج أو طريقة الإنفاق أو الطريقة الثالثة طريقة الدخل أيضا يمكن

استخدامها في الواقع في حساب الناتج الكلي للوطن أو للقطر كيف عملية الدخل نأتي في الواقع لعناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية كم حصلت عليه من دخل العمل مثلاً حصل على دخل معين ثم بعد ذلك رأس المال حصل أيضا على عائد رأس المال أي كان اسمه سواء كان فائدة أو أجره أو ما إلى ذلك ثم بعد ذلك العنصر الثالث اللي هو الموارد الطبيعية أو الأرض وما حصل عليه من ريع ثم بعد ذلك العنصر الرابع التنظيم وما حصل علية من أرباح إذا جمعنا الأجور + الريع الأرض + الفوائد اللي تدفع رأس المال + الأرباح هنا يكون عندنا حسبنا الناتج بهذه الطريقة طريقة الدخل ويجب أن يحصل على نفس المقدار ونفس القيمة للناتج إذا هذه هي طرق ثلاثة لحساب الناتج ومؤداها هي نتيجة واحدة ستعطي رقماً متماثلاً في أي طريقة كانت.

محاضرة ٥

طرق قياس الناتج القومي الإجمالي أو الناتج المحلي الإجمالي

قلنا أن هناك ثلاث طرق يمكن إتباعها وبالتالي للوصول إلى نفس النتيجة الطريقة الأولى طريقة حساب الناتج القومي الإجمالي أو الناتج المحلي الإجمالي من خلال استخدام أسلوب الناتج وأسلوب الناتج هناك طريقتين يمكن إتباعهما لوصول إلى القياس السليم للناتج القومي الإجمالي.

الطريقة الأولى هي عملية حساب قيمة السلع النهائية الموجودة في الاقتصاد خلال الفترة الزمنية التي يراد قياسها وفي مثل هذه الحالة يجب حساب فقط السلع النهائية ونستبعد جميع السلع الوسيطة على سبيل المثال إذا أتينا نحسب قيمة بناء معين ونستخدم كسلع نهائية نأخذ قيمه هذا البناء ولا نأخذ مكونات هذا البناء ونحن نعلم أن عند بناء منزل مكونات البناء يدخل فيها الاسمنت والحديد والسباكة والخ هذه لا نحسبها ضمن الناتج إذا استخدمنا أسلوب الناتج باستخدام السلع النهائية لأنها دخلت وثمنت دخل هذه السلع النهائية ولهذا نطلق عليها حساب قيمة السلع النهائية ونستبعد السلع الوسيطة تلافي لما يسمى ازدواجية الحساب لأننا لو حسبنا قيمه المنزل وأدخلنا قيمه الحديد ومواد البناء معنى ذلك حسبناها مرتين أما إننا نحسب قيمه السلع النهائية ونستبعد كل ما ستخدم من استخدم في إنتاج هذه السلعة من السلع الوسيطة وهذا أسلوب السلع النهائية أو نستخدم الطريقة الأخرى هو استخدام القيمة المضافة وهي ونحن نعلم أن القيمة المضافة في كثير من السلع على سبيل المثال القطن يبدأ أولا فالمزارع يزرع القطن هذا له قيمه الآن وافرض أن وضعنا له عشرين الف تنتقل القطن إلى مصنع النسيج والغزل وهنا مثلا المصنع سوف يضيف أضافه جديدة ونفرض انه باع ما أنتجه بثلاثين الف ثم باعها إلى مصنع الملابس الجاهزة صنع الملابس ثم باعها بخمسين إذا استخدما اسلوب السلعة النهائيه مباشره نأخذ قيمة الملابس الجاهزة خمسين الف وانتهينا أما إذا أردنا أن نأخذ القيمه المضافه نقول المزارع

اخذ عشرين الف وصاحب مصنع النسيج والغزل باع بثلاثين الف لكن أضاف فقط عشر الف إذا ١٠+٢٠+ ٣٠ القيمة التي أضافها صاحب الملابس الجاهزة وباعها بخمسين لكنه أضاف فقط عشرين إذا عندا ٢٠ المزارع زايد عشرة مصنع زايد عشرين ملابس جاهزة صار المجموع خمسين إذا هذا الأسلوب القيمة المضافه يتساوى مع قيمة السلعة النهائية ونعمل هذا الشي بكل السلع والخدمات الموجودة في الاقتصاد يعطينا ما نسميه قيمة الناتج المحلي أو الناتج القومي الإجمالي ننظر إلى الشريحة في المحاضر (وهي شرح معاد لما في الأعلى) أولا طريق الناتج وهي تقوم على أساس قياس كل السلع النهائيةوالخدمات التي أنتجت خلال العام لأننا نقيس الناتج المحلى خلال العام غالبا وان كان في الأونه الأخيرة يقاس الناتج المحلي ربعي الربع الأول والربع الثاني والربع الثالث والربع الرابع.. وفي النهائيه سيكون الناتج خلال السرة المعنية ولكي يتم تجميع كافه الخدمات من سلع وخدمات لابد من جمع القيم السوقية من تلك المنتجات لماذا؟ لأنه في الحقيقة لا بد بعض المرات نجمع جميع ما انتجة الاقتصاد من سلع وخدمات لا بد أنها تثمن بثمن لكن لا تستطيع أن تجمع سلع مختلفة متنوعة مع سلع أخرى لبد من وحدة للقياس وحدة منضبطة وهي النقود إذا من غير ذي معنا أن بكون الجمع على أساس الكميات، بمعنى انه لا يعقل أن نجمع ١٠٠ وحدة من القطاع الصناعي و ١٠٠ وحدة من القطاع الزراعي وما إلى ذلك لا بد من تثمينها بالنقود ثم نجمعها وكذلك لاحظ الفرق بين السلع الوسيطة والسلع النهائية.

كما قلنا قبل قليل وكما المثال إلي قبل قليل مثال القطن ولو أنا أخذنا حساب السلعة النهائية وهي خمسين الف ريال لما أخذنا ما أضاف المزارع وما أضاف مصنع النسيج لا هنا فقط أخذنا خمسين ونسميه طريقة حساب السلع النهائية أما إذا استخدما القيمة المضافةفانا لابد ننظر إلى ما أضافه المزارع وما أضافه مصنع النسيج والغزل وما أضافه مصنع الملابس والخدمات كما ذكرنا بالأرقام ونظر إلى الشريحة الأخرى يتم حساب الناتج القومي الإجمالي بطريقة الناتج من خلال إتباع أحد الطريقتين التاليتين:

اسلوب القيمة المضافة Added Value Approach

تعني اسلوب أو الطريقة. Approach تعني القيمه المضافه Added Value

ويقوم اسلوب القيمه المضافه على تقدير قيم الإضافات الجزئية للمنتج النهائي وعدم حساب القيمة النهائية للمنتج ففي المثال السابق يعني لما نستخدم اسلوب القيمه المضافه نقدر قيمة الإضافات الجزئية فقط أي كم اضاف المزارع كم اضاف مصنع النسج والغزل ومصنع الملابس الجاهزة فقط مثل ما حصل في المثال السابق نجمع ما حصل عليه المزارع مع صافي ما حصل عليه مصنع الغزل والنسيج مع صافي ما حصل عليه مصنع الملابس الجاهزه ونعمل نفس الشئ للسلع الأخرى.

أما اسلوب الناتج النهائي نعتبر فقط قيم المنتجات النهائيه مستبعدين قيم السلع الوسيطة طبعا لتلافي عمليه الازدواجيه في الحساب حتى لا تحسب مرتين وفي المثال السبق نأخذ قيمه الملابس الجاهزه فقط ثم نعمل نفس الشي في المنتجات الأخرى وبهذا نستطيع تجنب القيد المزدوج.. Double counting.

الشريحة الأخرى الموضوع الجانبي

ماذا يحسب ضمن الناتج القومي الإجمالي؟ وماذا يستبعد عند حسابه؟وهذه نقطه مهمه لأنه التقييم كما قلنا من خلال الأسعار أو القيم "النقود" وهناك سله لا تدخل السوق مثل سلع يمكن يقوم المزارع بإنتاج جزء ما انتجة كيف يقيه هل تدخل في الناتج القومي الإجمالي ننظر إلي مثل هذه الموضوعات الجانبية هل تدخل أولا في الناتج القومي الإجمالي وهنا نقول كما هو واضح في الشريحه للتعرف على السلع والخدمات التي يتعين حسابها ضمن الناتج القومي الإجمالي، وتلك التي نستبعدها،لابد وان نتطرق إلى ما يعرف بالعمليات الغير سوقية وهي: **"العمليات التي تتضمن سلع وخدمات لا ترد إلى الأسواق ولا تتم مبادلتها بالنقود"**.

فحساب السلع السوقية التي تحدد لها قيم في الأسواق وهو أمر لا يشكل أي صعوبة ولكن هناك أيضا سلع غير سوقيه فهي لا ترد إلى الأسواق ولا تحدد لها أثمان فيها وبذلك قد لا يتضمنها الناتج القومي باعتباره يقيس القيمة السوقية للإنتاج فهل تدمج أم تستبعد عند حساب الناتج القومي الإجمالي؟

السلع التي استهلاكها بواسطة منتجيها "مثال المزارع يستهلك جزء مما أنتجه من سلع" إذا السلع التي استهلاكها بواسطة منجيها ولا تصل إلى الأسواق، هي السلع تمثل جزء من الناتج القومي لابد من إضافتها وفق إجماع الاقتصاديين، أي لا بد أن تضاف إلى الناتج القومي الإجمالي لأنها حتى وإن لم تدخل السوق وتثمن بالأسعار السوقية جزء من الناتج القومي ولا بد من اعتبارها على أن تحسب قيمته على أساس أسعار مثيلات تلك السلع في السوق.يعني نثمنها حسب السعر السائد للسلع المماثلة لها.

*خدمات الإسكان إذا كان الشخص يسكن في مكان مملوك له هل يحسب من ضمن الناتج القومي الإجمالي أم لا لأنه لا يدفع أجار للمالك المباني الأخرى تدفع الاجار وتحسب الأجرة وتحسب ضمن الناتج الإجمالي أما هنا إذا كنت تسكن في المبنى وساكن وتقطن فيه وفي هذه الحالة يجب أن يحسب ضمن الناتج القومي الإجمالي ويثمن كما لو كان مستأجرا ونجد أن خدمات السكان أو المساكن التي يقطنها ملاكها هي أيضا خدمات يجب أن تحسب ضمن الناتج القومي الإجمالي،ويتم تقييمها كأنما يؤجرها أصحابها أي لو كانت أجره المنزل الذي تقطن فيه سنويا خمسين الف ريال إذا يحسب خمسين الف ريال ضمن الناتج القومي الإجمالي.

*الخدمات الحكومية المجانية كالدفاع المدني والأمن والشرطة والصحة والتعليم كلها خدمات مهمه تقدمها الدولة لا بد وأن تدخل في حساب الناتج القومي الإجمالي كيف تقيم؟ تقيم على أساس التكاليف كم كلفنا المرفق التعليمي نحسب تكاليفه، كم كلفنا المرفق الصحي أيضا نحسب تكاليفه، وهكذا.

ننتقل إلى الشريح الأخرى..

الآن ماذا يستبعد تكلمنا قبل قليل ماذا يدخل الآن ماذا يستبعد؟ أي لا يحسب ضمن الناتج القومي الإجمالي؟ يستبعد الناتج القومي الإجمالي عدد من السلع والخدمات التي لا يمكن حصر قيمتها أي هناك بعض السلع والخدمات لها قيمه اقتصادية ومهمه جدا ولكنها لا تدخل ضمن الناتج القومي الإجمالي ليس لأنها غير مهمه لا ولكن لصعوبة حسابها ومن أهم ذلك ما تقوم به ربات البيت من العمل في المنزل سواء من إعداد الطعام وترتيب المنزل وتربية الأطفال هذه كلها خدمات كبيرة وعظيمة جدا لكنه للأسف لا نستطيع حسابها ضمن الناتج القومي الإجمالي لصعوبة تدوينها ولو قلنا أن لواحد خدمات المنزلية والخدمات التي

يقوم بها المرء دون تقدير قيمتها نفس الشي الشخص الذي يقوم بعمل داخل منزله لا يحسب داخل الناتج القومي أي لو كان صاحب المنزل قام بإصلاح كهربا أو بعض الأشياء البسيطة هنا في الحقيقة اضاف بعض الأشياء البسيطة لكن لا تضاف قيمتها.
وأيضاً ما يستبعد السلع المستعملة أو السلع التي سبق إنتاجها في سنة ماضيةٍ مثلا لو أخذنا سلع معمرة مثل السيارة والثلاجة صحيح أنها تعطي منفعة مستمرة مع ذلك لا تدخل في الناتج القومي الإجمالي لأنها منتجة من السنة الماضية.
ثم موضوع آخر مهم جدا وهو لا يدخل الناتج القومي الإجمالي ما يسمى الاقتصاد الخفي أو الاقتصاد الغير قانوني أو الاقتصاد الغير مرخص له هنا نجِ الاقتصاد الخفي سواء كان يقوم على إنتاج سلع وخدمات وجائزة مباحة ولا غبار عليها لكنها غير مسجله أو غير مرخص لها وهناك بعض السلع والخدمات يقوم عليها الاقتصاد الخفي (اقتصاد سري) مثل السوق السوداء يقوم بإنتاج سلع وخدمات ممنوعة على المستوى الدولي مثل بيع المخدرات على سبيل المثال وهذه طبعا لا تدخل في الناتج القومي الإجمالي.

والاقتصاد الخفي في الآونة الأخيرة تزايد حجمه في بعض الاقتصاديات يتجاوز حجمه ٢٠% من الناتج القومي الإجمالي عندما نحسب القومي الإجمالي نجد جزء وأنشطه موجودة ولكن غير داخله ومحسوبة في الناتج القومي الإجمالي. وعندما نتكلم عن البطالة في سبيل المثال بعض الأحيان نقول أن البطالة تساوي ١٢ % وفي الواقع نحن لا نحسب الاقتصاد الخفي ربما جزء العمال الذين حسبناهم في البطالة هم يعملون في الاقتصاد الخفي وبالتالي إذا قلنا البطالة ١٢%قد يكون واقع البطالة هو ٨% و٤% الباقية يعملون في الاقتصاد الخفي.

ثم بعد ذلك ننتقل إلى الطريقة الأخرى لقياس الناتج القومي الإجمالي وهي طريقة الإنفاق يعني حساب الناتج القومي الإجمالي يمكن أن يحسب عن طريق الإنفاق وهناك أربع قطاعات رئيسة مكونات الإنفاق على السلعة والخدمات الموجودة في الاقتصاد من أهم هذه القطاعات القطاع العائلي أو الاستهلاك الكلي ونجده جزء من الإنفاق الكلي في الاقتصاد وهناك سلع وخدمات تستهلك وبالتالي يكون الإنفاق الاستهلاكي أحد مقومات الإنفاق. عندما نقيس الناتج المحلي الإجمالي نضع للضبط الاستهلاكي بنود الإنفاق الرئيسية الإنفاق الاستهلاكي: يشمل الإنفاق على سلع معمره،وغير معمره، وكذلك إنفاق على الخدمات إذا الإنفاق الاستهلاكي يتضمن السلع الاستهلاكية المعمرة مثل السيارة تعطيك منفعة على مرور عدد من السنوات Durable Goods السلع الاستهلاكية الغير معمرة التي تنتهي من خلال استهلاكها مثل المأكل والمشرب مثل لو أكلت خبزة خلاص انتهت، عكس المعمرة إلي تمكث السلعة سنوات Nondurable Goods

الخدمات" Services "

وهذه جزء من الإنفاق الاستهلاكي وجميع هذه السلع الخدمات إما منتجة محليا أو مستوردة من الخارج؟ هي تدخل ضمن الإنفاق الاستهلاكي سواء أنتجت محليا أو أنتجت خارج الحدود.

والقسم الثاني هو الإنفاق الاستثماري وهو يشمل ثلاثة أقسام:

١. الإنفاق النهائي في شراء المعدات والأجهزة والآلات وإنشاء المخازن وسواء كانت المصانع والآلات منتجة محليا أو مستوردة من الخارج يعتبر من قبيل الإنفاق الاستثماري
٢. الإنفاق النهائي في إنشاء المباني والوحدات السكنية إذا أقامت المباني والمساكن والعمارات وما إلى ذلك يعتبر من الاستثمار الاستهلاكي.
٣. التغير في المخزون وهو يعتبر من قبيل الاستثمار مثلا قد تنتج سلع وخدمات ثم مع نهاية السنة المعارض والمحلات والمصانع لم تبع كل ما أنتجه يبقى مخزون هذا المخزون هذا المخزون يدخل ضمن حسابات الناتج القومي الإجمالي ويسمى استثمار لأنه ولد أنتج سلع قائمه موجودة لم تطلب هذه السنه ستطلب في السنه القادمة إذا من مكونات الاستثمار التغير في المخزون إذا كان التغير إجابي أي إذا زاد في المخزون أي انه زاد الاستثمار بالتالي زاد الناتج المحلي الإجمالي أما إذا نقص المخزون كان عندي مخزون بمقدر مثلا مليار وفي السنه التي بعدها نصف مليار يعني أن المخزون تغير بالسالب إذا أضفت إلي المخزون يكون التغير بالموجب أما إذا نقص المخزون فهو تغير بالسالب.

ثم ننتقل بعد ذلك إلى القسم الثالث وهو **الإنفاق الحكومي** وهو أحد مكونات الطلب عندما نقوم قياس الناتج المحلي الإجمالي قلنا الطريقة الأولى الناتج الطريقة الناتج والطريقة الثانية الإنفاق، وقلنا الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري وبقي الإنفاق الحكومي والإنفاق الخارجي.
ونكملها في المحاضرة التالية.

محاضرة ٦

القسم الرابع

صافي الصادرات: للمعلوم أن كل دولة تستورد سلع وخدمات وفي المقابل تصدر سلع وخدمات، فصافي الصادرات **هو إجمالي قيمة الصادرات ناقص إجمالي قيمة الواردات**. إذا كان لدينا قيمة الصادرات أكبر يكون صافي الصادرات موجب، وإذا كانت قيمة الواردات أكبر يكون صافي الصادرات بالسالب.

ونلاحظ أن الواردات بالسالب لأن صافي الصادرات هو X الذي هو الصادرات ناقص الواردات فالواردات بالسالب لأن كل جزء من الإنفاق الذي ذكرناه سواء الإنفاق الاستهلاكي أو الإنفاق الاستثماري أو الإنفاق الحكومي جزء من المستورد فبالتالي نحن نقيس الناتج المحلي الإجمالي الذي ينتج داخل القطر فبالتالي لابد أن تستبعد ما إستوردناه من سلع من الخارج لكن في المقابل نضيف ما انتجنا في الداخل ثم بعناه للخارج وهو الصادرات فتكون قيمة الناتج المحلي تعكس ما أنتج داخل القطر.

الطريقة الثالثة من طرق حساب الدخل القومي:

طريقة الدخل: وهو أن نعرف أن كل من ساهم في الإنتاج يحصل على قيمة مساهمته في العملية الإنتاجية، فالعمال يساهمون في الناتج فبالتالي يحسب لهم أجورهم، كذلك رأس المال، يساهم في الإنتاج ويأخذ مستحقاته، سواء كانت هذه المستحقات فوائد ربويه أو إذا كان من ضمن رأس المال الذي يؤجر، كذلك الأرض يأخذ أجرته، ثم المنظم الذي يأخذ الإرباح. هذه عناصر الإنتاج، فلو جمعنا كل ما حصل عليه كل عنصر نجد أننا نصل في النهاية إلى أننا حسبنا قيمة الناتج المحلي الإجمالي من خلال استخدام أسلوب الدخل.

ثالثا/ طريقة الدخل:

عرفنا الدخل القومي بأنه عبارة عن، مجموع دخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة هي في الغالب سنة، وتشتمل:

١ - **الأجور والمرتبات** (جزء مهم ورئيس وهي أحد مكونات الناتج القومي)

٢ - **الأرباح**: تنقسم الأرباح في حسابات الدخل القومي إلى حسابين أساسيين هما:

- **دخل الملاك**: وهو عبارة عن الدخل من نشاط المؤسسات الفردية والبسيطة.
- **أرباح الشركات**: وهي الأرباح التي تحققها الشركات المساهمة، والتي يتم توزيعها على النحو التالي:

١. **ضرائب دخل الشركات**: وتمثل ذلك الجزء من الأرباح الذي تدفعه الشركات للحكومة في شكل ضرائب.

٢. **أرباح الأسهم**: عبارة عن الأرباح التي توزع على المساهمين في الشركة والذين هم الملاك الأصليين للشركة.

٣. **الأرباح المحتجزة** أو الغير موزعة: ووهي الجزء من الأرباح الذي لا يوزع إنما يحتجز في خزانة الشركة لمواجهة أي التزامات.

٣ -**الريع أو الإيجار**: يعود على مدفوعات خدمات الأرض وعناصر الإنتاج الأخرى التي تؤجر سواء كانت مملوكة للمستخدم أم لا.

٤ -**الفوائد**: وتشمل الفوائد الربوية المصرفية (من الودائع) التي يعطيها البنك لعملائه عندما يودعوا مدخرات لديهم وكذلك تشمل الفوائد التي تدفعها الشركات للأشخاص المقترضين لها. لأن الشركات تصدر سندات وتبيعها فلما تصدرها هذا دين يعني تقول الشركة انا مدين لحامل هذا السند بقيمته فعندما تصدر سندات فلا بد أن تعطي فوائد عليها ربوية فهذه الطريقة الحديثة للاقتراض.

٥ -**الإهلاك**: نعرف أن الآلات مع مرور الوقت تحتاج لصيانة أو قطع غيار أو استبدال أو حل مكانها بجديدة وهذا هو الإهلاك وهو ما ينفقه رجال الأعمال في التعويض عن آليات بليت،أو استبدال أجزاء منها بأجزاء جديدة من أجل الإنتاج.

٦ -**الضرائب الغير المباشرة** على الشركات وهي تدخل عند حساب الناتج القومي الإجمالي.

وهناك مصطلحات قريبة من الناتج القومي الإجمالي:

- صافي الناتج القومي = الناتج القومي الإجمالي – الإهلاك
- الدخل القومي = صافي الناتج القومي – الضرائب الغير مباشرة

فالدخل القومي أصبح يشتمل على أربع مكونات أساسية

١. الأجور والرواتب
٢. الأرباح
٣. الريع والإيجار

٤. الفوائد

- الدخل الشخصي: هو الدخل الشخصي أو الدخل المستلم فهو يختلف عن الدخل القومي أو المكتسب، حيث أن الدخل الشخصي هو عبارة عن،، الدخل القومي بعد خصم العوائد التي لم يستلمها العنصر الإنتاجي.

الدخل الشخصي = الدخل القومي – ضرائب أرباح الشركات – الإرباح المحتجزة – أقساط معاشات التقاعد + مدفوعات التحويلات.

(ارجوا الاستماع للمحاضرة لوجود شرح مفصل)

- الدخل المتاح: وهو مهم جدا سنعتمد عليه كثيرا عندما ندرس التوازن فالدخل المتاح يرتبط بالدخل الشخصي ولكن هو الدخل الذي يمكن التصرف فيه بإنفاقه على الاستهلاك والادخار فالحكومات عادة ما تقوم بفرض ضرائب على دخول الإفراد تعرف بالضرائب المباشرة أو ضرائب الدخل المتاح، أي..

الدخل المتاح = الدخل الشخصي – الضرائب المباشرة على الدخل.

وعليه فإن الدخل المتاح هو الدخل الشخصي بعد خصم الضرائب المباشرة منه.

عيوب الناتج القومي الإجمالي كمعيار للرفاهة:

١ – لا يشتمل إنتاج ربة الأسرة التي تعتني بأطفالها وبيتها والقيام بتجهيزات الوجبات الغذائية بشكل مستمر(فهذه أعمال لها قيمة اقتصادية ولكن لا تحسب من الناتج القومي الإجمالي وبناء علية فيعتبر معيار غير سليم لرفاهية)

٢ – لا يمكن مقارنة الناتج القومي الإجمالي لدولة عدد سكانها كبير م ع دولة عدد سكانها قليل (لو أخذنا مثال المملكة العربية السعودية والهند فالناتج القومي الإجمالي أكبر من المملكة لكن لا يعني أن رفاهية مواطنيها أفضل من رفاهية مواطني المملكة لأن سكانها عددهم كبير)ويحاولون الاقتصاديون استبدال الناتج كمعيار للمقارنة بين الدول بلستخدام بديل عنه هو الناتج القومي الإجمالي بواقع الشخص يعني نأخذ الناتج القومي الإجمالي ونقسمه على سكان المملكة ونقارنه بالناتج القومي الإجمالي في الهند ونقسمه على عدد سكانها ونجد الفرق كبير

٣ – أن حسابات الناتج القومي الإجمالي لا تتضمن أوقات الراحة والمتعة التي لها تأثير كبير في رفاهية المجتمع (رفاهية المجتمع يعتبر جزء مهم منها أوقات الراحة)

٤ – أن حسابات الناتج القومي الإجمالي لا تأخذ في حساب التحسينات والتطورات في السلع والخدمات، والتي لا يزال التطور المعرفي والتكنولوجي يضيف لها فمثلا التلفاز كانت موجودة سابق لكن مواصفاتها تختلف عن الوقت الحاضر

محاضرة ٧

تابع عيوب الناتج القومي الإجمالي كمعيار للرفاهية

٥ – حسابات الناتج القومي الإجمالي لا تضيف المنافع المتدفقة من السلع المعمرة (عندي مثلا بالمنزل ثلاجة أو سيارة منذ السابق فهذه تعطي منافع مستمرة) والمنتجة في سنوات سابقة.

٦ – أن التلوث الذي يصاحب المنتجات لا يضّمن في حسابات الناتج القومي الإجمالي كقيمة سلبيه والتي تقلل من رفاهية المجتمع.

٧ – أن حسابات الناتج القومي الإجمالي لا تشمل النشاط الإنتاجي الغير نظامي أي الغير رسمي (الاقتصاد الخفي) والذي ينمو بشكل مستمر.

وهذه الأنشطة قد تقدم سلع وخدمات مباحة ولكنها غير مرخص لها أي غير مسجلة نظاميا، وقد تقدم سلع وخدمات ممنوعة دوليا. أن عدم حساب الاقتصاد الخفي – والذي يصعب تقديره – ضمن الناتج القومي الإجمالي يدل على أن الناتج القومي الإجمالي لا يعكس الإنتاج الكلي الحقيقي للدولة، وبالتالي يكون مقياسا ضعيفا للرفاهية.

(ارجوا الرجوع للمحاضرة)

الناتج القومي الحقيقي والناتج القومي النقدي أو الاسمي:

الفرق بينهما:

عندما نتكلم عن الناتج القومي الحقيقي يعني نتكلم عن الزيادة الحقيقية في إنتاج السلع والخدمات، بينما عندما نتكلم عن الناتج القومي الاسمي فإذا زاد الناتج القومي الاسمي في هذه السنة عن السنة الماضية فقد يكون بسبب زيادة السلع والخدمات أي زيادة حقيقية، وقد يكون بسبب زيادة في الأسعار زيادات تضخمية..

إذاً عند احتساب القيمة من الناتج القومي الإجمالي هي القيمة النقدية الاسمية للناتج القومي مقوما بالأسعار الجارية فلو كانت قيمة الناتج القومي مقوما بالأسعار الجارية لعام ٢٠٠٧ م هي ١٠٠ مليون ريال، وفي عام ٢٠٠٨ أصبحت ١٦٠ مليون ريال في القيمة الجارية.

س/ لماذا ارتفعت قيمة الناتج القومي في عام ٢٠٠٨ عما كانت عليه في عام ٢٠٠٧؟ج/ هو ارتفاع الأسعار أو زيادة الناتج الحقيقي أو هما معا.

والمتخصصون في حسابات الدخل القومي الحقيقي يكّمشون الناتج عندما تتجه الأسعار نحو الارتفاع لاستبعاد أثر الارتفاع، بينما يضخمون الناتج عندما تتجه الأسعار نحو الانخفاض، الناتج القومي الحقيقي بفصل اثر التغير في الأسعار عن أثر التغير في الكميات، وبذلك يستبعد التغير الأول ويسمح للكميات فقط بالتغير، ونظرا لهذه السمة فإن الاقتصاديين ينظرون باهتمام أكبر إلى الناتج القومي الحقيقي وليس الاسمي (لتوضيح أكثر ارجوا الرجوع للمحاضرة)

مقارنه بين الناتج الحقيقي مقابل الاسمي Real Versus Nominal GDP

GDP الاسمي	السعر		الكمية المنتجة		السنة
	الكمبيوتر	السيارات	الكمبيوتر	السيارات	Year
$٤٥٠٠٠	$٥٠٠٠	$١٠٠٠٠	١	٤	٢٠٠٤
$٧٥٠٠٠	٥٠٠٠	١٢٠٠٠	٣	٥	٢٠٠٥

هنا نضرب عدد (الكمية) الكمبيوترات بقيمتها (السعر) أي ١×٥٠٠٠=٥٠٠٠

ونضرب عدد السيارات بقيمتها أي ٤×١٠٠٠٠=٤٠٠٠٠

وفي النهاية نقوم بجمع الناتج ٥٠٠٠+٤٠٠٠٠ =٤٥٠٠٠

وهكذا

لحساب RGDP نستخدم الأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٤

GDP الحقيقي	السعر		الكمية المنتجة		السنة
	الكمبيوتر	السيارات	الكمبيوتر	السيارات	Year
$٤٥٠٠٠	$٥٠٠٠	$١٠٠٠٠	١	٤	٢٠٠٤
$٦٥٠٠٠	٥٠٠٠	١٠٠٠٠	٣	٥	٢٠٠٥

حساب معدل النمو في RGDP

CALCULATING THE GROWTH OF REAL GDP

REAL GDP	السعر		الكمية المنتجة		السنة
	الكمبيوتر	السيارات	الكمبيوتر	السيارات	Year
$٤٥٠٠٠	$٥٠٠٠	$١٠٠٠٠	١	٤	٢٠٠٤

٢٠٠٥	٥	٣	١٠٠٠٠	٥٠٠٠	$٦٥٠٠٠

نريد أن نحسب معدل النمو:

باستخدام المعلومات من الجدول احسب معدل النمو في REAL GDP

نأخذ الإنتاج الحقيقي في سنة ٢٠٠٥ وهو ٦٥٠٠٠

٦٥٠٠٠ نطرح منها الناتج الحقيقي لعام ٢٠٠٤ وهو ٤٥٠٠٠

ثم نقسم الفرق بينهما على الناتج الحقيقي في عام ٢٠٠٤

فالفرق بين ٦٥ و٤٥ هو ٢٠٠٠٠

إذا قسمناه على ٤٥ سنجد انه مساوي ٤٤٤ يعني حوالي ٤٤% زيادة

(000،000 - $45،$65) or 44.4%،000 =.444،/$45

إذاً هذا هو معدل النمو الإجمالي الحقيقي.

كذلك نستطيع قياس التغير في الأسعار عبر الزمن. باستخدام رقم قياسي يسمى مكمّش الناتج المحلي الإجمالي GDP Deflator

الرقم القياسي الموضوع عند ١٠٠ في سنة معطاة، يعني نختار سنة اساس ونضع أن السعر = ١٠٠ مثل سنة ٢٠٠٤، يسمى بسنة الأساس. الأسعار في السنوات الأخرى تقارن بأسعار سنة ٢٠٠٤.

ونقارنها بالسنوات الأخرى مثل ٢٠٠٥ نقارنها بـ ٢٠٠٤

٢٠٠٧ نقارنها بـ ٢٠٠٤ وهكذا..

مكمش الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠٠٥ =

100 × [(NGDP in 2005) /((Real GDP in 2005]

الناتج المحلي الاسمي في ٢٠٠٥ نقسمه على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام ٢٠٠٥

100 ×000)= 100،000 \$65،$75) × 1.15 = 115

تعني أن الأسعار ارتفعت بمقدار ١٥% [100/ (100-115)] بين السنتين.

محاضرة ٨

توقفنا في المحاضرة السابقة حول قياس مُكمش الأسعار، مُكمش الناتج المحلي الإجمالي.. وقلنا أن المُكمش يبين لنا نسبة التغير في الأسعار بين سنة وأخرى. في هذه الحلقة سنبدأ في دراسة "***النموذج الكينزي***" خرجت المدرسة الكينزية مع فترة الكساد العظيم عام ١٩٢٩م-١٩٣٠م وما بعدها لأكثر من أربع سنوات، في وقت هذا الكساد العظيم كانت معدلات البطالة مرتفعة جداً وكذلك في انكماش كبير في الناتج القومي الإجمالي.

و سمي كساد عظيم لأن هناك انخفاض كبير في الأنشطة الاقتصادية والبطالة تجاوزت ٢٥%، وأيضا استمر فترة طويلة ونتذكر حينما قارنا بين فترة الركود والكساد قلنا أن الركود انخفاض في الأنشطة الاقتصادية لفترة من الزمن قد تكون ربعين أو ثلاثة أرباع السنة أو تزيد قليلاً. أما الكساد يكون انخفاض الأنشطة الاقتصادية انخفاض كبير، ومعدلات البطالة مرتفعة جداً، ويأخذ فترة زمنية أطول. ولهذا عندما بدأت الأزمة الاقتصادية العالمية وكان يُخشى أن تكون كساد عظيم ثاني إلا أنه كان هناك جهود منظمة من الدول على ضرورة إنقاذ الاقتصاد العالمي من هذه الكارثة.

نظرية كينز:

في الثلاثينات خرج الاقتصادي الشهير " ليو كينز " بنظرية تقول: **أن الاقتصاد بحاجة إلى إعادة الثقة ومع وجود درجة عالية من التشاؤم وعدم الفاؤل من قبل المستثمرين والمستهلكين لا مناص من تدخل الدولة وإعادة الثقة بالاقتصاد وأن تقوم بإنفاق حكومي كبير لإنقاذ الاقتصاد.**

نجد في هذه الأزمة الاقتصادية العالمية التي تحدث الآن أن هذا ما حصل فعلاً، حيث طبقت المدرسة الكينزية فنجد هناك إنفاق كبير جداً في جميع الدول العالمية، لأنها تريد أن تنقذ اقتصادها فالحكومة الأمريكية وضعت خطة للإنقاذ والدول الأخرى نفس الشيء، فكان هناك إنقاذ حكومي فهذا هو السبيل لإعادة الثقة بالاقتصاد ولو لم تتدخل الدول سوف تكون هذه الأزمة

أطول وسنرى معدلات البطالة مرتفعة جداً. فاستفادوا من التجارب السابقة والدول تكاتفت مع بعضها البعض، ووحدت قراراتها وتعاونت للخروج من هذه الأزمة. لم يكن هذا التكاتف موجوداً في وقت الكساد العظيم لأن الترابط الآن يختلف عن الترابط في عام ١٩٢٩م-١٩٣٠م، وضرر الكساد العظيم لم يكن منتشراً لكل الدول كما هو في الأزمة الاقتصادية الحالية لأن دول العالم الآن أكثر انفتاحاً في ظل الاقتصاد العالمي الجديد فأي اهتزاز يحصل في الاقتصاد الأمريكي نجد جميع الدول يهتز اقتصادها أما في السابق عام ١٩٢٩م-١٩٣٠م كانت الكارثة في أمريكا بدرجة رئيسية ولم تُصدر بشكل كبير كما هو الآن فقد تحملت أمريكا العبء الكبير وإن تضررت بعض الدول القريبة منها لكن ليس بنفس الشكل.

المدرسة الكينزية إذا تقوم على أساس ضرورة التدخل الحكومي وكان الفكر الاقتصادي السائد في ذلك الوقت هو "المدرسة الكلاسيكية" التي تقول: **لا تدخل للدولة ودع الاقتصاد يعمل بحرية دون تدخل الدولة والاقتصاد سيحل أي إشكالية.** أي أن آلية السوق ستجد الحلول المناسبة لأي خلل.

عندما أتى كينز بنظريته قال إذا أردنا أن ننتظر حتى يصحح الاقتصاد سنأخذ وقت طويل ونحن نريد أن نعالج بالأجل القصير يجب أن نخرج من الكارثة بأقل فترة ممكنة، وقال مقولته المشهورة: " The long run we are all dead "

بمعنى في الأجل الطويل سنكون متنا، فما الفائدة؟!

فهو بنى نظريته على أساس محاولة تصحيح الخلل الموجود في الأجل القصير ولهذا التدخل الحكومي الذي نادى به وهو ما يسمى بالسياسة المالية الكنزية) فهي تقوم على الإنفاق الحكومي والضرائب فهو طالب بزيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب لأجل إنعاش الاقتصاد وبالتالي إعادة الثقة بالاقتصاد تدريجياً وعودة المستثمرين والمستهلكين إلى وضعهم الطبيعي واستمرار عملية الشراء وبالتالي تيار تدفق الدخل سيتحرك من جديد.

عندما بنا كينز نظريته في تلك الفترة عام ١٩٢٩م-١٩٣٠م كانت الأسعار ليست مشكلة وكان الاقتصاد يعمل عند مستوى أقل من مستوى التوظف الكامل بكثير، كان ٣٠ % أو أكثر من الموارد الاقتصادية معطلة وبالتالي لم يكن هناك خوف من زيادة الطلب الكلي عند زيادة الطلب الكلي لن ترتفع الأسعار لأن عناصر الإنتاج معطلة ولم يتم استغلالها كلها بالتالي لم يكن المستوى العام لأسعار مهماً لأن حسب توقعات المدرسة الكينزية أن الأسعار ستبقى ثابتة لأننا بعيدين كل البعد عن مستوى التوظف الكامل فمن الممكن استخدام عناصر الإنتاج وزيادة الإنتاج الكلي والأسعار لن ترتفع إلى أن نقترب من مستوى التوظف الكامل هنا الأسعار تبدأ بالارتفاع.

المدرسة الكينزية استمرت ولها أتباع إلى وقتنا الحاضر وهم ما يسمون بـ " الكينزيون الجدد " فنجد أن أساسياتهم قائمة على المدرسة الكينزية مع إحداث بعض التطورات في ذلك. أيضا المدرسة الأخرى الكلاسيكية أو التقليدية كانت سائدة قبل مدرسة كينز كانت ترفض تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية وتقول دعوا الاقتصاد يعمل وتعطي الحرية الكاملة الأسعار والأجور وهي التي ستزيل أي خلل والاقتصاد سيعود إلى وضعه التوازني. هذه المدرسة الكلاسيكية نجد من يتبعها في الوقت الحاضر مع تطوير في منهج المدرسة فنجد مثلاً " المدرسة النقدية " التابعة لـ ميلتن فيدمان هؤلاء جذورهم تابعة للمدرسة

الكلاسيكية لكن مع إحداث بعض التطورات الاقتصادية. أيضا "الكلاسيك الجدد" أصحاب التوقعات الرشيدة جذورهم قائمة على المدرسة الكلاسيكية.

سندرس المدرسة الكينزية من خلال استخدام نموذج مبسط سنبدأ فيه بقطاعين فقط، هما قطاع الاستثمار (قطاع رجال الأعمال) وقطاع الإنفاق الاستهلاكي (القطاع العائلي). ثم بعد ذلك نطور الأمور تدريجياً وندخل القطاع الحكومي والقطاع الخارجي لكنها خطوة تدريجية حتى نفهم التحليل الذي سنتبعه.

نجد هنا أن الطلب الكلي يتكون من عنصرين رئيسين هما الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري.. لا وجود للإنفاق الحكومي ولا القطاع الخارجي أي لا وجود لصافي الصادرات، وعندما نقول لا وجود للقطاع الخارجي يعني نقول أنه اقتصاد مغلق.. منغلق على نفسه لا تصدير ولا استيراد ما ينتجه من سلع داخل القطر هي التي يستهلكها فلا يستورد أكثر من ذلك.

نبدأ بالنموذج الكينزي:

النموذج الكينزي وتحديد الدخل التوازني:

-الطلب على السلع والخدمات يحدد الإنتاج، أو مستوى الإنتاج المحلي الإجمالي، على الأقل في الأجل القصير.

-الأجل القصير هو الفترة من الزمن التي لا تتغير الأسعار خلالها أو تتغير بشكل طفيف جدا

-في الاجل القصير المنتجون يعرضون جميع الإنتاج المطلوب

-في الأجل القصير يتعدل الاقتصاد بسرعة من أجل الوصول إلى مستوى التوازن بحيث الطلب الكلي يساوي الإنتاج.

أي يلاحظ من المدرسة الكلاسيكية والمدرسة الكينزية أن كينز يركز على الطلب الكلي بينما الكلاسيك كان تركيزهم على جانب العرض. و لهذا وفقاً لقانون (سِاي) يقول: "أن العرض يخلق طلبه الخاص". هذا عند الكلاسيك. يعني يجب أن نهتم بالعرض ونركز به، ننتج سلع وسنجد من يشتريها. الطلب لم يكن مشكلة عند الكلاسيك. وكان عندهم الإنتاج هو الذي يحدد الطلب.

بينما كينز وفقاً للظروف التي ظهرت نظريته فيها نجد أن المشكلة كانت الطلب الكلي، لأن هناك تشاؤم وانخفاض كبير بالطلب الكلي. فبنا كينز نظريته على أساس أن الطلب الكلي هو الأساس يعني الطلب هو الذي يخلق عرضه الخاص، أي نوجد طلب وإذا وجد سيكون هناك من ينتج هذه السلع لتلبية هذا الطلب.. وعندهم أن الطلب هو الذي يحدد الإنتاج.

*** الأجل القصير هو الفترة من الزمن التي لا تتغير الأسعار خلالها، أو تتغير بشكل طفيف جداً.**

هذا كما قلنا موضوع الأسعار عند كينز لم يكن يهتم به كثيراً،، ويفترض أن الأسعار تقريباً شبه ثابتة.

– في الأجل القصير، المنتجون يعرضون جميع الإنتاج المطلوب.

– في الأجل القصير، يتعدل الاقتصاد بسرعة من أجل الوصول إلى مستوى التوازن، بحيث الطلب الكلي يساوي الإنتاج.

أي إذا كان هناك أي خلل وليس هناك توازن سيعود مرة أخرى للتوازن من خلال ما سنعرفه لاحقاً.

النموذج الكينزي الأبسط The Simplest Keynesian

في هذا النموذج سيكون عندنا قطاع استثماري وقطاع استهلاكي فقط.

أي أن الطلب الكلي يتكون من الاستهلاك الكلي والاستثمار.

الخطوة الأولى: يجب فهم العلاقة بين المتغيرين على طول خط ٤٥ في الرسم، كمية الإنتاج تساوي كمية الطلب.

سنرسم خط يُنصف عندما نرسم المحور الأفقي والرأسي هناك خط ينصف الزاوية القائمة التي تساوي ٩٠ درجة وهو نصفها خط ٤٥ درجة وسنستخدمه كثيراً في النموذج الكينزي ويسمى خط ٤٥ درجة وهو يمثل ظليًاً منحنى العرض عند كينز.

هذا الخط له ميزة وهي: أن الكمية الموجودة على المحور الأفقي تساوي القيمة الموجودة على المحور الرأسي.

و نرى هذا في الرسم:

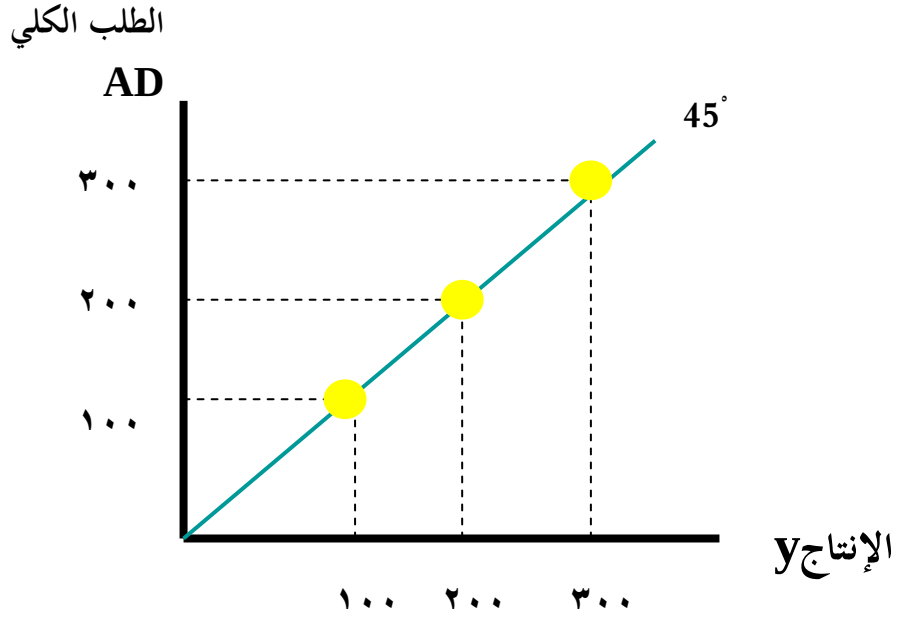

خط ٤٥ درجة وضعنا على المحور الرأسي (الطلب الكلي AD)و وضعنا على المحور الأفقي (الإنتاج Y) قسمنا الزاوية القائمة ٩٠ درجة بالخط الأزرق (خط ٤٥ درجة) نلاحظ أن الكمية بالإنتاج ١٠٠ يجب أن تماثلها بنفس المسافة ١٠٠ في الإنتاج في المحور الرأسي وهكذا ٢٠٠ تماثلها ٢٠٠ و٣٠٠ تماثلها ٣٠٠وهذه هي خاصية ال٤٥ درجة. لو أردنا إضافة منحنى الطلب الكلي (AD) إلى خط ٤٥ درجة وبافتراض أن لا وجود للقطاع الحكومي ولا للقطاع الخارجي، وأن الطلب على الإنتاج يتألف من كميات ثابتة من الاستهلاك (C) و الاستثمار (I)، يعني الطلب الكلي يتكون من الاستهلاك والاستثمار والاستهلاك نفترض انه ثابت لا يعتمد على أي متغير. نستطيع القول أن (تقاطع الطلب الكلي مع خط ٤٥، يعني أن كمية الإنتاج تساوي كمية الطلب أي أن نقطة التقاطع تعني التوازن الاقتصادي: AD=Y).

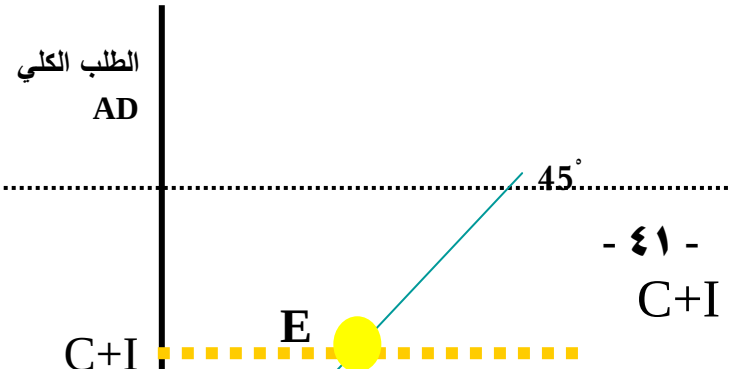

يتحقق عند E حيث الإنتاج يساوي الطلب الكلي. نلاحظ أن المحور الرأسي الذي يقيس الطلب الكلي جمعنا الاستهلاك مع الاستثمار وبعد الجمع رسمناهما بالخط الأصفر خط موازي للمحور الأفقي سميناه (دالة الطلب الكلي Demand). عند نقطة إلتقائهما عند النقطة (E التوازن) نجد أن العرض الكلي = الطلب الكلي أي (الإنتاج = الطلب الكلي).
و كما قلنا أن ٤٥ درجة يمثل عند كينز منحنى العرض الكلي لأن المشكلة ليست بالعرض فالعرض يستجيب استجابة مباشرة للطلب الكلي وهو يركز نظريته على دعم الطلب الكلي أوجد الطلب الكلي والاقتصاد سيستجيب مباشرة لما تطلبه.

لو تجاوزنا مستوى الإنتاج التوازني أي زاد الإنتاج بمقدار أكبر. فماذا سيكون عندنا بعد أن ابتعدنا عن التوازن؟ سيكون العرض الكلي أو الإنتاج أكبر من الطلب الكلي وبالتالي سيكون هناك تراكم بالمخزون أي أن المنتجون سيخزنون ما فاض عن الطلب وهذا مؤشر إلى أن المنتجون يجب أن يقلصوا إنتاجهم، إذا لابد للمنتجين أن يقلصوا إنتاجهم وبالتالي يعود التوازن مرة أخرى إلى (E) لما يكون هناك ابتعاد عن التوازن سنجد أن هناك آليات تعمل على إعادة التوازن فسيكون على اليمين فائض عرض (إنتاج) يعني تراكم بالمخزون عندما يحس المنتجون أن المخزون فية زيادة سيقللوا الإنتاج. بالمقابل على اليسار من E سنجد الطلب الكلي أكبر من الإنتاج أي أن هناك سحب للمخزون السابق وهذا مؤشر للمنتجين أن يقوموا بزيادة إنتاجهم وبالتالي العودة مرة أخرى للتوازن. إذا التوازن عند E حيث التقاء الطلب الكلي مع خط ٤٥ درجة وأي ابتعاد عنها القوى ستعمل سواء تزايد أو تناقص المخزون كلها سترجع الاقتصاد إلى وضعه التوازني الأصلي.

محاضرة ٩

ذكرنا في الحلقة السابقة مدخل للمدرسة الكنزية وتحدثنا عن النموذج البسيط كيف يتكون التوازن عندما نقول أن الاقتصاد يتكون من الاستهلاك والاستثمار وافترضنا أن كلاهما ثابتين ثم نذكر من خلال الرسم التالي:

التوازن يتحقق عندEحيث الإنتاج يساوي الطلب الكلي. قلنا أن النقطة E يتحقق عندها التوازن لأن الطلب الكلي يتقاطع مع خط الـ ٤٥ درجة الذي يمثل العرض الكلي أيضا وقلنا أن الابتعاد عن هذه النقطة ابتعاد عن التوازن فإلى اليمين هناك قوى ستعمل على عودة الاقتصاد للتوازن مرة أخرى ففي اليمين يكون الإنتاج أكبر من الطلب وسيكون فيه تراكم في المخزون هذا مؤشر للمنتجين لأن يقللوا من إنتاجهم وإلى اليسار سيكون هناك الطلب أكبر من الإنتاج لسحب المخزون وهذا إشارة للمنتجين بأن يقوموا بزيادة إنتاجهم ثم بعد ذلك:

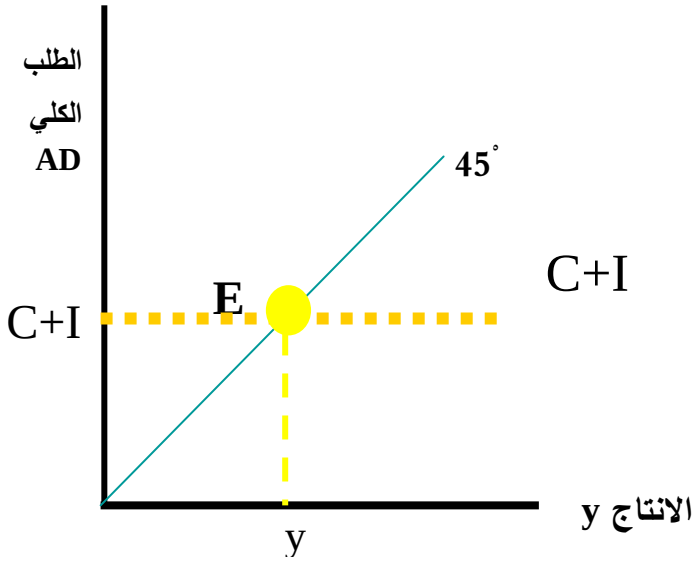

- إذا كانت كمية الإنتاج ليست Y*، يتعدل الاقتصاد تلقائياً وبسرعة تجاه التوازن Y*.
- إلى اليمين من نقطة E، يوجد فائض إنتاج ومن ثم يتراكم المخزون وكردة فعل تقوم المنشات بتخفيض الإنتاج.

- إلى اليسار من نقطة E، إنتاج غير كاف حيث الطلب الكلي أكبر من الإنتاج، وكنتيجة لذلك ستقوم المنشات بتزويد إنتاجها.
- يميل الاقتصاد للتحول وبسرعة تجاه التوازن.

وفي الشكل التالي نقول:

عند E1 يكون هناك إنتاج Excess Production

وعند E2 يكون هناك إنتاج غير كاف Insufficient Production، أي فائض في الطلب.

(يعني أن الطلب الكلي أكبر من الإنتاج)

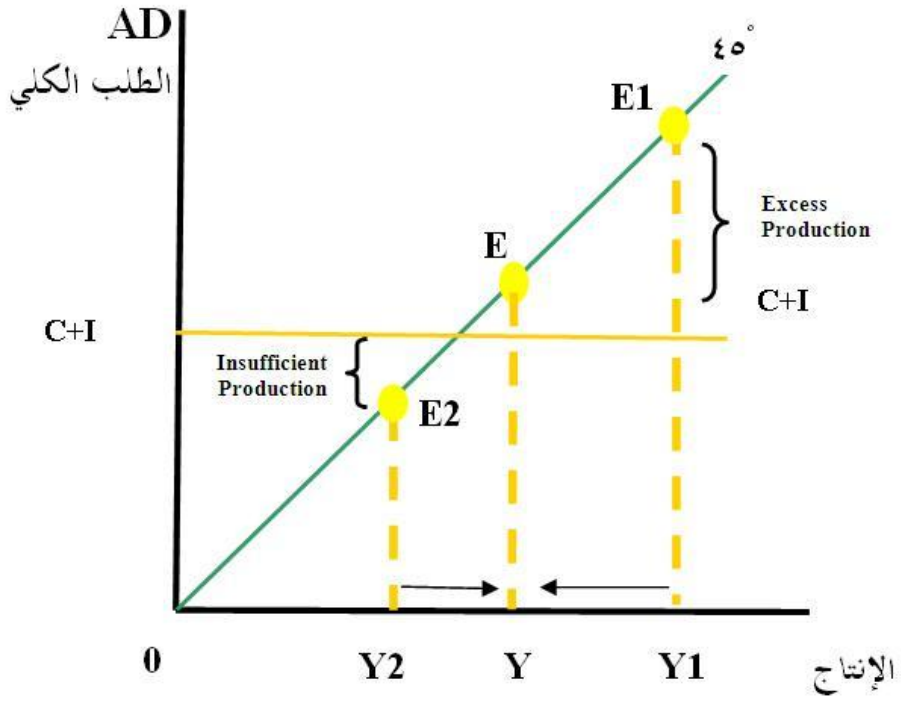

ثم ننتقل بعد ذلك لإعطاء بعض التفسير لدالة الاستهلاك.

إذا كما قلنا في النموذج الأبسط الكنزي باختصار يتكون من القطاع العائلي المتمثل في الاستهلاك وقطاع رجال الأعمال المتمثل في الاستثمار.

هذا الطلب الكلي حيث قلنا لا يوجد أنفاق حكومي ولا وجود لصافي الصادرات يعني (اقتصاد مغلق) فيمكن النظر لدالة الاستهلاك دالة تعتمد على الدخل بمعنى أن الاستهلاك سيتكون من شقين

١ - الاستهلاك الثابت: الذي لا يعتمد على الدخل

٢ - استهلاك يعتمد على الدخل ويزيد مع زيادة الدخل.

دالة الاستهلاك Consumption Function:

$C=C_a + by$

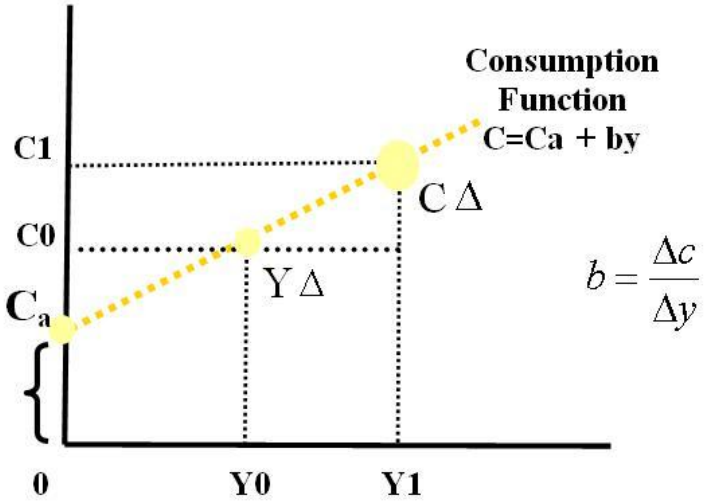

C: الاستهلاك تساوي C_a الاستهلاك الثابت أو التلقائي فهذا الجزء من الاستهلاك لا يعتمد على الدخل فلابد من وجود استهلاك حتى لو كان الدخل=صفر سواء على مستوى الفرد أو الدولة، فلو كان على الفرد على سبيل المثال فقد لا يوجد عند الشخص دخل كأن يكون عاطل عن العمل فيكون عنده استهلاك ثابت Ca وهذا يأتي من مدخرات سابقة عندما كان يعمل أو قد يكون عنده أسهم ثم قام ببيعها حتى يستهلك فهناك جزء من الاستهلاك يكون استهلاك ثابت لا يعتمد على الدخل سواء على مستوى الفرد أو على مستوى الدولة

C_a الاستهلاك الثابت سيكون موجود حتى لو كان الدخل=صفر عوض بالمعادلة:

$C=Ca + by$

y تساوي صفر إذاً الشق الأيمن by = صفر

إذاً C=Ca

الجزء الأخر: استهلاك المستحث بواسطة الدخل أو المعتمد على الدخل فالمعامل الذي يربط بين الاستهلاك والدخل هو b الذي هو m p c وهو الميل الحدي للاستهلاك، وتعريفه: **هو مقدار التغير في الاستهلاك نتيجة لتغير الدخل**. يعني لو تغير الدخل ريال واحد كم مقدار يتغير في الاستهلاك، ولهذا من البديهي افتراض أن الميل الحدي للاستهلاك سيكون أقل من الواحد وأكبر من الصفر، يعني لو زاد دخلك بمقدار ريال واحد فأنت ستستهلك جزء من الريال وستدخر الجزء الآخر فنفرض أن الميل الحدي أقل من الواحد وأكثر من الصفر مثلاً ستة من عشرة أو سبعه من عشرة وهكذا.

تعريف الميل الحدي للاستهلاك رياضياً $\frac{\Delta c}{\Delta y}$

الميل الحدي للاستهلاك = مقدار الزيادة في الاستهلاك نتيجة زيادة الدخل.

فإذا مثلا الميل الحدي الاستهلاكي=0.9 فلو زاد الدخل بمقدار ريال واحد فإن الاستهلاك سيزيد 0.9 وما تبقى من الواحد سيذهب إلى الادخار في ظل افتراض نموذج لا وجود للحكومة ولا وجود لصافي الصادرات. فمن خلال الرسم نستطيع أن نرسم دالة الاستهلاك وهي دالة خطية تقطع المحور الرأسي عند قيمة الاستهلاك الثابت فلو كان الاستهلاك الثابت= ١٠٠ ستقطع المحور الراسي عند ١٠٠

فطبيعة ميلها من الذي يحدده هو الميل الحدي للاستهلاك فإذا كان كبير فستكون شديدة الانحدار فزيادة في الدخل بمقدار ريال واحد فيذهب جزء كبير منها للاستهلاك، أما إذا كان الميل الحدي للاستهلاك قليل معنى ذلك إذا زاد الدخل بمقدار ريال سيذهب منها مقدار قليل للاستهلاك. إذا كما نلاحظ من الرسم التالي:

C=Ca + by

b = mpc= الميل الحدي للاستهلاك مقدار الزيادة في الاستهلاك نتيجة زيادة الدخل 1>b> 0

b أقل من 1 وأكبر من 0

عوامل التغير في دالة الاستهلاك Changes in the consumption Function

وهو يأتي من خلال الاستهلاك الثابت وميل حد الاستهلاك

١ - تأثير ارتفاع الاستهلاك الثابت سيكون انتقال لأعلى بسبب:

أ – زيادة الثروة وتشمل: ارتفاع قيمة الأسهم أو ارتفاع قيمة السندات أو ارتفاع قيمة السلع المعمرة المملوكة بواسطة المستهلكين (كلها تؤدي لزيادة الثروة)

ب –ثقة المستهلك (عندما يكون المستهلك أكثر ثقة بالمستقبل فهنا يكون الاستهلاك الثابت أكبر) (وعندما يكون متشائماً فيكون الاستهلاك الثابت أقل لأنه يريد أن يدخر من أجل المستقبل)

٢ – تأثير ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك من خلال: (عندما يرتفع الميل الحدي للاستهلاك الثابت وجدنا أن منحنى دالة الاستهلاك ستنتقل بشكل موازي) فإذا تغير الميل الحدي للاستهلاك تغير ميل دالة الاستهلاك فالذي يؤثر في ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك:

أ) التقديرات الشخصية للزيادة في الدخل وهل هي دائمة أو مؤقتة فالدراسات التطبيقية أثبتت انه إذا كانت الزيادة في الدخل يتوقع أن تكون دائمة وبشكل مستمر فإن الميل الحدي للاستهلاك سيزيد عكس الزيادة المتوقع أنها مؤقتة فإذا كانت الزيادة في الدخل المتوقع أن تكون مؤقتة فالميل الحدي للاستهلاك لن يستجيب أي لم يزيد لأنها مؤقتة

ب) انخفاض ضريبة الدخل. يعني هذا زيادة في الميل الحدي للاستهلاك فعندما ندخل للقطاع الحكومي سندخل معها الضرائب فإذا انخفضت ضريبة الدخل فان الميل الحدي للاستهلاك سيزيد.

ونوضح هذا بالرسم وارجوا الرجوع للمحاضرة

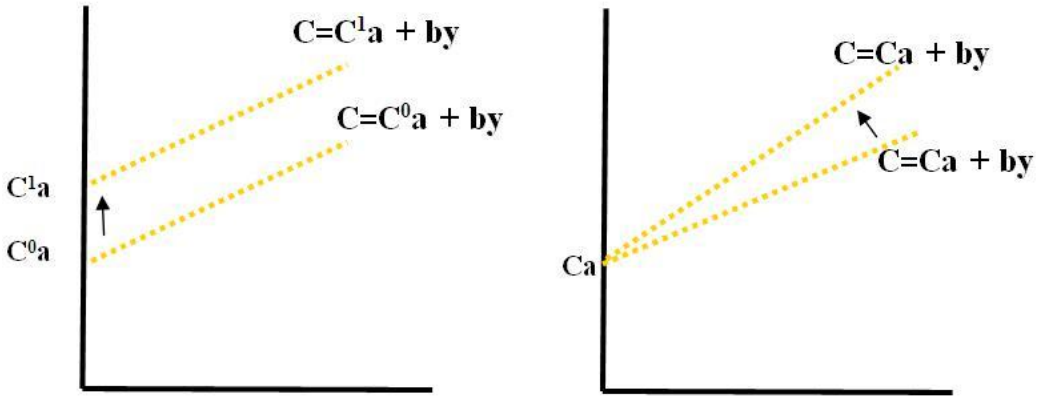

تأثير ارتفاع الاستهلاك الثابت ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك

ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك تأثير ارتفاع الاستهلاك الثابت

سنجد عندنا رسمين: فالرسم الأول الزيادة التي حصلت هي تأثير ارتفاع الاستهلاك الثابت يعني دالة الاستهلاك انتقلت إلى أعلى وبشكل موازي بسبب زيادة الاستهلاك التلقائي أو الثابت إذا نلاحظ أننا وضعنا سهم أنها انتقلت إلى أعلى بينما لو كان التغير في الارتفاع هو ميل الحدي للاستهلاك سنلاحظ أننا رسمنا دالة الاستهلاك

الأولى ثم نفرض الميل الحدي للاستهلاك زاد فنلاحظ أن الانتقال أنزحاف في الواقع بحيث أن نقطة تقاطعه مع المحور الرأسي لم تتغير ca هي نفسها ولكنه زحف إلى أعلى وصار الميل الآن أكبر للحدي للاستهلاك.
فنلاحظ الفرق بين الميل الحدي للاستهلاك الأول والميل الحدي للاستهلاك الثاني من خلال السهم فيدل على ميل الحدي للاستهلاك وأنزحافها لليسار الأولى قلنا b والمرة الثانية قلنا bبرايم يعني شرطه موجودة على b

العلاقة بين الاستهلاك والادخار:

$S=y-c$

فمن النموذج البسيط الذي ذكرناه الاقتصاد يتكون فقط من قطاعين قطاع رجال الأعمال ويمثله الاستثمار والقطاع العائلي ويمثله الاستهلاك فنجد عندنا الدخل القومي أو الموجود هو الدخل المتاح لأنه لا يوجد ضرائب ولا إعانات فيتطابق الدخل القومي مع الدخل المتاح فهنا سيكون الجزء المتبقي من الدخل بعد الاستهلاك هو الادخار. والعلاقة بينهما قبل أن نتحدث عنها نريد أن نؤكد على نقطة مهمة وهي موضوع الخلاف أو الفرق بين الادخار والاكتناز فالادخار ظاهرة صحية ومطلوبة لتحقيق النمو الاقتصادي والاكتناز يعتبر ظاهرة مرضية وتعطيل لموارد المجتمع. فعندما نقول أن هناك اكتناز مثل ما نقول أن هناك بطالة لأننا جعلنا عدد من عناصر الإنتاج اللي هو العمل جعلته لا يعمل وبالتالي كان عاطلاً فلم يستخدم في العملية الإنتاجية.
ونفس الشيء عندما تعمل اكتناز لأموالك فقد حبستها عن التداول وعن الوظيفة الإنتاجية التي يمكن أن تقوم بها فهنا نقول ظاهرة مرضية كالعاطلة والبطالة بينما الادخار يعتبر ظاهرة صحية ومطلوبة لتحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي فالادخار يذهب لتمويل الاستثمار. فالفرق أن الاكتناز كنزته وحبسته بينما الادخار لا قمت مثلا بوضعه في البنوك والبنوك سوف تستخدمه وستوظف هذا المال وهو صحيح ربما يكون لتحقيق مصلحه خاصة بالبنك ولكن في النهاية سوف يحقق مصلحة للمجتمع ككل فهي ستقوم مثلا بإقراضه للمستثمرين والمستثمرين سيوظفون هذا المال لأجل الأنفاق على السلع الاستثمارية .

فالعلاقة بين دالة الاستهلاك ودالة الادخار:

فنجد أن الادخار = الدخل (المتاح الذي لا يوجد فيه تدخل حكومي ولا فيه صافي صادرات)- الاستهلاك.
فلو ذهبنا لدالة الاستهلاك نجد أن دالة الادخار كتبناها بصيغة تشابه دالة الاستهلاك

$S=-S_a+dy$

s وهو الادخار $-S_a$ وهو الادخار الثابت وهو سالب

$MPS=1-MPC$

$Y=0$ and $C=C_a \Rightarrow S=-S_a$

$Y=C \Rightarrow S=0$

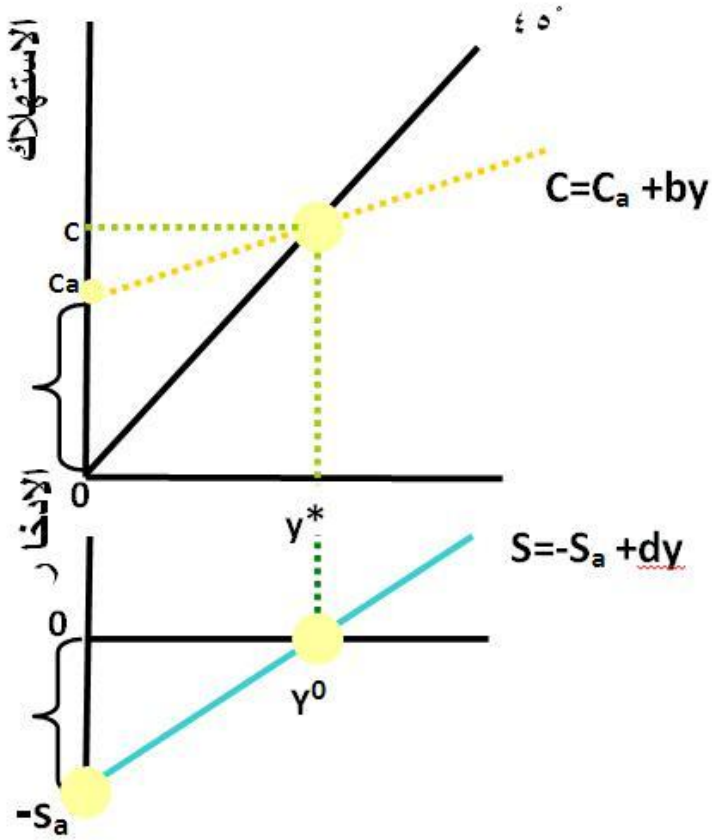

فنربط بين Sa في دالة الادخار وبين Ca في دالة الاستهلاك فنجد أنهما نفس المبلغ لكن هناك في الموجب للاستهلاك وهنا بالسالب.

س/ من أين يأتي الاستهلاك الثابت؟

ج/ يأتي من مدخرات سابقة. ويعني ذلك أنك سحبت من مدخرات سابقه إذا الادخار يكون بالسالب $-S_a$ هي نفس قيمة الاستهلاك الثابت لكن بالقيمة السالبة.

س/ d ما علاقتها بالميل الحدي للاستهلاك؟

ج/ إذا كانت الـ b هي الميل الحدي للاستهلاك إذا الـ d هي الميل الحدي للادخار.

س/ ما العلاقة بين الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار؟

ج/ الميل الحدي للادخار = ١ ناقص الميل الحدي للاستهلاك. إذا كان الميل الحدي للاستهلاك مثلا 0.8 (٨من عشرة) يكون الميل الحدي = ١-0.8 = 0.2 يعني لو أرتفع الدخل بمقدار ريال فإن ٨٠ هللة ستذهب للاستهلاك و٢٠ هللة ستذهب للادخار.

محاضرة ١٠

إذا وجدت عندك دالة الاستهلاك تستطيع أن تكتب دالة الادخار مباشرة على سبيل المثال: أن دالة الاستهلاك C=100 (100 هو الاستهلاك الثابت أو الاستهلاك التلقائي)+ 0.8 × Y كيف نكتب دالة الادخار نقول ببساطة عند الاستهلاك الثابت 100 من أين أتت؟؟من ادخارات سابقة إذا نكتب دالة الادخار:

C=(-100)+(b=0.8)X Y

b= الميل الحدي للاستهلاك وواحد ناقص ثمانية من عشره يساوي اثنين من عشرة إذا دالة الادخار مرة أخرى هي: C=100- + 0.2 X Y

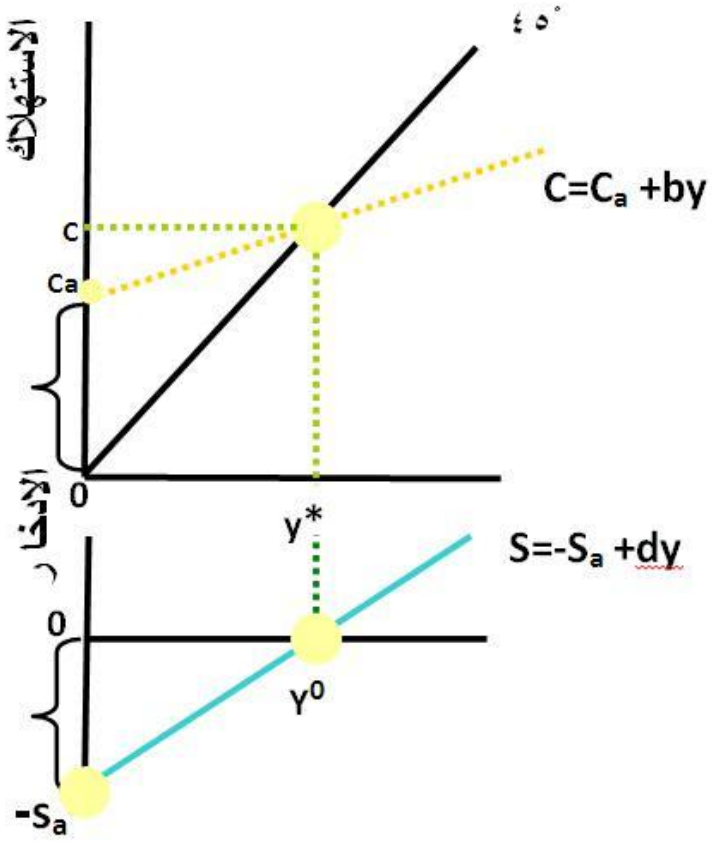

العلاقة بين الاستهلاك والادخار S=-Sa +dy

S وهو الادخار $-S_a$ وهو الادخار الثابت وهو سالب dهو الميل الحدي للادخار الميل الحدي للادخار هو: مقدار التغير في الادخار نتيجة لتغير الدخل أو بعبارة أخرى مقدار الزيادة في الادخار نتيجة لزيادة الدخل، فلو زاد الدخل بمقدار واحد ريال ثم زاد الادخار بمقدار ٢٠ هللة نقول أن الميل الحدي للادخار = ٠.٢

MPS=1-MPC

MPS= الميل الحدي للادخار MPC =الميل الحدي للاستهلاك.

في مثالنا السابق إذا كان الميل الحدي للاستهلاك =٠.٨

فان الميل الحدي للادخار هو: MPS=1-0.8 إذا (MPS=0.2)

ثم بعد ذلك نظرنا إلى الرسم فنجد عندما يكون الدخل يساوي صفر

$Y=0$ and $C=C_a \Rightarrow S=-S_a$

$Y=C \Rightarrow S=0$

طيب هنا Y=0 التي هي نقطة الأصل سنجد أن:

C_a الذي هو الاستهلاك الثابت.

وفي المقابل في القسم السفلي نجد أن $S=-S_a$ (S= الادخار)والمسافة يعني المسافة بالقوس الأسود هي نفس المسافة الموضحة بالقوس الأحمر لأن قيمة الاستهلاك الثابت بالموجب هو نفس قيمة الادخار بالسالب.

ثم بعد ذلك نقطة أخرى عندما يكون الاستهلاك = الدخل يعني نقطة تقاطع دالة الاستهلاك مع خط 45° تعني ماذا؟؟ أن الاستهلاك = الدخل معنا ذلك أننا استهلكنا جميع الدخل أي أن الادخار=صفر لذلك لحظ الربط بين الرسمين في الرسم العلوي عند نقطة تقاطع دالة الاستهلاك مع خط 45° كان الاستهلاك = الدخل عند *Y.

وفي المقابل في الرسم السفلي يكون الادخار = صفر ولهذا لحظ أن دالة الادخار تقاطعه مع المحور الأفقي أي أن قيمة الادخار = صفر إذا هنا الربط بين دالة الاستهلاك ودالة الادخار. الرسم العلوي يبين دالة الاستهلاك والرسم السفلي يمثل دالة الادخار.

تكلمنا عن نقطتين:

النقطة الأول: عندما يكون نقطة التقاطع الرأسي بالنسبة لدالة الاستهلاك الذي هو الاستهلاك الثابت نفس المسافة هذه تقابل نفس المسافة بالنسبة للادخار الثابت إلا أن ذاك في الاستهلاك بالموجب وهذا في الادخار بالسالب. مسافة القوس الأسود هي نفس مسافة القوس الأحمر لكنها موجبه في الأول وسالبة في الثاني.

النقطة الثانية: نجد دالة الاستهلاك في الرسم العلوي تقاطعه مع خط 45° يعني أن الاستهلاك=الدخل كل الدخل تم استهلاكه إذا كم بقي من الادخار=صفر ولهذا لو نزلنا تحت في الرسم السفلي نجد نفس النقطة يتقاطع دالة الادخار مع المحور الأفقي وبالتالي يكون الادخار=صفر.

بعد ذلك لو زاد الدخل عن Y* سيبدأ يكون الادخار موجب لأن الدخل سيكون أعلى من الاستهلاك ولهذا نرى أن الادخار سيكون موجب عند مستويات دخل أعلى من Y* في المقابل إلى اليسار من Y* نجد أن الاستهلاك أكبر من الدخل لكيف يكون الاستهلاك أكبر من الدخل عن طريق كما قلنا السحب من المدخرات السابقة.

الفرق بين الادخار والاكتناز:

الادخار: ظاهرة صحية ومرغوبة والاكتناز: ظاهرة مرضية غير مرغوبة.

هنا الآن مثال في الأرقام يوضح دالة الاستهلاك

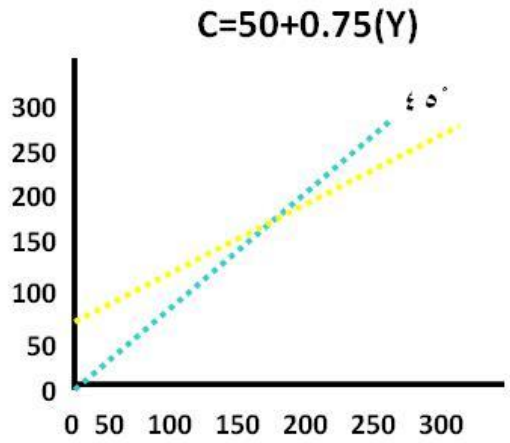

دالة الاستهلاك كتبناها كما تلاحظ C=50+0.75(Y)يعني بعبارة أخرى:

الاستهلاك الثابت=50.

الميل الحدي للاستهلاك = 0.75.

في المقابل إذا أردت أن اكتب دالة الادخار سأكتب الادخار الذي هو

S=-50+0.25*(Y)

لو نظرنا إلى الأرقام من خلال تمثيل هذه الدالة نجد عندنا:

C_a= الاستهلاك الثابت = ٥٠.

b= الميل الحدي للاستهلاك = ٠.٧٥

لو أردنا أن ننظر للاستهلاك وللادخار معاً:

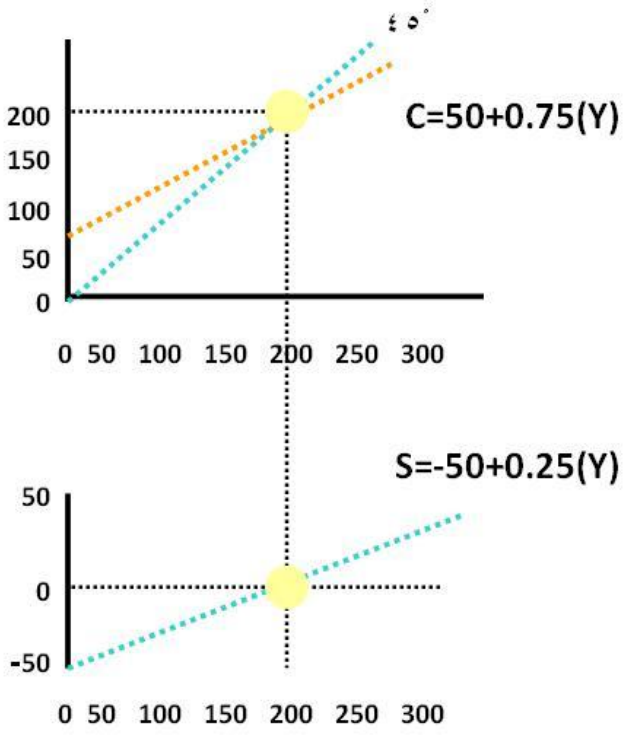

	C_a =50	Y*=200
	b= 0.75	d =0.25
y	c	s
0	50	-50.0
50	87.5	-37.5
100	125	-25.0
150	162.5	-12.5
200	200	0.0
250	237.5	12.5
300	275	25.0

نجد أن عندما يكون الدخل=صفر في العامود الأول الذي هو Yوهو يمثل الدخل أو الإنتاج نجد أن الاستهلاك=٥٠ الذي هو (C)الاستهلاك الثابت والادخار=-50 عندما يزيد الدخل يصبح بدل صفر يكون ٥٠ إذا عوضت في دالة الاستهلاك ستجد إذا عوضت٥٠ عن الدخل ستجمع ٥٠ ثم تضرب75.0في50سيعطيك..الاستهلاك= 87.5 إذا ذهبت إلى دالة الادخار وعوضت دالة الادخار التي بالأسفل

S=-50+0.25(Y)

يعني نضع بدل(Y)الذي هو الدخل ٥٠

-37.5=-37.5 وإذا جمعت -37.5 +87.0=٥٠.

وإذا انتقلنا إلى نقطة أخرى ١٠٠ مثلا نجد إذا كان الدخل (Y)=١٠٠ وعوضنا في دالة الاستهلاك:C=50+0.75(100)=125

وإذا عوضنا في دالة الادخار:S=(-50)+0.25(100)=-25.0 يعني ما زال الادخار بالسالب ومازال الاستهلاك أكبر من الدخل. ثم إذا زاد الدخل (Y)١٥٠ سنجد أن الاستهلاك سيزيد إلى ١٦٢.٥ والادخار سيكون بالسالب-١٢.٥ ومازال الاستهلاك هنا أكبر من الدخل لأننا لازلنا نسحب من المدخرات لتمويل الاستهلاك.

ثم عندما يكون الدخل (Y)=٢٠٠ ماذا يحدث؟؟عوض ٢٠٠ في دالة الاستهلاك:C=50+0.75(200)=200 إذا هنا نقول الاستهلاك=الدخل ولهذا لاحظ نقطة تقاطع دالة الاستهلاك مع خط 45° خط الـ45 بالأزرق ودالة الاستهلاك بالبرتقالي. عند هذه النقطة ٢٠٠ نلاحظ في نفس الوقت أيضا أن الادخار=صفر لأن الاستهلاك=الدخل.

إذا زاد الدخل (Y)أيضا من ٢٠٠ إلى ٢٥٠ ماذا سيحدث؟سنجد أن الاستهلاك سيزيد إلى ٢٣٧.٥وسيكون اقل من الدخل قارن بين ٢٣٧.٥ مع ٢٥٠ هنا سيبدأ الادخار يكون بالموجب لو جمعنا الآن الاستهلاك (٢٣٧.٥)+الادخار(١٢.٥)لوجدنا المجموع = ٢٥٠.

ثم إذا استمرت زيادة الدخل من ٢٥٠ إلى ٣٠٠ نجد أن الاستهلاك ٢٧٥ والادخار ٢٥.٠ إذا جمعنا ٢٧٥+٢٥.٠=٣٠٠ أي يساوي الإنتاج.

الاستهلاك + الادخار = الإنتاج.

* هنا الدخل التوازني في اقتصاد يتكون من قطاعين:

y=C+I output (y)=demand(C+I)

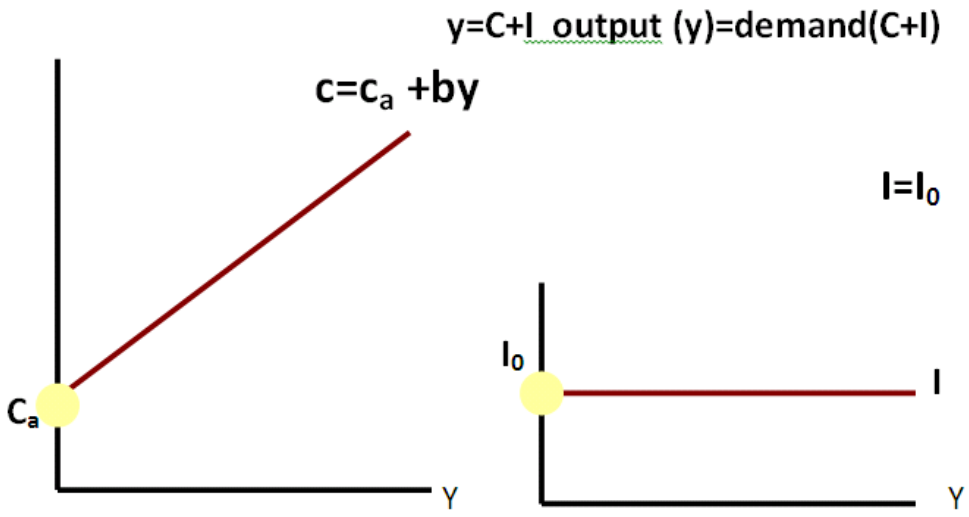

ألان سنتكلم عن التوازن وهو: الطلب الكلي = العرض الكلي. الطلب الكلي يمثله الاستهلاك وكذلك الاستثمار.

العرض الكلي يمثله خط 45° أو الإنتاج سواء قلنا العرض الكلي أو الإنتاج نفس الشيء.إذا التوازن يتحقق كما تلاحظ هنا في الشريحة: y=C+I

Y=الإنتاج. c=الطلب الكلي.

إذا كتبنا دالة الاستهلاك بشكلها المعتاد: $C=C_a+by$ كيف نستطيع حل التوازن الـ(i)طبعا مازلنا نفترض أن i)في هذا النموذج يعتبر استثمار ثابت مستقل ولهذا رسمناه كخط أفقي أو خط مستقيم موازي للمحور الأفقي ووضعنا في المحور الرأسي محور الاستثمار.

الآن رسمنا دالة الاستثمار في رسم مستقل ودالة الاستهلاك في رسم مستقل أخر فلو أردنا أن نجمع بين الاثنين سيكون عندنا دالة الطلب الكلي التي هي: C+I يعني الاستهلاك+الاستثمار سنرسمها كدالة الطلب الكلي انظر ماذا سيحدث:

تحديد مستوى الدخل التوازن Y* في ظل اقتراض قطاعين:

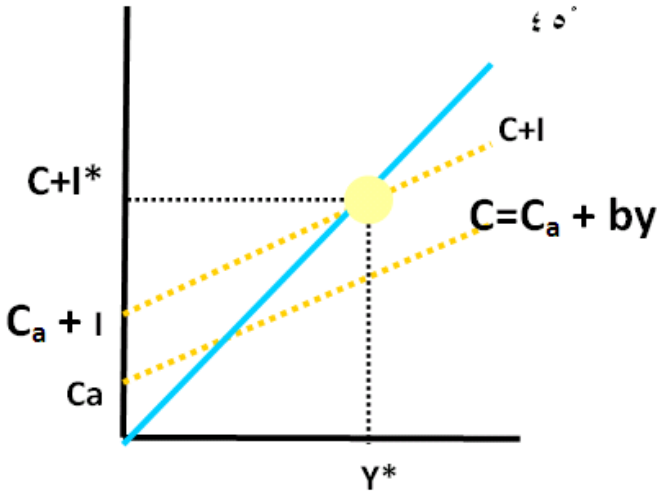

رسمنا خط 45° واذكر خط 45° يقسم الزاوية القائمة إلى قسمين ٤٥ و٤٥ وبالتالي المسافة على المحور الرأسي يجب أن تتساوى مع المسافة على المحور الأفقي.

هنا الآن رسمنا الـ (C)حالة الاستهلاك موضح بدالة الاستهلاك $C=C_a + by$ لما أردنا رسم دالة الطلب الكلي أضفنا إلى الاستهلاك الثابت الذي هو Ca الاستثمار الثابت وقلنا $C_a + i$ووضعنا نقطه على المحور الرأسي إذا نقطة التقاطع بين الطلب الكلي وبين محور تبدأ من مقدار قيمة الاستهلاك الثابت مع الاستثمار الثابت هنا الآن نلاحظ نقطة تقاطع دالة الطلب الكلي المتمثل في الاستهلاك مع الاستثمار تقاطعها مع 45° هذا يحدد التوازن يعني أن القيمة (Y*)الموجودة على المحور الأفقي تتساوى مع C+I* لأن هذه النقطة على 45°واذا كانت على 45° فتكون المسافة الأفقية تتساوى مع المسافة الرأسية إذا كانت (Y*)=١٠٠٠ فا C+I* لابد أن تساوي ١٠٠٠ إذا هذه هي نقطة التوازن التي أكدنا عليها أن التوازن يحدث عندما يكون الطلب الكلي = الإنتاج أو = العرض الكلي.

نجد أيضا أن النقطة هذه كما قلنا في السابق نقطة توازن وأي انتقال إلي اليمين عنها ا والى اليسار عنها سوف يولد ضغوط للعودة مرة أخرى إلى نقطة التوازن وعلى سبيل المثال:

لو قلنا أن الدخل هو أكبر من Y*)ماذا سيحدث؟

نقول سيكون هناك إنتاج أكبر فاض في الإنتاج أكبر من المطلوب وبالتالي سيكون هناك تراكم في المخزون هذا مؤشر للمنتجين أن يقلصون من إنتاجهم.

إذا عوده مرة أخرى إلى Y*)في المقابل نجد إذا كنا من اليسار من Y*)سيكون الإنتاج غير كافي لتلبية حاجة الطلب الكلي وهذا مؤشر للمنتجين بان يزيدون من إنتاجهم.

إذا عند التوازن سيكون الطلب الكلي = الإنتاج أي مجموع الاستهلاك والاستثمار سيتساوى مع مجموع الإنتاج هذه هي نقطة التوازن وتحديد مستوى الدخل التوازني طيب هذه طريقة الرسم يعني الآن هنا أوضحنا الإ نتاج التوازني من خلال طريقة الرسم.

ويمكن في الحقيقة أن نصل إلى التوازن من خلال الحل الجبري والشريحة الأخرى ستوضح ذلك: تحديد التوازن جبريا:

$$y=C+I$$

$$y=C_a + by +I$$

$$y-by =C_a +I$$

$$y(1-b)=C_a +I$$

$$y^*= (C_a + I) \qquad \frac{1}{1-b} \text{ أو بصيغة أخرى } Y^*= \frac{Ca+I}{(I-b)}$$

هنا لأن نحن نعرف أن y=C+I وهذا شرط التوازن أن تكون الy التي تمثل الإنتاج مساوية لي c+i الذي هو الطلب الكلي و c,iهي مكونات الطلب الكلي الاستهلاك والاستثمار هذا شرط التوازن.

نضع بدل C معادلة الC وCما هي؟ هي C_a +by إذا بدل الاستهلاك عوضنا معادلة الاستهلاك والI)كما هي هنا الآن جمعنا بين المعادلتين وأصبح لدينا $y=C_a$ + by +I ثم نستطيع أن ننقل بما أن y موجودة على يسار المعادلة وعندنا y على يمين المعادلة ننقل by إلى الجهة اليسرى وبالتالي سيكون عندنا:

$y-by=C_a$ + I بعد ذلك ممكن أن نرى بالإمكان وضع عامل مشترك الذي هو

$y(1-b)=C_a$ +I ونصل إلى أن التوازن هو:y*= قيمة الثوابت على (1-b).

محاضرة ١١

توقفنا في الحلقة السابقة حول تحديد الدخل التوازني جبرياً. وضحنا ذلك من خلال الرسم وقلنا أن التوازن يلتقي أو يتحقق عندما تقطع دالة الطلب الكلي المتمثلة في الاستهلاك والاستثمار عندما تقطع خط ٤٥ درجة هذه نقطة التقاطع نسميها نقطة توازن لأن الطلب الكلي ألمتمثلي في الاستهلاكي والاستثمار يتساوى مع الإنتاج. هذه النقطة الوحيده التي حقق عندها التوازن أما ما عداها بمعنى عند مستوى إنتاج أعلى سيكون هناك تراكم في المخزون وبالتالي هذا مؤشر إلى أن منتجينا يجب أن يقللوا من إنتاجهم ومن ثم العودة الي نقطة التوازن مرة أخرى وإذا كان مستوى الإنتاج أقل من مستوى الإنتاج التوازني فهذا يعني أن مستوى الإنتاج غير كافي لتلبية الطلب الكلي وبناءً عليه هذا مؤشر لمن؟ للمنتجين بأن يقوموا بزيادة إنتاجهم. إذا هذا من خلال الرسم كيف يتحقق التوازن..

ننتقل بعد ذلك الي كيف يتحقق التوازن ونصل الي نفس النتائج من خلال استخدام الحل الجبري لمعادلة الطلب الكلي يعني نساوي معادلة الطلب الكلي مع العرض الكلي اللي هو الإنتاج.

ننتقل الي الشريحة تحديد التوازن جبرياً

$$y=C+I$$
$$y=C_a+by+I$$
$$y-by=C_a+I$$
$$y(I-b)=C_a+I$$
$$y^*=\frac{Ca+I}{(I-b)}$$

أول شي نضع y تمثل الإنتاج تساوي الطلب الكلي C الي هو الاستهلاك مع الاستثمار. مازلنا نؤكد ونفترض أننا في نموذج ذي قطاعين فقط بمعنى انه يوجد استهلاك ويوجد عندنا استثمار فقط لا وجود للقطاع الحكومي ولا وجود للقطاع الخارجي.

لأجل إيجاد الدخل التوازني هناك طريقتين:

- الطريقة الاولى.. هي y أو الإنتاج يساوي الطلب الكلي هذه مجرد أن نساوي الطلب الكلي مع الإنتاج ثم نحل المعادلة من خلال تعويض طبعاً دالة الاستهلاك سنجد اننا وجدنا المعادلة الثانية y = Ca +by + I

y تساوي الاستهلاك الثابت by + Ca الي هو الاستهلاك المستحث أو الذي يعتمد على الدخل + Iالي هو الاستثمار. بعد ذلك ننقل الـ by لأن الدخل في الحقيقة موجود على الجهه اليسرى للمعادلة فنجعل كل الـ y في الجهه اليسرى للمعادلة يكون عندنا y- by =Ca+I

y ناقص by يساوي الثوابت يعني يساوي الاستهلاك الثابت Ca زائد الاستثمار الثابت I

ثم إذا اخذنا الـ y كعامل مشترك نضع y ونفتح قوس الـ y الاولى المعامل لها هو واحد والمعامل الثاني لـ y الثانيه هو b–. -1)y b)=Ca+I لاحظ واحد ناقص b هو الميل الحدي للاستهلاك وقلنا الميل الحدي للادخار هو واحد ناقص b (1-b) يعني واحد ناقص الميل الحدي للاستهلاك b هنا واحد ناقص b (1-b) هو الميل الحدي للادخار إذا رمزنا الميل الحدي بـD هي نفس واحد ناقص b (1-b) وهي نفس MPS..

الان سوف نقسم الطرفين على معامل y معامل y ماهو؟ هو (1-b) اللي هو الميل الحدي للادخار إذا قسمنا الطرفين سوف نحصل على هذه المعادلة $y^* = \frac{Ca+I}{(I-b)}$

لأن الطرف الايسر إذا قسمناه على (1-b) ستذهب (1-b) ويبقى y فقط وCa+I نفسها على (1-b) موجوده. الان نجدها في المقام. إذاً هذا هو الدخل التوازني.. الدخل التوازني = مجموع الثوابت مقسوم على الميل الحدي للادخار سوف نعطي مثال تطبيقي. هذه نسميها الطريقة الاولى طريقة الطلب الكلي يساوي الإنتاج أو يساوي العرض الكلي حيث تمثل y الإنتاج أو العرض الكلي. و(Ca+I) تمثل الطلب الكلي.

صيغه أخرى.. إذا أردنا أن نكتب الدخل التوازني بصيغه أخرى

$$y^* = \frac{1}{1-b}(Ca+I)$$

ممكن نضع C1 على واحد ناقص b ونضع C+I وهذا لا يغير شيء أبداً نفس القيمه فإذا قسمنا

$$\frac{٢٠٠}{٠,٢}$$

مائتان على اثنين من عشرة أو ضربت واحد مقسوم على اثنين من عشره في مائتان النتيجة واحدة.لكن إذا قسمت ٢٠٠ على اثنين من عشره ٢،٠ كم يعطيك؟ يعطيك ١٠٠٠ الف لأنك حركت المنزله العشريه بالنسبه للمقام حركتها منزله واحدة وأضفت صفر للبسط فيكون عندك ٢٠٠٠ الفين ٢٠٠٠÷٢=١٠٠٠ الفين مقسوم على اثنين يساوي الف. أو هو نفس الطريقة لو قسمت واحد على اثنين من عشره يساوي خمسة

$$٥ = \frac{١}{٠,٢}$$

٥×٢٠٠=١٠٠٠ خمسة مضروبة في الثوابت ٢٠٠ هو الف ١٠٠٠ النتيجة واحدة.

إذاً الصيغتين هما نفس الشي.. طيب هل هناك طريقة أخرى أيضا لايجاد الدخل التوازني؟ سنجد أن هناك طريقة أخرى من خلال المثال التطبيقي..

$$y=C+I$$
$$y=C_a+by+I$$
$$y-by=C_a+I$$
$$y(I-b)=C_a+I$$
$$y^*=\frac{Ca+I}{(I-b)}$$

أو بصيغة أخرى..

$$y^*=\frac{1}{1-b}(Ca+I)$$

قمنا بحل التطبيق على الطريقة الأولى ثم وضعت طريقة أخرى هي طريقة نسميها ط

طريقة الادخار = الاستثمار وفيما بعد سنطور هذه الطريقة الثانيه الي ما نسميه الحقن = التسرب

وسوف نفسر ذلك لاحقاً..

الطريقة الاولى: لايجاد التوازن عندنا الآن معادلة **57y،C=50+0** عندنا C تساوي خمسين +خمسة وسبعين بالمائة من الدخل هذه دالة الاستهلاك بعدها الاستثمار ثابت مستقل لا يعتمد على الدخل أوعلى أي متغير اخر داخل النموذج إذا I=100

الطريقة الاولى لايجاد التوازن هي طريقة y=AD

نضع y ثم نضع الاستهلاك y = الاستهلاك + الاستثمار

بدل الاستهلاك نضع معادلة الاستهلاك 0+50،75y زائد بدل الاستثمار نضع قيمة 100 ثم نحل المعادلة بكل بساطة سنجد

أنا جمعنا الثوابت 0 + 50 =y 100+50، 100 + 75y

اصبح عندنا 0+ 150 =y، 75y

نخرج الشق المرتبط بـ y الي الجهة اليسرى فيكون عندنا

$$y(1-0،75)=150$$

معامل y الاولى =1 ومعامل y الثانيه =0،75 يكون عندنا y مضروبه في واحد ناقص 0،75 الي هو الميل الحدي للادخار يساوي الثوابت الي هو 150 ثم الفرق بين 1 و0،75 هو 0،25 الي هو الميل الحدي للادخار

* الميل الحدي للادخار 0،25 يعني ربع مضروب في y يساوي 150 إذا قسمنا على 0،25 قسمناه على الطرفين وجدنا أن y تساوي 4 ضرب 150 يساوي y= 4 (150)=600 600

من أين أتت الاربعة؟؟ الاربعة حاصل قسمة واحد صحيح على خمسة وعشرين بالمائة يعني يساوي كم؟ يساوي أربعة إذا هي

حاصل قسمة واحد صحيح على خمسة وعشرين بالمائة يساوي أربعة

$$\frac{1}{0.25} = 4$$

ولو قسمت مباشرة 150 على 0.25 اعطاك نفس النتيجة 600. إذا الدخل التوازني = 600

الطريقة الجبرية هذي بستخدام مثال رقمي يوضح قيمة الاستهلاك الثابت ويوضح الميل الحدي للاستهلاك. الميل الحدي للاستهلاك هو 0.75 يعني إذا زاد الدخل بمقدار ريال واحد 75 هللة سيذهب منها للاستهلاك وما تبقى منها 25 هللة سيذهب للادخار.

الطريقة الثانية: لايجاد نفس الدخل التوازني وهي طريقة. أيضا طريقة الادخار I = S الادخار S يساوي الاستثمار I. إذا لما نساوي الادخار مع الاستثمار سيحدد ذلك الدخل التوازني نضع بدل الادخار ماذا نضع؟ نضع معادلة الادخار قد يقول قائل ليست موجوده عندنا في السؤال؟ نقول بكل بساطة ممكن كتابتها من خلال النظر الي معادلة الاستهلاك، فلك 50 الموجوده في معادلة الاستهلاك نكتبها (-05) لأن لم يكن هناك استهلاك تلقائي ثابت معنى ذلك أن هناك إدخار نقص الادخار هناك سحب في الادخار إذا يكون في السالب ثم عندك الميل الحدي للاستهلاك الي هو 0.75 كما قلنا الميل الحدي للادخار هو واحد ناقص خمسة وسبعين بالمائة يعطينا خمسة وعشرين بالمائة 0.25=0.75 -1

-100=y0.25+05 ناقص خمسين زائد خمسة وعشرين بالمائة y يساوي الاستثمار. الاستثمار عندنا في المثال يساوي 100 ثم ناقص 05 تذهب للجهة الأخرى جهة اليمين فتتغير اشارتها من -05 إلى 05. خمسين زائد مائه تساوي مائه وخمسون 150 = 100 +05.. إذا 0.25y=150 بقسمة الطرفين على 0.25 نجد أن هي نفسها y=4(150)=600 إذا كل الطريقتين تعطي نفس النتيجة وهو أن الدخل التوازني = 600 سوى استخدمنا طريقة الطلب الكلي "الطلب الكلي يساوي العرض الكلي" أو طريقة الادخار يساوي الاستثمار.

ننتقل الي وضع تحديد الـ GDP في اقتصاد يتكون من قطاعين وننظر في الواقع ماذا يحصل عندما يكون هناك تغير بأحد مكونات الطلب الكلي

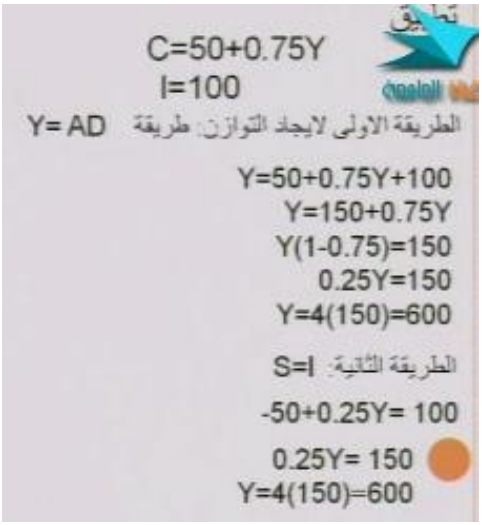

فننظر مثلا رسمنا المرة الاولى طبعاً الخط ٤٥ هو الخط الازرق هذا هو خط ٤٥درجة ثم بعد ذلك رسمنا الاول الطلب الكلي نلاحظ عندما يكون هناك الاستثمار يكون عندنا الاستهلاك ثابت سيكون يساوي 05 والاستثمار الثابت يساوي 100 أي أن مجموع الثوابت = 150 هنا نضع الجدول يبدأ في العمود الاول بوضع y ثم العمو الثاني C ثم العمود الثالث I والعمود الرابع C+I. نلاحظ I ثابت 100 لا يتغير مهما تغير الدخل بينما C كما قلنا يتكون من شقين الشق الاول مستقل عن الدخل. والشق الثاني يعتمد على الدخل لهذا عندما يكون الدخل = صفر نجد أن الاستهلاك الثابت هو 50 وفي نفس الوقت الاستثمار هو كما هو 100 لا يعتمد على الدخل سوى كان الدخل صفر أو أكثر من ذلك بكثير مجموع الاثنين الي هو الاستهلاك مع الاستثمار هو 150 أي الطلب الكلي =150 والدخل = صفر. عندما يكون الدخل = 200 طبعا الـ150 الان كما نلاحظها في الرسم نجد 150 هي موضوعها قريبه لـ 200 يعني ذات الطلب الكلي العلوي. أما الدالة الثانيه التي اسفل منها فهي دالة الاستهلاك في الواقع عندما يكون الدخل 200 كم يكون الاستهلاك؟ طبعا الاستهلاك كما قلنا فيه شق سيكون ثابت الي هو 50 والشق الثاني الي هو معتمد على الدخل لو عوضنا في دالة الاستهلاك سنجد انه = 150 بالتالي إذا جمعنا 50 مع 150 يكون 50+150=200 200 الاستثمارباقي 100 إذا جمعنا الاستهلاك مع الاستثمار يساوي 300 أي الطلب الكلي نلاحظ انه 300 بينما أن الإنتاج هو 200 أي هناك فائض في الطلب الكلي بعد ذلك إذا زاد الدخل الي 400 نجد أن هناك 350 هو استهلاك 50 منها استهلاك ثابت و 300الاستهلاك الذي يعتمد على الدخل الاستثمار هو ثابت 100 إذا جمعنا 350 مع 100 يساوي 450 نجد أن الطلب الكلي 450 بينما الدخل 400 مازال الطلب الكلي أكبر من الدخل أو من الإنتاج عندما يكون الدخل يساوي 600 نلاحظ أن الاستهلاك يساوي 500 من أين اتت الـ 500؟ 50 منها استهلاك ثابت و450 هي من الاستهلاك الذي يعتمد على الدخل فعندما زاد الدخل زاد الاستهلاك الي 450 إذا مجموعهما 500 الاستثمار الثابت هو 100 إذا جمعنا 100 مع 500 يكون عندنا الاستهلاك زائد الاستثمار 600 إذا الطلب الكلي = 600والإنتاج = 600 إذا هناك توازن الإنتاج يساوي الطلب الكلي ولهذا نلاحظ في الرسم انه يتقاطع دالة الطلب الكلي مع خط 45 درجه عند هذه النقطة حيث يجمع بين "y" 600 الإنتاج وبين الطلب الكلي الي هو 600.

إذا هذه النقطة التي توصلنا اليه أيضا جبرياً وهي من خلال أيضا الرسم. ثم بعد ذلك لو زاد الدخل عن الدخل التوازني وصار 800 ماذا سيحدث؟؟ يحدث أن الاستهلاك سيزيد الي 650. 50 منها الاستهلاك الثابت و600 الاستهلاك الذي يعتمد على الدخل يجمعها مع الاستثمار سيكون الطلب الكلي 650 زائد 100 يساوي 750.

إذا الإنتاج = 800. بينما الطلب الكلي =750. أي هناك فائض في الإنتاج مقداره 50. وكما قلنا هذا مؤشر لشركات أو للمنشأت أن يقللوا من الإنتاج لانهم ينتجون أكثر من الطلب. بعد ذلك لو زاد الدخل مرة أخرى من 800 الي 1000 سنجد أن الاستهلاك سيزيد الي 800. 50 منها استهلاك مستقل و750 الاستهلاك الذي يعتمد على الدخل إذا جمعنا 800 مع 100 الاستثمار سيكون 900. إذا سيكون هناك فائض في الإنتاج يقدر بـ 100 الإنتاج أكبر من الطلب الكلي. واخير عندما يكون الدخل 1200 نجد أن 950 هو الاستهلاك. 50 منها استهلاك ثابت و900 الاستهلاك المعتمد على الدخل. إذا أضفنا اليها 100 سيكون عندنا 1050 هو الطلب الكلي بينما الإنتاج 1200.أي انه هناك فائض في الإنتاج مقدار 1200 ناقص 1050 يساوي 150 فائض في الإنتاج. إذا خلاصة الكلام حول هذا نقول عند التوازن تتطابق كمية الإنتاج مع الكمية المطلوبة بمعنى الطلب الكلي المتكون من الاستهلاك والاستثمار يتساوى مع الإنتاج. أما ماعدا ذلك فلا يعتبر توازن.

ننتقل الي نقطة مرتبطة بـ الدخل التوازني الذي حددناه وهو مصطلح يسمى عندنا بمصطلح المضاعف.

الشريحة ٤

هذا المصطلح في الواقع مر علينا من خلال الحل الجبري سواء كان الرقمي أو من خلال كذلك الحل الجبري لدالة الاستهلاك وجدنا أن المضاعف هناك في المثال الرقمي هو يساوي 4 ماذا يعني 4؟ يعني انه إذا زاد أي من مكونات الطلب الكلي أي

الانفاق الثابت سواء كان استهلاك ثابت أو استثمار ثابت إذا زاد بمقدار ريال واحد ماذا سيحصل؟ الدخل التوازني سيزيد بمقدار أربعة هذا المقصود بالمضاعف. وهو يساوي في النموذج البسيط مقلوب الميل الحدي للادخار.

في المثال الرقمي الميل الحدي للادخار عندنا هو 0.25 ومقلوبه لو قسمنا واحد على 0.25 سنجد انه يساوي 4..

نفصل بإذن الله القول حول المضاعف في الحلقة القادمة.

محاضرة ١٢

توقفنا في الحلقه الماضيةِ عند المضاعف وأعطينا بعض التقديم للمضاعف، ماهي المضاعف في الواقع، تعريف المضاعف: هومقدار التغير في إنتاج أو في الدخل نتيجة المتغير للطاقة الثابت بمقدار واحد إذا كان المضاعف يساوي ٤ مع ذلك يتغير الإنفاق الثابت، سوى الإنفاق الثابت سواء كان إنفاق استهلاكي أو إنفاق استثماري، إذا تغير الثابت هذا الاستثمار الثابت أو الاستهلاك الثابت بمقدار ريال واحد فإن الدخل سيزيد بمقدار ٤ ريالات، طبعاً هذا بأفتراض أن المضاعف يساوي ٤، لكن لو المضاعف يساوي ٥ نقول إذا زاد الإنفاق بمقدار ريال يعني أن الدخل سيزيد بمقدار ٥ ريالات، كما قلنا في الحلقة السابقة أن المضاعف يتغاير هو المقلوب الميل الحدي للادخار، يعني واحد على واحد ناقص بي واحد في البسط وواحد ناقص بي في المقام، واحد ناقص بي في حد الادخار.

لو أخذنا مثال رقمي:

واحد ووضعناه في البسط والميل الحدي للادخار وضعناه ٢٥ باليه لو قسمنا واحد على ٢٥ باليه يساوي بالواقع ١٠٠ على ٢٥ يساوي ٤، هذا هو المضاعف.

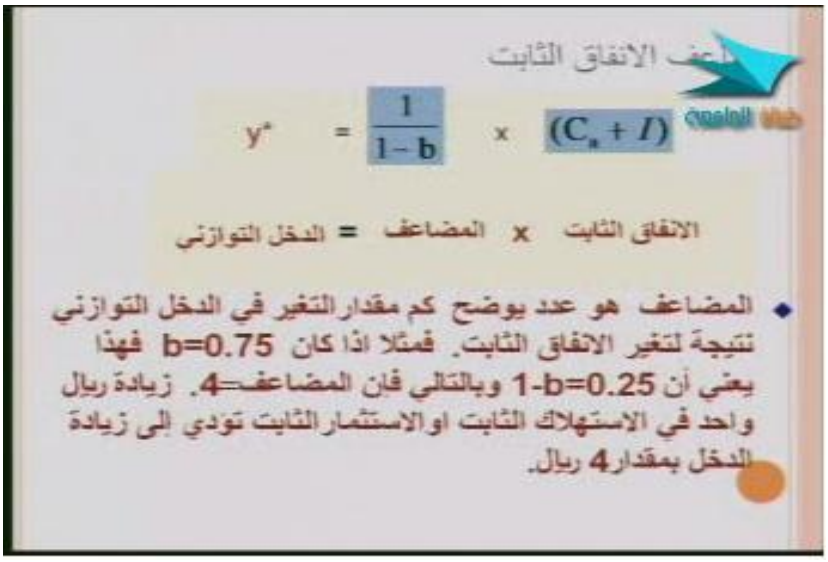

(شريحه ١)

نجد أن المضاعف كما هو موجود بهذه الشريحه أن المضاعف هو عدد يوضح كم مقدار التغير في الدخل نتيجة لتغير الانفاق الثابت، وكما قلنا إذا كان b=0.75، إذا كان الحدي في الاستهلاك هو ٧٥ بالمئة فهذا يعني أن 1-b اللي هو ميل الحد للادخار يساوي ٢٥ بالمئه وبالتالي فإن المضاعف هو المقروض للميل الحدي للادخار أي مقلوب ٢٥ بالمئة، أي واحد مقسوم على ٢٥ بالمئة يساوي ٤، بمعنى زيادة ريال واحد في الاستهلاك الثابت أو الاستثمار الثابت تؤدي هذه الزيادة إلى زياده الدخل بمقدار ٤ ريالات. ثم لو نظرنا إلى الدخل التوازني، وجدنا أن في أحد الصيغ كتبنا:

$$y^* = \frac{1}{1-b} \times (C_a + I)$$

الدخل التوازني = المضاعف x الانفاق الثابت

$(C_a + I)$ يعتبرمن الثوابت

$\frac{1}{1-b}$ وهذا هو المضاعف

الدخل التوازني دائماً يساوي المضاعف مضروباً بالانفاق الثابت، الانفاق الثابت هو $(C_a + I)$، إذا نذكر المثال السابق كان Ca = ٥٠ والـ I = ١٠٠، ومجموعهم ١٥٠، والمضاعف كان هناك اللي هو $\frac{1}{1-b}$ هو ٤،

٤×١٥٠ = ٦٠٠، هذا هو اللي توصلنا اليه في الحلقه السابقه،

إذا المضاعف الان y^2 وهو الدخل التوازني يساوي المضاعف مضروباً في الانفاق الثابت ويمكن عمل ذلك لكل المعادلات.

ننتقل إلى الشريحه الأخرى:

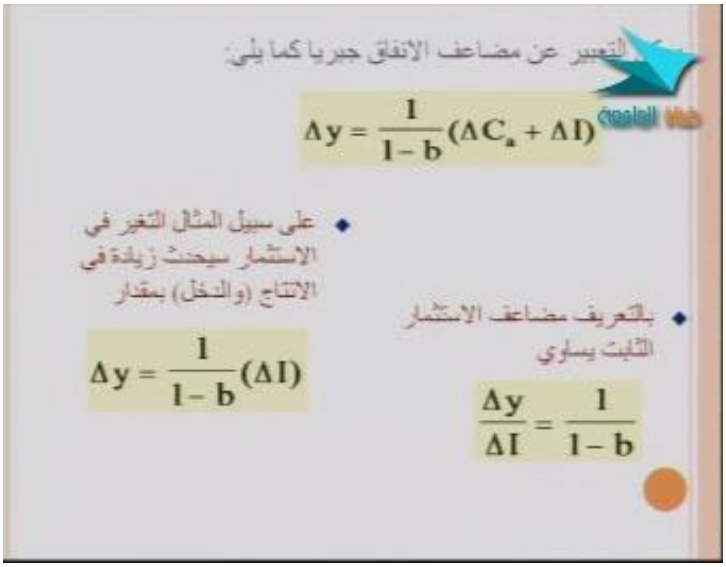

(الشريحه ٢)

يمكن التعريف جبرياً عن مضاعف النفاق كما يلي والنفاق المقصود فيه طبعاً النفاق الثابت:

$$\Delta y = \frac{1}{1-b}(\Delta C_a + \Delta I)$$

دلتا واي = ١ على ١ − b مضروباً بالتغير بالاستهلاك الثابت + التغير في الاستثمار الثابت.

لو كان السؤال مامقدار التغير في الدخل عندما يتغير مثلاً الاستهلاك الثابت بمقدار ١٠٠، نقول إذا كان التغير فقط هو الاستهلاك الثابت، يعني مافي تغير بالاستثمار الثابت، نضرب بالمضاعف اللي بمثالنا السابق وهو ١ على ١ − b = ٤، نضربه بالزياده بالاستهلاك الثابت اللي هو ١٠٠، و٤ ×١٠٠= ٤٠٠، يعني أن الادخل التوازني ازداد بمقدار ٤٠٠ نتيجة لأزدياد الاستهلاك الثابت بمقدار ١٠٠، إذا على سبيل مثال التغير في الاستثمار سيُحدث زيداه في الإنتاج والدخل بين قوسين بمقدار $\Delta y = \frac{1}{1-b}(\Delta I)$ (دلتا واي = ١ على ١ − b × دلتا I)

إذا المضاعف الاستثمار يساوي، المضاعف طبعاً جبرياً هو:

التغير في الدخل أو تالغير في الإنتاج مقسوماً على التغير في الاستثمار.

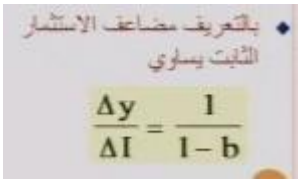

دلتا y على دلتا I هذا هو المضاعف.

عندما عرضناه قلنا أن مقدار التغير في الدخل اللي هو البسط هنا نتيجة لتغير الاستثمار الثابت اللي هو المقام، إذا إذا زاد الاستثمار بمقدار ١ فأن التغير في y سيزيد من مقدار أكبر من ريال واحد للمضاعفأكبر من واحد، إذا المضاعف هو ١ مقسوماً على ١ − b هذه القاعده صحيحه دائماً في حالة عدم وجود ضرائب الدخل وعدم وجود القطاع الخارجي.

١ مقسوماً على ١ − b، ١ − b هو الميل الحدي للادخار، إذا المضاعف هو المقلوب الميل الحدي للادخار.

هنا الان إذا اردنا أن نصور مضاعف الاستثمار من خلال النظري للرسم، نلاحظ ماذا!!.

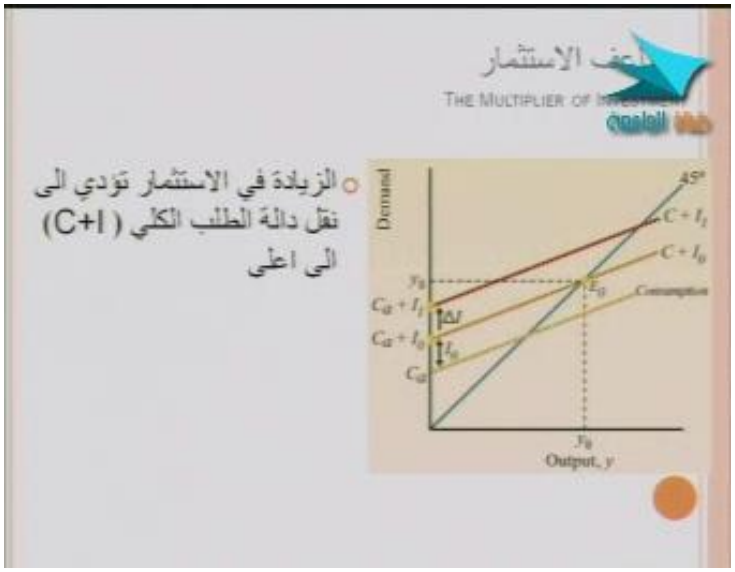

(شريحه رقم ٣)

نلاحظ اننا رسمنا اولاً دالة الطلب الكلي اللي هو (C + I0)(سي + أي زيروا)، وكان الدخل التوازني هو Y0 هنا نقطة التوازن عند E0

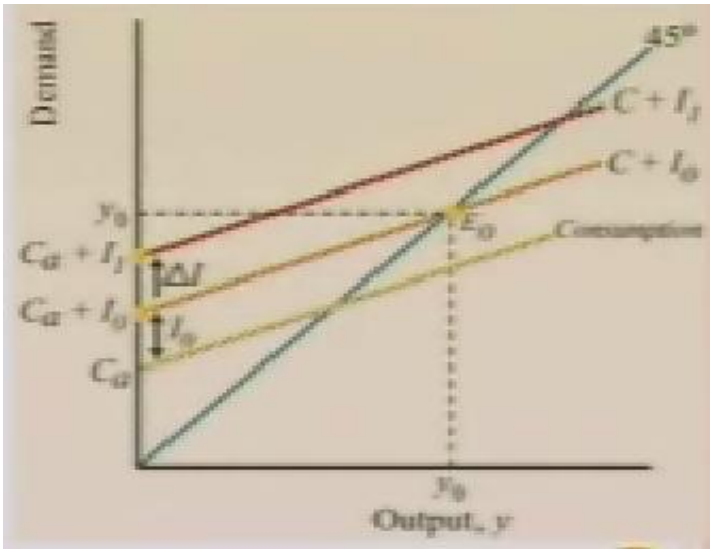

لو الان قمنا بزيادة الاستثمار سنجد أن دالة الطلب الكلي ستنتقل إلى الاعلى اللي هو بالخط الاحمر (الخط الاعلى)بمقدار التغير بالاستثمار، إذا نقطة التقاطع مع المحور الرأسي ستكون نفس مقدار التغير في الاستثمار، ووضعنا النقطه هذه $C^a + I^1$ نجد أن التوازن في الحقيقه صار عند نقطة أخرى عند نقطه أعلى بالدخل التوازني لأن الزياده في الاستثمار ستولد زياده في الدخل أو في الإنتاج بمقدار أكبر.

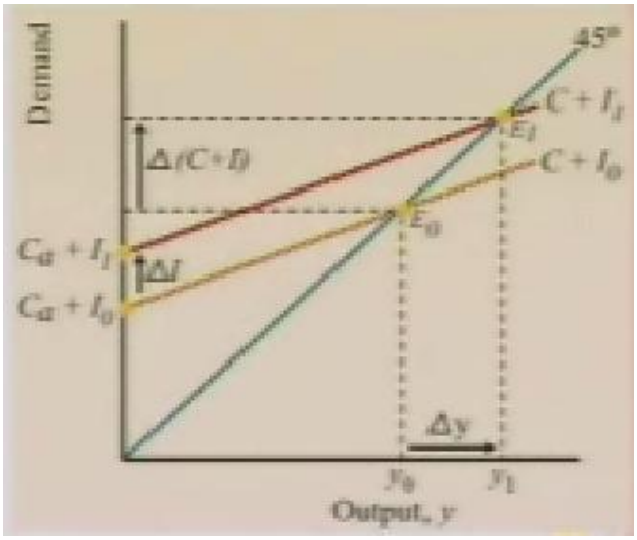

(شريحه رقم ٤)

لاحظ الان النقطة تُظهر توزان جديده وهي I^1 أي أن المقدار الزياده في Y إنتاجية الدخل هي دلة Y لو تلاحظ انها كبيرة، بينما الزياده في الاستثمار هي دلة I وهو تغير بسيط، هذا التغير البسيط في الحقيقه ولد زياده كبيرة في الدخل، ولهذا نجد أن الدخل قد ازداد من Y^o إلى Y^1 والاستثمار زاد فقط من I^o إلى I^1، المسافه الرأسيهة تبين لك كم مقدار الزياده للاستثمار، إذا الان الدخل التوازني انتقلنا إلى نقطه E^1 هنا الان صار التوازن الجديد هو عند E^1 بسبب بالحقيقه هي زيادة الاستثمارات، وجدنا أن الدخل التوازني ازداد بمقدار مضاعف، إذا الزياده في الاستثمار تؤدي إلى نقل دالة الطلب الكلي (C+I)إلى أعلى وبالتالي تحقق التوازن عند مستوى دخل أعلى اللي هو عند E^1،

الزيادة في الدخل التوازني تفوق الزياده في الاستثمار، يعني هذا القول كان نقول أن المضاعف أكبر من ١، فبالتالي يكون الزيادة في الدخل أكبر من الزيداه في الاستثمار، هذا هو قول المضاعف أكبر من ١.

كيف يعمل المضاعف؟!! لو اخذنا مثال تطبيقي لأيضاح فكرة المضاعف،

جولة الانفاق	الزيادة في الطلب	الزيادة في GDP والدخل	الزيادة في الاستهلاك
1	$10	$10	$8
2	8	8	6.4
3	6.4	6.4	5.12
4	5.12	5.12	4.096
5	4.096	4.096	3.277
...	...	...	...
Total	50 million	50 million	40 million

(شريحه رقم ٥)

قد يتسأل البعض ويقول إذا زاد الانفاق الثابت سواء كان استهلاك أو استثمار بريال يفترض أن الدخل يزداد بمقدار ريال فقط، لماذا زاد بمقدار أكبر !!، نقول انظر إلى الجدول.

اضع الجولة الاولى اللي هو رقم ١ اول ماحصل هو الزياده في الطلب بمقدار ١٠ يعني افترضنا أن الاستثمار هنا زاد بمقدار ١٠ فقط، هل الزياده في ١٠ تؤدي إلى الزياده في الدخل بمقدار ١٠ ام بمقدار أكبر؟، نلاحظ هنا الان أن اول جوله في الحقيقه في الزياده في الطلب زادة ١٠ دولارات تبعه زياده في الدخل وهو زياده بمقدار ١٠ أيضا، طيب والاستهلاك !!، الاستهلاك طبعاً إذا زاد الدخل بمقدار ١٠، الاستهلاك هنا سيزيد لأنه عندنا جزء من الاستهلاك يعتمد على الدخل، إذا لو ضربنا الزيادهفي ١٠ بالدخل، في الميل حق الاستهلاك انه ٨ من عشره سيكون عندنا ٨ من عشره في عشره يساوي ٨، إذا هذه الزياده ٨، إذا الجدول هذا (شريحه رقم ٥)يجب التأكيد على انه مبني على اساس أن الزياده في الاستثمار هو بمقدار ١٠ فقط وان الميل الحدي للاستهلاك هو ٨ من عشره، بالتالي لما زاد الاستثمار بمقدار ١٠ تبعه ازدياد في الدخل بمقدار ١٠، تبعه ازدياد في الاستهلاك بمقدار ٨، لأن الميل الحدي للاستهلاك هو ٨ من عشره يُضرب ب عشره يعطيك ٨،

الان زاد الاستهلاك عندنا.فإذا زاد الاستهلاك وللمره الأخرى يكون عندنا جولة ثانيه وهي أن الطلب الكلي سيزيد بمقدار ٨، والـ ٨ هذه ستذهب أيضا كزياده في الدخل أو زياده في الإنتاج لانك تزيد الطلب ٨ سيقابله زياده في الإنتاج بمقدار ٨، ونقلب العمليه لا برضوا الاستهلاك سيزيد مرة أخرى، لكن لهذه المره ستكون الزياده اقل، سنضرب ٨ في الميل الحدي للاستهلاك اللي هو ٨ من عشره، ٨ ×٨ = ٦٤ يعني سيكون ٦.٤(٦ فاصله ٤ من عشره)وهذا هو الموجود عندنا، لاحظ أن الاستهلاك زاد فعلاً بمقدار ٦.٤ (٦ فاصله ٤ من عشره)هل توقف العمليه! لا، ٦.٤ يعني زياده في الطلب الكلي،

الجوله الثالثه، إذا تنتقل الزياده في الاستهلاك لزياده في الطلب الكلي ٦.٤، يقابلها زياده في الدخل أو في الإنتاج اللي هو ٦.٤، ثم مرة أخرى الاستهلاك يعتمد على الدخل سيكون هناك زياده لكن بمقدار اقل من مرة سابقه سيكون ضرب في الميل الحدي للاستهلاك الي هو ٨ من عشره ضرب ٦.٤ سيعطينا ٥.١٢ (يعني ٥ و١٢ بالمئه)، نذهب مرة أخرى للطلب اللكلي ويزيد الطلب الكلي ٥.١٢، ٥.١٢ هي نفسها زياده في طلب الإنتاج ٥.١٢، والاستهلاك سيزيد برضو بمقدار ٤.٠٩٦ وهي أيضا ستذهب كزياده في الطلب الكلي، الذي يقابله نفس الزياده في الدخل والإنتاج، والاستهلاك مرة أخرى سيزيد ولكن بمقدار اقل، وهكذا

ستستمر العمليةِ حتى تكون الوزياده في الاستهلاك يساوي صفر، وبالتالي سبكون في النهايه، الطلب سيزيد بمقدار ٥٠ مليون والزياده في الدخل سيكون بمقدار ٥٠ مليون والاستهلاك سيزيد بمقدار ٤٠ مليون.

إذا الزياده في الطلب الكلي اللي هو ٥٠ مليون، من اين اتت !!، اتت من الزيادات المتتابعه في الاسهلاك اللي هي ٤٠ مليون مع الزياده الاصليه أو الاساسيه في الاستثمار هي ١٠ لأن ١٠ مليون مع ٤٠ مليون يعطيك ٥٠ مليون، إذا المضاعف هو الان يعني حنا وضعنا جدول وتوصلنا إلى النتيجه عن طريق الجمع، لكن ممكن إذا توصلنا إلى حل جبري ممكن الوصول إلى هذا الرقم الليهو ٥٠ ببساطه من خلال النظر إلى الكم المضاعف ثم نضربه بمقدار التغير، عندنا مقدار التغير في الانفاق الثابت هو ١٠ مليون، كم مقدار المضاعف هنا !!، المضاعف هنا هو ٥، و ٥ × ١٠ = ٥٠ مليون، قد تتسأل كيف عرفت أن المضاعف خمسة هنا !!، لماذا لا يكون ٤ كما في المثال الماضي. نقول الـ ٥ هذه اتت من ماذا؟ تعرفنا على الميل الحدي لاستهلاك هنا في هذا المثال الميل الحدي للمثال يساوي ٨ من عشره، أي أن الميل الحدي للادخار هو ١ ناقص ٨ من عشره ويساوي ٢ من عشره، المضاعف يساوي مقلوب من حدي للادخار، يعني ١ مقسوم على ٢ من عشره، يعني يساوي ٥، ولو اخذنا الـ ٥ والـ٥

وش معناها !!، معناها زاد الانفاق الثابت بمقدار ريال الدخل سيزيد بمقدار ٥ ريالات، طيب هنا اللي حصل الانفاق الثابت زاد بمقدار ١٠، ١٠ مليون نضربها بـ ٥ يعطيك ٥٠ مليون زياده في الدخل، إذا هذه فكره المضاعف.

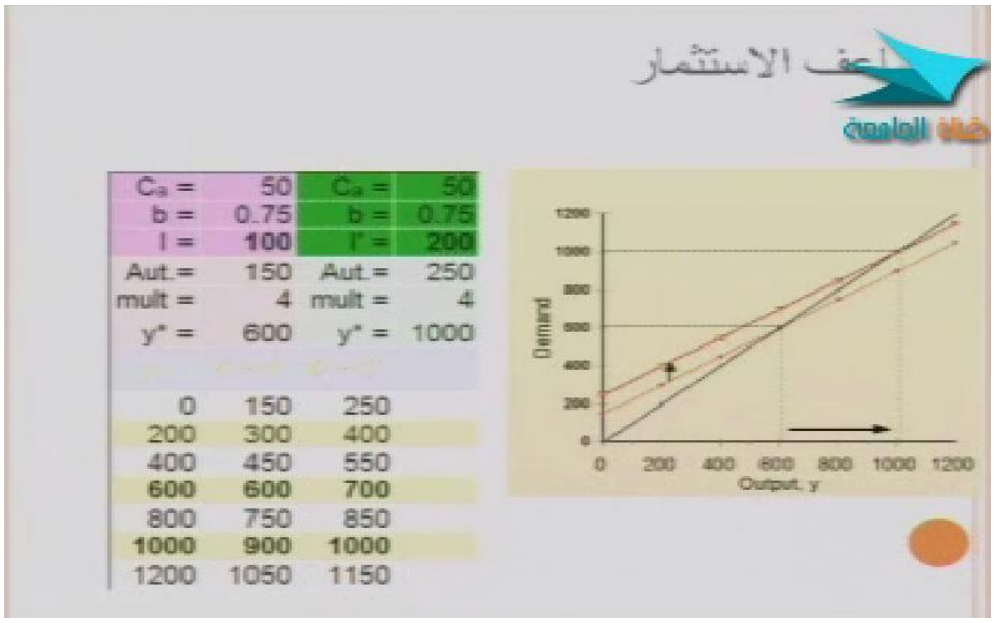

(شريحه رقم ٧)

ننتقل بنفس الطريقة إلى مضاعف الاستثمار، ويجب التنبيه في الحقيقه أنه ليس هناك فرق بين مضاعف الاستهلاك الثابت أو مضاعف الاستثمار الثابت هما نفس الشيء، فالزياده سواء كان سببها زياده في الاستهلاك الثابت أو كان سببها زياده في الاستثمار الثابت النتيجه واحدة، ستكون عباره عن الدخل التوازني هو الزياده بمقدار مضاعف أي الزياده في الدخل ستساوي الزياده في مقدار الاستثمار مضروباً في المضاعف، هنا في المثال اللي امامنا (شريحه رقم ٧)كما نلاحظ الـ C اللي هواستهلاك الثابت ٥٠ والميل الحدي للاستهلاك هو ٧٥ بالمئه والاستثمار يساوي ١٠٠، في الجهه اليمنى مالذي تغير في الواقع !، نلاحظ أن التغير يعني الـ C^a ثابته هي نفسها ٥٠ والحد الاستهلاك هو أيضا ٧٥ والمتغير هنا هو الاستثمار كان الاستثمار ١٠٠ والان صار الاستثمار ٢٠٠، إذا لأن نجمع الـ اوتو اللي هي AUT المقصود فيها الانفاق الثابت، صار عندنا الاوكو يعني لوتون ونص الاوتو اللي صار عندنا في الجزء الاول اللي هو بالخط البنفسجي اللي هو عندما كان الاستثمار يساوي ١٠٠ نجد أن لوتون ونص مجموعها ١٥٠، أي أن الاستثمار ١٠٠ والاشتراك الثابت ٥٠، ٥٠+١٠٠=١٥٠،

الملتبلاير اللي هو MULT يعني المضاعف، المضاعف يساوي ٤، كيف عرفنا انه يساوي ٤ !!، طبعاً من خلال نظريتنا للميل الحدي للاستهلاك اللي هو يساوي ٧٥ من مئه، يعني الميل الحدي لادخار هو ٢٥ من مئه، مقلوب ميل الحدي للادخار يساوي ٤، الدخل التوازني هو يساوي ٦٠٠ ولانك لوضربت الـ ٤ المضاعف في الـ ١٥٠ اللي الثوابت لانفاق الثابت سيعطيك ٦٠٠ هذا هو التوازن، في المقابل في الجهه الأخرى عندما زاد الاستثمار إلى ٢٠٠ نلاحظ أن اللوتون ونص اللي هو الانفاق الثابت الان كان ١٥٠ وصار ٢٥٠ بينما الميل الحدي للاستهلاك لم يتغير فالبتالي المضاعف لم يتغير ٤ وإذا الدخل التوازني الان سيكون ١٠٠٠، ولهذا نلاحظ أن التوازن الان القديم اللي كان ٦٠٠ لا يصلح أن يكون دخلاً توازنياً مع زيادة الاستثمار إلى ٢٠٠، ولما كان عندنا دالة الطلب الاصليه كان التوازن عند ٦٠٠.

والتوازن مع وجود دالة الطلب الجديده التي الاستثمار يكون فيها في الحقيقه ٢٠٠، نجد أن التوازن تحقق عرد الـ ١٠٠٠، وإذا نظرنا إلى الجدول سنجد أن الجدول أيضا يعطي في الحقيقه مانستطيع معرفة الدخل التوازني، هنا الرسم اوضح لنا الدخل التوازني فعلاً هو التقاء الطلب الكلي الجديد مع الخط ٤٥ درجه اللي هو بالازرق ولكن التوازن عند الـ ١٠٠٠، طيب لو اخذنا الجدول سنجد أن الجدول ياضا عندما يكون الدخل يساوي صفر سيكون الاستهلاك مع الاستثمار يساوي ١٥٠ لاستهلاك ٥٠ والـ ١٠٠ هي الاستثمار الثابت، نفس الشيء نجد في الحاله الثانيه تجد انه ٢٥٠، لأن الاستثمار الان في الحاله الثانيه تغير من ١٠٠ صار ٢٠٠ ونفس الشيء عندما زاد الدخل من صفر الى٢٠٠ نجد أن الـ C +I اللي هو الاستهلاك + الاستثمار، الاول الاستثمار قبل الزياده كانت ١٠٠ بينما هو ٤٠٠ بعد زيادته بمقدار ١٠٠،

إذا لو ننتقل إلى ٦٠٠ نجد أن الـ ٦٠٠ حقق التوازن فعلاً في حالة لما كان الاستثمار يساوي ١٠٠، أما بعد ماكان الاستثمار يساوي ٢٠٠ لا تعتبر هذه نقطة توازن انما الطلب الكلي اللي هو ٧٠٠ سيكون أكبر من الدخل أو من الإنتاج التوازني الـ ٧٠٠ أكبر من ألـ ٦٠٠، إذا الـ ٦٠٠ توازن في حالة الاستثمار الاول اللي هو ١٠٠ لكنها ليست توازن في حالة الاستثمار الثاني، ونستكمل الجدول إن شاء الله في الحلقة القادمة.

محاضرة ١٣

نذّكر فيما توقفنا عنده في الحلقة الماضية حيث توقفنا عند مضاعف الاستثمار وأوضحنا في الحقيقة الرسم كيف يؤثر تغيّر الاستثمار زيادة الاستثمار في انتقال دالة الطلب الكلي إلى أعلى وبالتالي يتحقق التوازن كان في السابق يتحقق الدخل عند ٦٠٠ الآن يتحقق التوازن عند الدخل ١٠٠٠ ثم توصلنا إلى التوازن من خلال وضع الجدول الذي يشمل الدخل مع الطلب الكلي

C_a =	50	C_a =	50
b =	0.75	b =	0.75
I =	100	I' =	200
Aut.=	150	Aut.=	250
mult =	4	mult =	4
y* =	600	y* =	1000
0	150	250	
200	300	400	
400	450	550	
600	600	700	
800	750	850	
1000	900	1000	
1200	1050	1150	

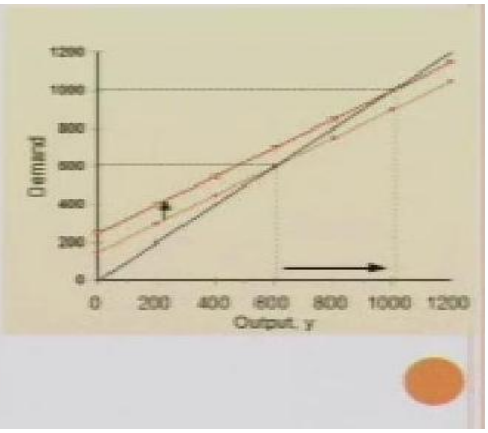

الزيادة في الاستثمار تتسبب في زيادة الدخل بمقدار أكبر.

الطلب الكلي عندنا نوعين الطلب الكلي الاول عندما كان الاستثمار يساوي ١٠٠ والطلب الثاني العمود الثاني عندما كان الاستثمار يساوي ٢٠٠ فتوصلنا إلى ٦٠٠ وقلنا عندما يكون الدخل يساوي ٦٠٠ نجد أن الطلب الكلي عندما كان الاستثمار يساوي ١٠٠ الطلب الكلي يساوي ٦٠٠ أي أن النقطه التوازنيه عندما يكون الاستثمار يساوي ١٠٠ ولهذا وضعنا نقطة توازن لتقاطع دالة الطلب الكلي الاولى الأصلية مع ٤٥ درجة عند ٦٠٠ بينما هذه النقطه لاتصلح أن تكون نقطة الطلب التوازنيه عندما يكون الاستثمار يساوي ٢٠٠ لأنها في مثل هذه الحالة سيكون الطلب الكلي عند ٧٠٠ وسيكون الإنتاج فقط ٦٠٠ فسيكون هناك فائض في الطلب وإذا كان هناك فائض في الطلب معنى ذلك مؤشر للمنتجين بأن يزيدوا في إنتاجهم إذاً هذا الواقع إنتاج ٦٠٠ لايحقق توازن لابد من زيادة الإنتاج لو زاد الإنتاج من ٦٠٠ إلى ٨٠٠ نجد أن الطلب الكلي الذي يشمل الاستهلاك + الاستثمار الاصلي الذي يساوي ١٠٠ = ٧٥٠ بينما الطلب الكلي في حالة الاستثمار الجديد اللي هو ٢٠٠ نجد يساوي ٨٥٠ إذاً الطلب الكلي مازال أعلى وعندما يزيد الطلب إلى ١٠٠٠ هنا نجد أن التوازن يتحقق حيث الطلب الكلي الجديد مع وجود استثمار يساوي ٢٠٠ يتساوى مع الإنتاج وعنده يتقاطع في الحقيقه حيث نلاحظ دورة الطلب الكلي الجديد مع خط ٤٥درجة أي ١٠٠٠ من الإنتاج يقابله ١٠٠٠ من الطلب الكلي إذاً هذه هي نقطة التوازن بينما لو قمنا بالزيادة من ١٠٠٠ إلى ١٢٠٠ سنجد أن الطلب الكلي الآن سيكون ١١٥٠ أقل من ١٢٠٠ وهذا مؤشر لمنتجينا بأن هناك مخزون وعليهم أن يقللوا من إنتاجهم حيث يعودوا مرة أخرى إلى النقطه التوازنيه التي يكون عنده الإنتاج = ١٠٠٠ إذاً كما قلنا الزيادة في الاستثمار تتسّبب في زيادة الدخل بمقدار أكبر من الاستثمار هذا أيضا تمثيل من خلال استخدام جدول بنفس الارقام الخط البرتقالي يمثل ٤٥درجة والخط الازرق يمثل دالة الطلب وتقاطعهم عند ٦٠٠ فهذا إعادة بطريقة أخرى عندما كان الاستثمار يساوي ١٠٠

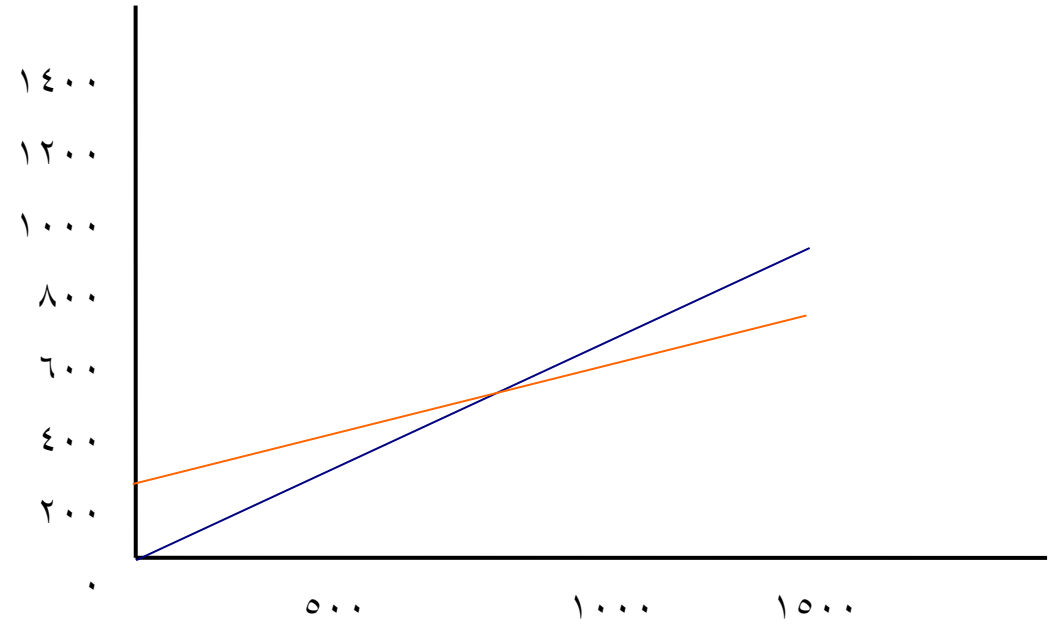

هنا الآن سننتقل من الاقتصاد ينقسم إلى قطاعين إلى اقتصاد يتكّون من ثلاث قطاعات يعني يكون عندنا الأنفاق الاستهلاكي والأنفاق الاستثماري موجود ثم سنضيف الأنفاق الحكومي إذا كان حكومة سيكون عندنا إنفاق حكومي وضرائب الآن الحكومة لما يكون عندها نفقات يكون لها دخل على انها تستطيع أن تموّل الانفاق ودخل الحكومة يتمّثل بصوره رئيسية في الضرائب نبدأ إدخال الانفاق الحكومي للنموذج ثم ننظر ماذا يحدث إذا أردنا أن نرسم الانفاق الحكومي نجد إذا أفترضنا في هذا النموذج أن الانفاق الحكومي يعتبر مستقل عن الدخل يعني هو ثابت من ضمن الانفاق الثابت ورسمناه

G المقصود فيه government فرسمناه خط مستقيم موازي للمحور الأفقي فالأنفاق على المحور الرأسي الانفاق الحكومي وهذا معناه أن الانفاق الحكومي ثابت لايتغير إذا تغير حجم الإنتاج.

هنا الآن نلاحظ المكتوب الدالة الجبرية Y = C + I + G

Y يمثل الإنتاج

C يمثل الاستهلاك

I يمثل الاستثمار

إذاً من خلال تأثيرهما على الطلب الكلي على السلع والخدمات الانفاق الحكومي والضرائب يؤثران على مستوى GDP في الاجل القصير. إذاً تأثير الإنتاج الحكومي والضرائب يأتي من خلال تأثيرهما على الطلب الكلي وبالتالي يتأثر مستوى GDP هنا الآن نبدأ في التحدث عن استخدام السياسه الحالية إذا كان عندك إنفاق حكومي وعندك ضرائب صار مجال لإستخدام السياسية المالية.

السياسية المالية المقصود بها: هو التغيير في الانفاق الحكومي أو في الضرائب نجد تأثير على النشاط الاقتصادي فمثلاً لو كان الاقتصاد الكلي في حركة ركود فأنك حاول تدّعم الطلب الكلي سيزيد الانفاق الحكومي وبالتالي يكون اخراج الاقتصاد من الركود الذي يعاني منه ولهذا قلت عندما أتى كينز والاقتصاد في حالة اكتساد عظيم اقترح استخدام السياسه المالية التوسعيه يعني زيادة الانفاق الحكومي وخفض الضرائب هذا سيزيد الطلب الكلي فبالتالي سيخرج الاقتصاد من حالة الكساد الذي كان فيها.

هنا الآن إذا أردنا إضافة الانفاق الحكومي في الرسم سنجد أول مارسمنا هو دالة الاستهلاك في الخط الاصفر الفاتح هو دالة الاستهلاك ثم بعد ذلك فصلنا الدالة الطلب الكلي ليتمّثل في C+I كلها موازيه بعضها لبعض لاحظ دالة الاستهلاك ودالة الطلب الكلي الأول ودالة الطلب الكلي الثانية كلها متوازيه لماذا؟؟؟ لأن الميل واحد لكل الدوال والميل هو الحدي للإستهلاك كلها ميلها نفس الشي فلابد أن تكون متوازنه ولما دخلنا الانفاق الحكومي نجد دالة الطلب الكلي في الواقع هي باللون الاحمر تقطع المحور الرأسي عند a + I + G يعني قيمة الثوابت نجمعها ونضعها في المحور الرأسي ثم تنطلق دالة الطلب الكلي بميلها اللي هو الميل الحدي للإستهلاك نلاحظ ماذا حصل؟ اللي حصل أن التوازن تحقق عند مستوى أعلى إذا أدخلنا إنفاق حكومي وحدة دون ضرائب اللي سيحصل أن الدخل التوازني سيزيد كم مقدار الزيادة عندما يكون فيه انفاق حكومي يعتمد على عاملين:

العامل الأول: كم مقدار الانفاق الحكومي

العامل الثاني: كم مقدار المضاعف

مثلا لو أخذنا المضاعف = ٤ + الانفاق الحكومي = ١٠٠ نقول مقدار الزيادة في الدخل هو ٤ × ١٠٠ = ٤٠٠

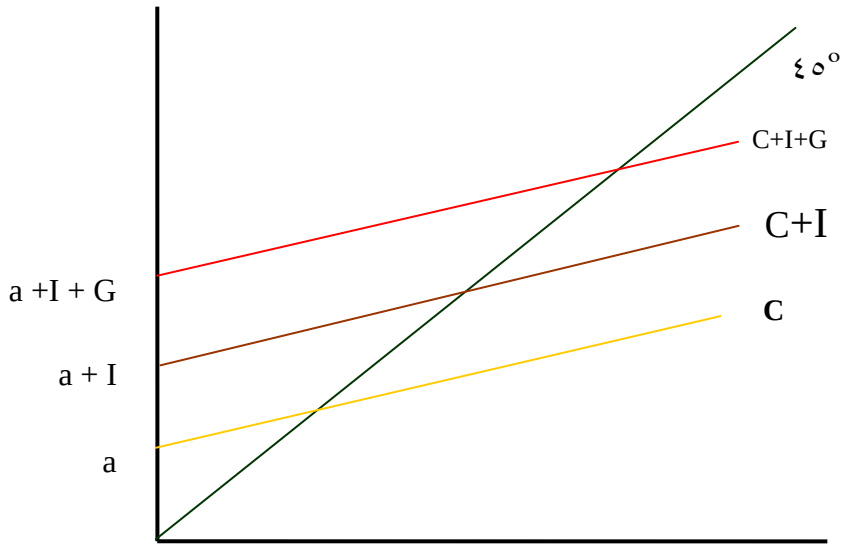

هنا الحل الجبري في ايجاد التوازن

عندنا طريقتين أولآ: طريقة الطلب الكلي = العرض الكلي يعني Y = C + I + G

والطريقة الثانيه: الحقل = التسرب سيكون التسرب عندنا هو الادخار وإذا كان عندنا ادخار = الادخار + الضرائب هذا يعتبر تسرب والحقل سيكون الانفاق الحكومي هو الاستثمار

طريقة الطلب الكلي يساوي الإنتاج وضعنا Y=C a + by + I+G

هنا الآن نلاحظ قيمة الثوابت Ca اللي هو الاستهلاك الثابت و I هو الاستثمار الثابت و G هو الانفاق الحكومي الثابت إذا اخذنا Y كعامل مشترك كما عملنا المره السابقه

ملاحظة (الرجاء مشاهدة الجدول من المحاضرة لسهولة الشرح مع النظر إليه لأنه لو كتب ما قال لن تستطيعوا فهمه كما هو موجود فلابد من الاستماع إلى الشرح مع النظر اليه)

إذا اردنا نوضّح بالرسم سيكون عندنا دالة الطلب الكلي من أحد مكوناته الانفاق الحكومي

Ca =	50		
b =	75،0		
I =	100		

G =	0	G =	100
AUT =	150	AUT =	250
Mult =	4	Mult =	4
Y* =	600	Y* =	1000
0	150	250	
200	300	400	
400	450	550	
600	600	700	
800	750	850	
1000	900	1000	
1200	1050	1150	

الزيادة في الانفاق الحكومي تؤدي إلى زيادة GDP التوازني بمقدار 4 اضعاف الزيادة في G

شرح الجدول من الدقيقة (١٧ إلى ٢٤)

محاضرة ١٤

نذكر بما توقفنا عنده في الحلقة السابقة حيث أدخلنا القطاع الحكومي وقلنا أن القطاع الحكومي يمثل جزء مهم ورئيس من الطلب الكلي فقلنا أن الطلب الكلي يتألف من الاستهلاك الكلي وكذلك الاستثمار الكلي والأنفاق الحكومي وصافي الصادرات طبعا نحن نعرف الحكومة يكون لها ميزانية نسميها الميزانية الحكومية يكون لديها نفقات سواء إنفاق على المشاريع الحكومية البنية التحتية أو إنفاق على رواتب الموظفين أو إنفاق لبعض مشتريات السلع والخدمات سواء من داخل الوطن أو من خارج الحكومة طبعا عندما تضع تخطيطا ألنفقاتها لابد أيضا تبحث عن تمويل لهذا الإنفاق وفي العصر الحديث يعتبر الممول الرئيس للإنفاق الحكومي هو الضرائب فالحكومة تفرض ضرائب متنوعة الأجل تمويل الإنفاق العام وفى بعض الأحيان أو ربما في كثير من الأحيان يتجاوز الإنفاق الحكومي الضرائب بمعنى أن الإنفاق الحكومي يكون أكبر من الضرائب التي تحصلت عليها الحكومة فتلجأ إلى البحث عن تمويل لهذا الإنفاق والصورة الحديثة في تمويل الإنفاق هو الاقتراض ويتم الاقتراض في العصر الحاضر عن طريق طرح الحكومة للسندات فحواها أن الحكومة مدين للحامل هذا لسند هذه السندات تصدرها الحكومة وتعطي من يشتريها فوائد ربوية وتبيع هذه السندات للإفراد وللبنوك وللمؤسسات وتستلم في مقابل ذلك نقود والقراد والمؤسسات والبنوك التجارية يحتفظون بهذه السندات ويحصلون على فوائد ربويه وهذه السندات لها فترات مختلفة يعني بعضها يصدر لفترة سنة وبعضها يصدر لفترات طويلة وتسمى بسندات الحكومة أوفي بعض الأحيان أوذنات الخزانة وما لي ذلك سنتطرق إلى ذلك أن شاء الله بتفصيل عندما نتكلم عن السياسة النقدية وكيف تؤثر في عرض النقود هو يهمنا في الواقع التركيز على الإنفاق الحكومي يجب أن يمول وتمويله طبعا هو عن طريق الضرائب وإذا لم تكن ضرائب كافيه فيلجا إلى إصدار السندات الحكومية التي تعتبر دين على الحكومة وإذا الحكومة لم تسدد هذا الدين في هذه السنة سيتراكم هذا الدين وسيكون عندنا ما يسمى بدين العام ونجد أن الدين العام في الحقيقة في كثير من الدول وخاصة نجد في أمريكا بلغ الدين العام مستويات عاليه جدا بل انه في هذه السنة يتوقع أن يكون الدين العام مساويا

لناتج المحلي الأمريكي. أيضا بالنسبة للاقتصاد السعودي الدين العام كان في فترة من الفترات وخصوصا بعد أزمة الخليج أو تحرير الكويت كان هناك فعلا دين عام كبير جدا وكان مقلقا ولكن ولله الحمد والمنة يعني بدأت الحكومة في تخفيض هذا الدين العام حيث أصبح عندنا فوائض في السنوات الماضية وتم في الواقع تخفيف هذا الدين العام. نعود إلى الإنفاق الحكومي مرة أخرى من خلال في الحقيقة قلنا أن الإنفاق الحكومي إذا أنفقت الحكومة ريال واحد يتوقع أن يكون له تأثير مضاعف على الإنتاج والدخل فإذا كان المضاعف مثلا يساوي (٤) إنفاق ريال واحد سيحدث زيادة في الإنتاج والدخل بمقدار (٤) ريالا ويجب ملاحظة أن مضاعف الإنفاق سواء كان استهلاكا ثابتا أو كان استثمارا ثابتا أو كان نفاقا حكوميا المضاعف كلها هو نفس الشيء ففي النموذج الكنزي البسيط قلنا أن المضاعف هو مقلوب الميل الحدي للادخار فإذا كان الميل الحدي للادخار هو (٢٠%) أو (٢،٠) فهذا يعني أن المضاعف للإنفاق الحكومي هو (١/٢،٠=٥) كذلك نفس الشيء مضاعف الاستهلاك الثابت (١/٢،٠=٥) نفس الشيء مضاعف الاستثمار (١/٢،٠=٥) وفي حلقة اليوم سندخل الضرائب في النموذج ويجب التنويه إلى أن الضرائب تؤثر على الدخل من خلال تأثيرها على ماذا على الاستهلاك فنجد إننا سندخل دالة الضرائب في دالة الاستهلاك ألانها تؤثر في الحقيقة على الاستهلاك وتؤثر على الادخار ثم بعد ذلك ننظر هل تأثيرها طبعا بكل تأكيد نحن نعرف أن تأثير الإنفاق الحكومي هو ايجابي يعني توسعي يعني سيؤدي إلى زيادة في النتاج المحلي الإجمالي زيادة الضرائب سيؤدي بشكل معاكس إلى انخفاض الدخل فيعني يجب التأكيد مرة أخرى إلى أن تأثير الضرائب هو عكس تأثير الإنفاق الحكومي في ما يخص التأثير على الإنتاج وعلى الدخل إذا أدخلنا الضرائب في النموذج سنبدأ في البداية بفرض أن تكون الضرائب إجمالية ثابتة ماذا نقصد في الضرائب لإجمالية ثابتة يعني لا تعتمد على الدخل يعني مثل الضريبة على الرأس ضريبة على الشخص لو قررت الحكومة فرض ضريبة على كل فرد هذي نسميها ضريبة إجمالية ثابتة طيب كيف ستؤثر اذهب إلى الشريحة في الكمبيوتر سنجد تأثير الضرائب على الاستهلاك تأثير الضرائب على الاستهلاك ما تأثيرها عند اخذ الضرائب عندنا ضرائب وعندنا تحويلات التحويلات هي كالإعانات التي تدفع للفقراء كإعانة الضمان الاجتماعي هذي تحويلات فا تأثير التحويلات عكس تأثير الضرائب إذا كانت الضرائب تؤدي إلى تقليل الاستهلاك فان التحويلات تؤدي إلى زيادة الاستهلاك هنا نقول عند اخذ الضرائب والتحويلات في الحسبان الدخل القومي يصبح الدخل الشخصي المتاح: personaldisposableincome معادلة كما هي موجودة على الشاشة Yd =y-T ممكن أن نجعل (T)تمثل صافي الضرائب وش معنا صافي الضرائب يعني (الضرائب ناقص التحويلات)وبالتالي نضع (T)فقط ويمكن أن نكتب النموذج في صورة أخرى ونكتب (yd=-T)ونعني بها الضرائب الإجمالية (TR+)ونقصد فيها ا لتحويلات دعونا نستمر على وضع (T) كصافي الضرائب يعني (= Tمجموع الضرائب ناقص التحويلات)أو مدفوعات التحويلات الحكومية هنا ألان دالة الاستهلاك تصبح c=ca+byd (a) لي هو الاستهلاك الثابت (byd+)لأن(b) هيا لميل الحدي للاستهلاك من الدخل المتاح عندنا (yd)كان في السابقyd( )و)y(نفس الشيء ما عندنا ضرائب مباشرة يعني ما فيه ضرائب على الدخل عندما ندخل ضرائب على الدخل سيكون هناك فرق بين yd وy طيب ألان كما وضعنا yd في المعادلة الأولى يساويy-T فبدل من كتابة yd سنكتب هنا الان دالة الاستهلاك (c=ca+b(y-T) ca الاستهلاك الثابت) طيب هذا الان دالة الاستهلاك مع إضافة الضرائب إذا نجد أن الضرائب تدخل في دالة الاستهلاك يعني تأثيرها من خلال تأثيرها على الاستهلاك تأثيرها في خلال الطلب الكلي يأتي من خلال تأثيرها في

دالة الاستهلاك ألان نريد أن ننظر الدخل التوازني في ضل وجود الإنفاق الحكومي والضرائب في الحلقة السابقة فقط فترضنا وجود الإنفاق الحكومي بدون ضرائب هنا ألان سنجمع بين وجود الإنفاق الحكومي ووجود الضرائب نفترض طبعا كما قلت قبل قليل أن الضرائب إجماليّة ثابتة يعني لا تعتمد على الدخل كضريبة على الرأس أو ضريبة على الرقبة ألان الطلب الكلي نلاحظ y=c+I+Gهي مكونات الطلب الكلي في للاقتصاد المغلق هي تتكون من (الاستهلاك الكلي) +(c I الاستثمار) + G)الإنفاق الحكومي)نجد عندنا الضرائب في هذا النموذج لا كنها لا تدخل الضرائب كأحد مكونات الطلب الكلي إنما تدخل عن طريق تأثيرها في الاستهلاك هنا ألان كتبنا معادلة الاستهلاك c=ca+byd (ca) الاستهلاك الثابت و (byd) ونعيدها مرة أخرى (yd=y-T) و(c) كما توصلنا إليها في الشريحة السابقة y-T c=ca+b الان سنضع دالة الاستهلاك بصورتها هذه الأخيرة ألان سنضعها في ماذا في الدالة إلى هي المعادلة الأولى إلى كأحد مكونات الطلب الكلي فسنضع y بدل ما نضع c الاستهلاك فقط سنضع معادلة الاستهلاك ألان لاحظ كتبنا معادلة الاستهلاك Y=Ca+b(Y-T)+I+Gثم أضفنا I+G بحكم أنها ثوابت يعني الاستثمار يعتبر ثابت والإنفاق الحكومي يعتبر أيضا ثابت لا يعتمد على الدخل الاستثمار طبعا كما سنعرف لاحقا نجد إنه في الحقيقة هناك عوامل تؤثر على الاستثمار من أهمها في الحقيقة سعر الفائدة لأن سعر الفائدة يعتبر تكلفة على المقترض إلي هو المستثمر فإذا ارتفع سعر الفائدة فان طلبة على الاقتراض سوف ينخفض لأنة سيرى أن تكلفة الاقتراض ارتفعت فسعر الفائدة يمثل تكلفة الاستثمار المستثمرين ينظر لها إذا كانت في الحقيقة أسعار الفائدة منخفضة يعني بالنسبة له تكلفة الاقتراض منخفضة أي تكلفة الاستثمار منخفضة فسيقدم على عمل مزيد من الاستثمارات أما إذا كان سعر الفائدة مرتفع يعني تكلفة الاستثمار مرتفعة فهو سوف يقلل من الاستثمارات لكن في ظل النموذج ألان سنفترض أن الاستثمار ثابت لأن Y=Ca+by-bT+I+G

Y=Ca+b(Y-T)+I+G Y=C+I+G

Y=Ca+by-bT+I+G

C=Ca+byd

y-by=Ca-bT+I+G

Yd=y-T

C=Ca+b(y-T)

بعد ضربb إلى هو الميل الحدي للاستهلاك من الدخل المتاح بعد ضربه بy وca نقلناها كما هيb ضربناها بy صار عندناby وأيضاً ضربناb في T الآن هي خارج القوس يعني مضروبة فيما داخل القوس إذاby - bT +I نزلناها كما هي +G طيب بعد ذلكy إلى هو الدخل أو الإنتاج موجود في يسار المعادلة وعندناby الموجودة في يمين المعادلة السابقة المعادلة فالمعادلة الحالية إلى ألان إمامنا إخراجناy كله جعلناy في الجهة ليسرى وصار عندناy-by طبعا إشارةb تغيرت من الموجب إلى السالب ألاننا نقلناها إلي يسار المعادلة بينما البقية إلى هوCa-bT+I+G كما هي ثم بعد ذلك في الخطوة الأخرى

سنأخذy كعامل مشترك فإذ أخذناy كعامل مشترك فنجد أن معاملy الأولى هو واحد بينما معاملy الثانية هو ناقص b أذان سيكون عندنا طبعا أخذناy كعامل مشترك وبتالي سيكون عندنا:

ثم بقسمة الطرفين على

نحصل على المعادلة الأخيرة وهي =

مضروبا في مجموع الثوابت إلى هي ((Ca-bT+I+G)))لاحظ (١-b) هو الميل الحدي للادخار إذا قسمنا (1) علي (١-b) نسمي هذا المضاعف في مثالنا السابق إذا كان الميل الحدي للاستهلاك يساوي (٨،٠)يعني (b) يساوي (٠.٨) يكون مقام (١)سالب (٠.٨)يعني (٢،٠)إلى هو الميل الحدي للادخار إذا قسمنا (١/٠.٢) يعطينا (٥) يعني المضاعف يساوي (٥) ثم نضرب (5) هذي في مجموع الثوابت إلى هو (Ca-bT+I+G)كلها في الحقيقة نأخذها كما هي الثوابت إلا فقط الضريبة في الحقيقة أن الضريبة نضربها في الميل الحدي للاستهلاك إلى هو (b-) فإذا كانت الضريبة تساوي (١٠٠) و (b=٨،٠) نضرب (٨،٠) في (١٠) في (١٠٠) يكون عندنا (٨٠) وبالتالي يكون عندنا في الحقيقة تأثير الضرائب على الاستهلاك هو فقط (80) بينما المتبقي إللي هو (٢٠) يؤثر علي الادخار بعبارة أخرى ليس كل الضريبة تأتي علي حساب الاستهلاك بل جزء منها يأتي علي حساب الادخار

يوجد شريحة هنا

مضاعف الضريبة الإجمالية الثابتة: MULTIPLIE OF ALUMP-SUM TAX

$$y^* = \frac{1}{1-b}(C_a - bT + I + G)$$

طيب مضاعف الضريبة الإجمالية الثابتة كما رأينا قبل قليل=(y) كما في الشريحة واحد علي واحد ناقص (b) قلنا واحد علي واحد ناقص (b) هذاهو المضاعف (b) هو ميل الحدي للاستهلاك (١-b) هو الميل الحدي للادخار وقلنا مرارا المضاعف بشكلهالبسيط هو مقلوب الميل الحدي للادخار يعني في مثالنا السابق (١/٠.٢)= (٥) أي المضاعف يساوي (٥) بمعنى إذا زاد الاستهلاك الثابت بمقدار ريال الدخل سوف يزداد بمقدار (٥) ولذلك إذا زاد الاستثمار بمقدار ريال فان الدخل سيزداد بمقدار (٥)ولإنفاق الحكومي لو زاد بمقدار ريال سوف سيزداد بمقدار (٥)بينما لو زادت

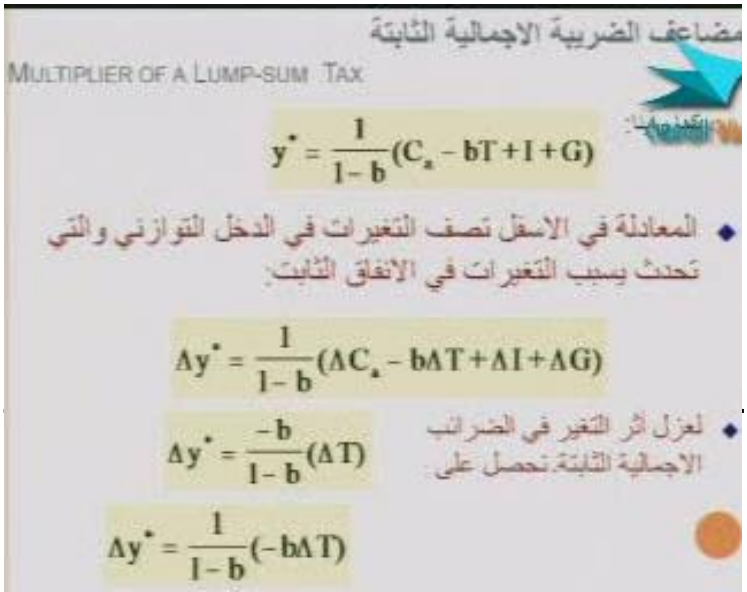

الضرائب بمقدار ريال ماذا سيحصل الدخل سينخفض الدخل بمقدار (٨٠ هللة) لانا سوف نضرب (٠.٨) في (١) سيعطينا (٠.٨) من ريال يعني (٨٠هللة) بعبارة أخرى لو فترضنا أن الضرائب الإجمالية الثابتة تساوي (١٠٠)سواء (١٠٠مليون) أو (١٠٠مليار) أو ما لي ذلك إذا ضربنا (b-b) في (١٠٠) بافتراض أن الميل الحدي للاستهلاك = (٠.٨) سنجد (٠.٨) ضرب (١٠٠) سيعطينا = (٨٠)أي سالب (٨٠)فبتالي نجد أن تأثير الضرائب يعتبر على الدخل تأثير سلبي تأثير معاكس وأيضاً مقدار تأثيرها أو ما نسميه مضاعف الضرائب الإجمالية الثابتة نجد انه في الواقع هو(b-) علي(١)(-b)يعني إذا قلنا أن (b)هي(٠.٨)(١)(b-)(2،0)يكون ناقص (٠.٨على ٠.٢) يساوي (-٤) أي أن أي زيادة في الضرائب بمقدار ريال واحد سيؤدي إلى تخفيض الدخل بمقدار (٤ريالات) طيب نواصل

المعادلة في الأسفل تصف التغيرات في الدخل التوازني والتي تحدث بسبب التغيرات في الإنفاق الثابت هنا الان كتبنا المعادلة السابقة وجعلنا دلتا (y)يعني التغير في =(y) المضاعف ()مضروب في التغير في الثوابت سواء كان التغير في الاستهلاك الثابت أو في الضرائب الثابتة أو في (I)أو في التغير (G)لا كننا هنا بحكم إننا نركز الكلام حول مضاعف الضريبة الإجمالية الثابتة نفترض أن التغير حدث في ما ذا في الضرائب الإجمالية ولهذا في الخطوة الأخرى قلنا التغير في =(y) (-b)على (١-b)مضروبا في دلتا (T) هذا الأجل عزل أثر التغير في الضرائب الإجمالية الثابتة عن بقية الثوابت الأخرى طيب المضاعف إذا مضاعف الضرائب في الواقع سيساوي (-b)على واحد ناقص (-b)مقسوما على واحد ناقص (-b)يعني ناقص الميل الحدي للاستهلاك مقسوما على الميل الحدي للادخار هذا مضاعف المضاعف الضرائب الإجمالية الثابتة قبل قليل ألان لو كان الضرائب التغير في الضرائب يساوي (١٠٠)

المعادلة في الأسفل تصف التغيرات في الدخل التوازني والتي تحدث بسبب التغيرات في الإنفاق الثابت:

والميل الحدي للاستهلاك= (٨،٠) سيكون عندنا المضاعف (٨،٠) على واحد ناقص (٨،٠) إلى هو (٢،٠) سيساوي ناقص (٤)ناقص أربعة إذا ضربناها في (١٠٠) سنجد أنها ستؤدي فرض ضريبة إجمالية بمقدار (١٠٠) ستؤدي إلى تخفيض الدخل بمقدار (٤٠٠) إذا هنا ألان كما قلنا ختاما نقول أن المضاعف إلى هو التغير في الدخل نتيجة التغير في الضريبة يساوي:

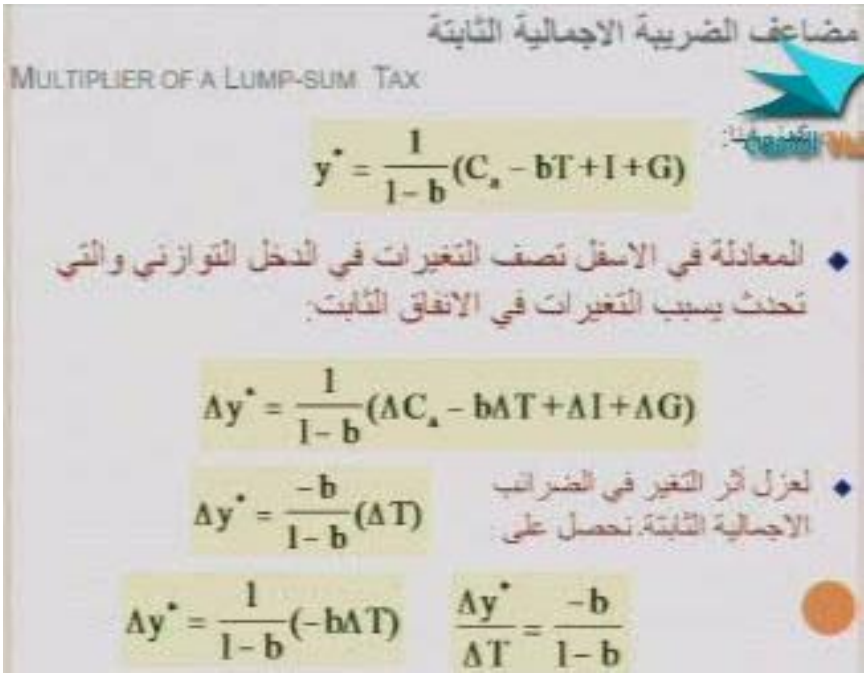

محاضرة ١٥

توقفنا في الحلقة السابقة حول مضاعف الضرائب الإجمالية الثابتة وقلنا أن المضاعف هو فكرة المضاعف ما هو، هو مقدار التغير في الدخل نتيجتا التغير أحد مكونات الإنفاق الخاص إذا كنا نتكلم عن مضاعف الإنفاق الحكومي نقول مقدار التغير في الدخل نتيجتا التغير الأنفاق الحكومي إذا كنا نتكلم عن مضاعف الاستثمار نقول مقدار التغير في الدخل نتيجتا التغير الاستثمار إذا كنا نتكلم عن مضاعف الاستهلاك نقول مقدار التغير في الدخل نتيجة التغير الاستهلاك الثابت أو الاستهلاك التلقائي مضاعف الضرائب الإجمالية الثابتة هو مقدار التغير في الدخل نتيجتا التغير الضرائب الإجمالية الثابتة توصلنا أن المضاعف الضرائب في الواقع هو أولا بالسالب بمعنى انه إذا زادة الضرائب الدخل سوف يقل ينخفض هذه نقطة، نقطة أخرى أن مضاعف الضرائب يعتبر اقل من مضاعف الإنفاق الحكومي في مثالنا السابق عندما قلنا مثلا الميل الحدي للاستهلاك =(٨،٠)يعني ذلك أن الميل الحدي للادخار (١-٨،٠)=٢،٠ المضاعف الإنفاق الحكومي (١÷٢،٠=٥)فإذا ضربت الإنفاق الحكومي فكان الإنفاق الحكومي ازداد بمقدار (١٠٠)تضرب (١٠٠×٥=٥٠٠)يعني هذي مقدار الزيادة في الدخل بينما الضرائب إذا زادة الضرائب بمقدار (١٠٠)كيف ستؤثر على الدخل قلنا. أولا/ ستؤثر تأثير سلبي يعني تأثير معاكس يعني بدل ما يزيد الدخل ينخفض بسبب زيادة الضرائب. ثانيا/ أن مضاعف الضرائب هو (b-)مقسوم على (١b-)بمعنى إذا كانت(b))الميل الحدي

أللاستهلاك تساوي (٨،٠)وقسمناه على (b-1)إلى هو (٢،٠)نجد أن المضاعف سيساوي (-٤)إذا مضاعف الإنفاق الحكومي (+٥)مضاعف الضرائب (-٤)فإذا كانت الزيادة في الضرائب بمقدار (١٠٠).

يكون (-٤×١٠٠=٤٠٠)يعني أن الدخل سينخفض بمقدار (٤٠٠)بسبب زيادة الضرائب بمقدار (١٠٠)طيب إذا علم هذا سنذهب إلى نقطة نسميها الميزانية المتوازنة يعني لو قمنا بزيادة الإنفاق الحكومي مثلا بمقدار (١٠٠)ومولنا هذا الإنفاق عن طريق زيادة الضرائب بنفس المقدار (١٠٠)(١٠٠)زيادة في الإنفاق الحكومي و(١٠٠)زيادة في الضرائب. س/ هل ستؤدي إلى تأثير ايجابي أو سلبي في الدخل؟ ننظر للشريحة (دقيقه ٥٩،٤)مضاعف الضريبة الإجمالية الثابتة ممكن أن ننظر له من خلال الجدول ثم نعود إلى النقطة التي أشرت لها قبل قليل ا لمضاعف الميزانية المتوازنة هذا المضاعف الضريبة الإجمالية الثابتة نلاحظ أننا إذا فرضنا ضريبة إجمالية ثابتة من خلال الرسم ستؤدي إلى نقل دالة الطلب الكلي إلى أسفل بنفس مقدار الضريبة الإجمالية ولهذا إذا نظرت غالى الرسم نجد أن هناك سهم يعني أن الطلب الكلي إلى في الخط الأصفر دالة الطلب انتقلت إلى الأسفل يعني إلي في الخط الأصفر بعد الضريبة بعد وجود الضرائب الإجمالية بينما إلي في الخط البرتقالي هو في الحقيقة الطلب الكلي قبل إدخال الضرائب يعني مع وجود الإنفاق الحكومي فقط بدون ضرائب في الجدول أيضا إذا أردنا أن ننظر إلى الجدول نجد أن عندنا هنا اليسار أن: (ca)إلي هو الاستهلاك الثابت يساوي (٥٠) و(b) إلي هو الميل الحدي للاستهلاك يساوي (٧٥،٠) والاستثمار يساوي (١٠٠) ولإنفاق الحكومي يساوي (١٠٠)و (T) إلي هو صافي الضرائب تساوي (صفر) هذا سنقارنه بالعمود الأخر الذي سيكون الإنفاق الحكومي يساوي (١٠٠)كذلك الضرائب تساوي (١٠٠)هنا الآن قبل إدخال الضرائب نجد (Aut) إلي هو مجموع الإنفاق الخاص يساوي (٢٥٠)كيف أتت (٢٥٠)جمعنا (٥٠)إلى هو الاستهلاك الثابت مع (١٠٠)استثمار مع (١٠٠)الأنفاق الحكومي مجموع هذه الثوابت (٢٥٠)المضاعف هو (mult)يساوي (٤)ا لمضاعف = (٤). س/ لماذا المضاعف =(٤)؟ نقول إذا كنا نستخدم نموذج البسيط هنا لا وجود الضرائب الدخل المضاعف يساوي ماذا مقلوب الميل الحدي أللادخار هنا الميل الحدي للاستهلاك (٧٥،٠)طيب الميل الحدي للادخار هو (٢٥،٠)مقلوب (٢٥،٠)هو لو قسمت (١÷٢٥،٠)كأنك تقسم (١٠٠÷٢٥)يعني يساوي (٤)يعني هنا المضاعف يساوي (٤)الدخل التوازني كم يساوي أحنا قلنا الدخل التوازني يمكن إيجاده في الواقع عن طريق ضرب المضاعف ضربه بماذا بإجمالي الثوابت. الثوابت عندنا كم الثوابت عندنا (٢٥٠)إذا ضربنا (٤×٢٥٠)يعطينا ماذا يعطينا (١٠٠٠)إذا هذا الدخل التوازني قبل إدخال الضرائب. أما في العمود الأخر بعد إدخال الضرائب نجد الإنفاق الحكومي كما هو (١٠٠)الاستثمار كما هو (١٠٠)الاستهلاك الثابت (٥٠)فقط إلى تغير علينا هو إدخال الضرائب أو صافي الضرائب حيث تساوي (١٠٠). (Aut) إلي هو إجمالي الثوابت يساوي (١٧٥)لماذا تغيرت إجمالي الثوابت كانت الثوابت عندنا (٢٥٠)يعني نقص بمقدار (٧٥)لماذا إلي تغير عندنا فقط هو الضرائب ألان الثوابت مع وجود الضرائب يعني تساوي الاستهلاك الثابت (٥٠)+ الاستثمار الثابت (١٠٠)+ الإنفاق الحكومي (١٠٠)هذي (٢٥٠)لكن .(-b) (لا-)إلي هو (٧٥،٠)مضروبا في الضرائب (١٠٠)(٧٥،٠) يعني ناقص (٧٥)فيكون عندنا (٢٥٠)إلى هو الثوابت إلي كانت عندنا موجودة قبل إدخال الضرائب ناقص (٧٥)يساوي عندنا في النهاية الثوابت يساوي (١٧٥). المضاعف (mult)عندنا هنا كم يساوي (-٣)مضاعف ايش مضاعف الضرائب الإجمالية الثابتة يساوي (-٣)لماذا نقول أن قاعدة المضاعف الضرائب الإجمالية الثابتة =(الميل الحدي أللاستهلاك مقسوما على الميل الحدي للادخار)الميل الحدي للاستهلاك عندنا (٧٥،٠)إذا يكون عندنا مضاعف

الضرائب الحكومية (-٧٥،٠)مقسوما على الميل الحدي للادخار إلي هو (٢٥،٠)(-٧٥،٠÷٢٥،٠)حاصل القسمة يعطينا (-٣)هذا هو المضاعف يعني إذا قمنا بزيادة الضرائب بمقدار (١٠٠)ستؤدي إلي تقليص الدخل التوازني بمقدار (٣٠٠)هذا هو الحاصل نجد الدخل التوازني كم يساوي (٧٠٠)فسواء نظرنا إلى الثوابت جمعناها مع بعض يطلع عندنا (١٧٥)ثم ضربناه في المضاعف الأصلي إلى كان عندنا في السابق (١٧٥)ضربناها في (٤)كم سيعطينا. سيعطينا (١٧٥×٤)سيعطينا (٧٠٠). أو الطريقة الأخرى إننا نقوم بإيجاد الدخل التوازني السابق إلي هو (١٠٠٠)ثم نطرح منه التغير في الدخل التوازني بسبب الضريبة يعني زودنا الضريبة بمقدار (١٠٠)نضربها في مضاعف الضرائب (-٣)يكون (-٣٠٠)نطرح (-٣٠٠)من (١٠٠٠)سيعطينا (٧٠٠)يعني الدخل التوازني مع وجود الضرائب الإجمالية الثابتة صار ألان (٧٠٠)إذا فرض الضريبة الإجمالية الثابتة يقلل من الدخل التوازني وهذا في النموذج السابق عندما أدخلنا الإنفاق الحكومي فقط كان الدخل التوازني يساوي (١٠٠)هنا الآن مع إدخال الضرائب الإجمالية الثابتة نجد أن الدخل التوازني يساوي (٧٠٠). نذهب إلى النقطة التي أشرت إليها قبل قليل إلي هو مضاعف الميزانية المتوازنة. مضاعف الميزانية المتوازنة كما قلت قبل قليل كيف سيكون ما هو المقصود بالمتوازنة المقصود فيها (أن التغير في الإنفاق يساوي التغير في الضرائب)يعني إذا قمت بزيادة الأنفاق الحكومي بمقدار (١٠٠)فأنت ستقوم بزيادة الضرائب بمقدار (١٠٠)حتى تكون مولت الزيادة من الإنفاق الحكومي وبتالي لا تغير في الحقيقة في وضع الميزانية إذا كانت في وضع متوازن في السابق ستبقى متوازنة لأنك قمت بزيادة الإنفاق بنفس مقدار الزيادة في الضرائب الإجمالية سؤال الآن/ إذا قمنا بزيادة الضرائب بنفس مقدار زيادة الإنفاق الحكومي يعني قمنا بتمويل الزيادة من الإنفاق الحكومي بمقدار مساوي في الضرائب يعني الإنفاق الحكومي زاد بمقدار (١٠٠)الضرائب زادة بمقدار (١٠٠)نعرف أن تأثير الإنفاق الحكومي ايجابي يعني سيؤدي إلى زيادة الدخل وتأثير الضرائب سيكون سلبي يعني سيقلل الدخل هل النتيجة الصافية زيادة الدخل التوازني أو يبقى ثابتا الدخل التوازني أو ينخفض. طبعا الإجابة على ذلك يجب أن نذكر بالمضاعف الإنفاق الحكومي مضاعفة أكبر المضاعف الإنفاق الحكومي كما قلنا أعلى الميل الحدي للادخار في مثالنا الرقمي السابق عندما قلنا أن الميل الحدي للادخار يساوي (٢٥،٠)يعني المضاعف الإنفاق الحكومي هو (٤)إذا قمنا بزيادة الإنفاق الحكومي بمقدار (١٠٠)يعني (٤×١٠٠)هذي زيادة في الدخل تساوي (٤٠٠)طيب الضرائب أحنا زودنا الضرائب بمقدار (١٠٠)مضاعف الضرائب =(- الميل الحدي للاستهلاك (b)) في مثالنا الرقمي ناقص (٧٥،٠)مقسوما على الميل الحدي للادخار إلي هو (٢٥،٠)سيساوي (-٧٥،٠ ÷ ٢٥،٠ = -٣)طيب زودنا الضرائب بمقدار (١٠٠)(١٠٠)مضروبا (-٣)يعني أن الدخل سيقل أو سينخفض بمقدار (٣٠٠)إذا عندنا الإنفاق الحكومي أدى إلي زيادة الدخل بمقدار (٤٠٠)الضرائب أدت إلى تخفيضه إلى (٣٠٠)النتيجة النهائية هي زيادة صافية في الدخل بمقدار (١٠٠)أي بنفس مقدار الإنفاق الحكومي زاد الدخل بمقدار (١٠٠)وهذا راجع إلى أن المضاعف الإنفاق الحكومي أكبر من مضاعف الضرائب وهذا بدوره يعود إلى ماذا يعود بدوره إلى أن الضريبة ليست كلها تأتي على حساب الاستهلاك بل جزء منها يأتي على حساب الادخار. يوجد شريحة (دقيقة ٤٨،١٦). فمثالنا هنا الرقمي عندما قلنا أن الميل الحدي للاستهلاك (٧٥،٠)هي (٧٥،٠)تأتي على حساب الاستهلاك وما تبقى إلى هو0) ،25)يأتي على حساب الادخار إذا مضاعف الإنفاق الحكومي أكبر من مضاعف الضرائب مضاعف الإنفاق الحكومي (٤)مضاعف الضرائب (-٣)عندما جمعنا المضاعفين لاحظ ΔY/ΔG=1/(1-b)مضاعف الإنفاق الحكومي إلي هو(ΔY) على(ΔG)=1)على (١-b)إذا جمعنا معها زائدا

yΔ)على(Δyعلى(ΔT)إلي هو مضاعف الإجمالية الثابتة نجد انه يساوي(-b))على (١-(b
Δy/ΔG=Δy/(1-b)زائدا(Δy/ΔT=(-b)/(1-b) (الثابتة الإجمالية الضرائب مضاعف)(مضاعف الإنفاق الحكومي)هنا ألان إذا جمعنا المضاعفين معا سنجد مضاعف الإنفاق الحكومي إلى اليسار (١)مقسوما على (١-b)زائد مضاعف الضرائب إلي هو(-b))على (١-b)مجموعهما للمقام هو نفس الشيء أخذنا المقام الموحد (١-b)ثم جمعنا (١-b)فحصيلته يساوي (١(
1=(1-b)/(1-b)=(1-b)/(1-b)+(-b)/(1-b)1/ماذا يعني (١)يعني أن مضاعف الميزانية المتوازنة يساوي (١)أي إذا قمنا بزيادة الإنفاق الحكومي بمقدار (١٠٠)وقمنا بزيادة الضرائب بمقدار (١٠٠)فان النتيجة النهائية هو زيادة الدخل بمقدار (١٠٠)فالتغير في الدخل نتيجتنا التغير الإنفاق الحكومي مع الضرائب تغيرهما معا سيعطينا في الواقع مضاعف يساوي (١)إذا دائما إذا تم زيادة الضرائب بنفس زيادة الإنفاق الحكومي نجد أنة سيؤدي إلى زيادة في الدخل ولذا نسمي هذه السياسة المالية سياسة توسعيه نعم قمنا بزيادة الإنفاق الحكومي يعتبر سياسة مالية توسعية زيادة الضرائب سياسة مالية انكماشية لكن مجموع السياستين هي في الحقيقة سياسة مالية توسعية وهذا يعود إلي أن مضاعف الأنفاق الحكومي أكبر من مضاعف الضرائب هذا يعني أن زيادة الأنفاق الحكومي بمقدار ريال واحد والممول بزيادة الضرائب الإجمالية الثابتة بريال واحد يؤدي إلى زيادة الدخل بمقدار ريال واحد. ننتقل إلى تطبيق معدل الضريبة على مستوى الدخل هنا الآن سننتقل من الضرائب الإجمالية إلى ضريبة الدخل يعني عندما يكون عندنا ضريبة إجمالية ثابتة لا الآن يكون عندنا ضرائب تعتمد على الدخل ونسميها ضرائب الدخل ونفترض أن T)الموجودة في النموذج هي معدل الضريبة إذا كما نلاحظ(T))الآن كتبناها كدالة تساوي(T))إلى هو معدل الضريبة مضروبا في(y))إلي هو الدخل(Yd))الآن إلى هو الدخل المتاح يساوي(y))الدخل الناقص(T))إلي قلنا هي صافي الضرائب إذا وضعنا T)ألانها تساوي(TY))نكتب تساوي(Y-TY))يعني بدل(T))نكتب(TY))وعليه(Yd=y-ty))نأخذ(y))كعامل مشترك سيكون عندنا (١)إلي هو معامل(y))الأولى و(T)-)إلى هو معامل(y))الثانية فيكون عندنا .((1-t) y) هنا الآن نكتب دالة الاستهلاك(C =Ca+byd))إذاً(yd))الآن سنعوض في المعادلة السابقة إلى هي أخر ما توصلنا إليه بدل yd))نضع(y (1-T)))هنا ((١-b+Ca=C)(T)y)بدل(yd))وضعنا (١-t)مضروبا في(y))إذا هنا ننظر كيف تؤثر ضرائب الدخل الضرائب المباشرة على الدخل كيف تؤثر على دالة الاستهلاك ومن خلال تأثيرها في دالة الاستهلاك يتأثر الطلب الكلي ألان الطلب الكلي جزء أساسي منه هو الاستهلاك الكلي فإذا تأثر الاستهلاك الكلي تأثر الطلب الكلي هنا الميل الحدي أللاستهلاك يساوي(b (1-t))هذا نسميه الميل الحدي للاستهلاك من الدخل بينما(b))لوحدها هي الميل الحدي للاستهلاك من الدخل المتاح وضع معدل الضريبة إذا سيخفض الميل الحدي أللاستهلاك المعدل من أجل ضريبة الدخل إذا صار عندنا ألان الميل الحدي أللاستهلاك من الدخل المتاح إلى هو(b))وعندنا الميل الحدي للاستهلاك من الدخل إلى هو(b))مضروبا في (١-t)ولاشك الميل الحدي للاستهلاك من الدخل يعتبر اقل من الميل الحدي للاستهلاك من الدخل المتاح بمعنى أن(b))لوحدها أكبر من(b))مضروبا (١- t)((1-t)b

محاضرة ١٦

في البداية تذكير بما ورد في الحلقة السابقة

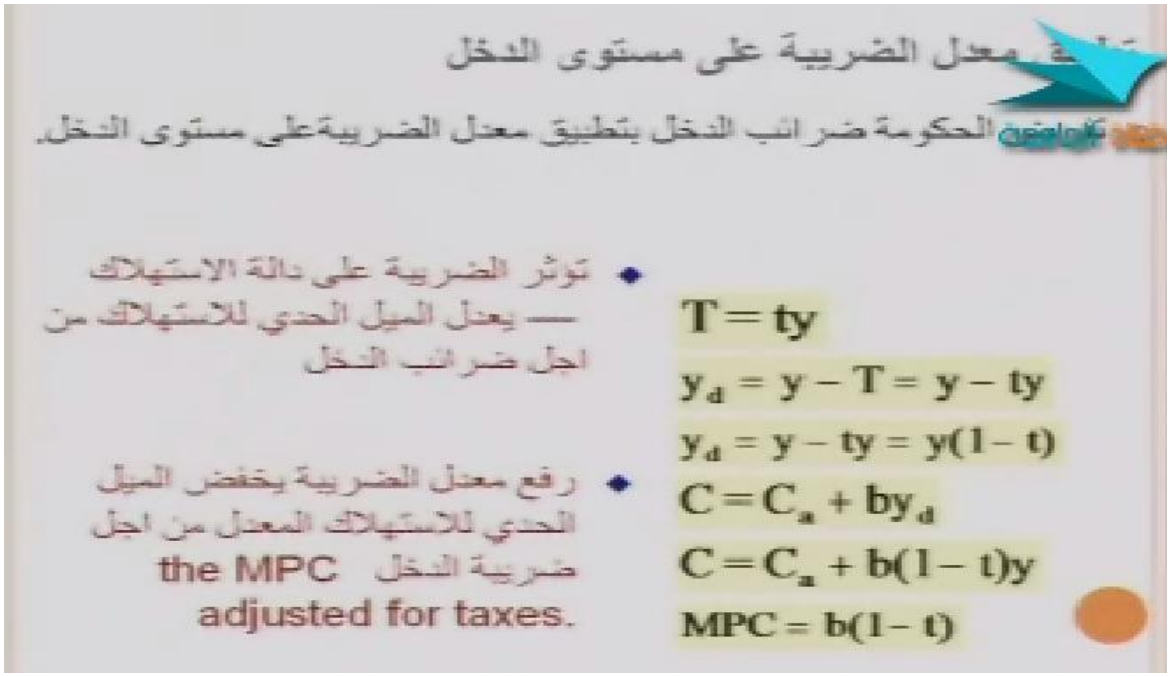

ثم انتقل إلى الجزء الثاني: ضريبة الدخل من خلال الرسم

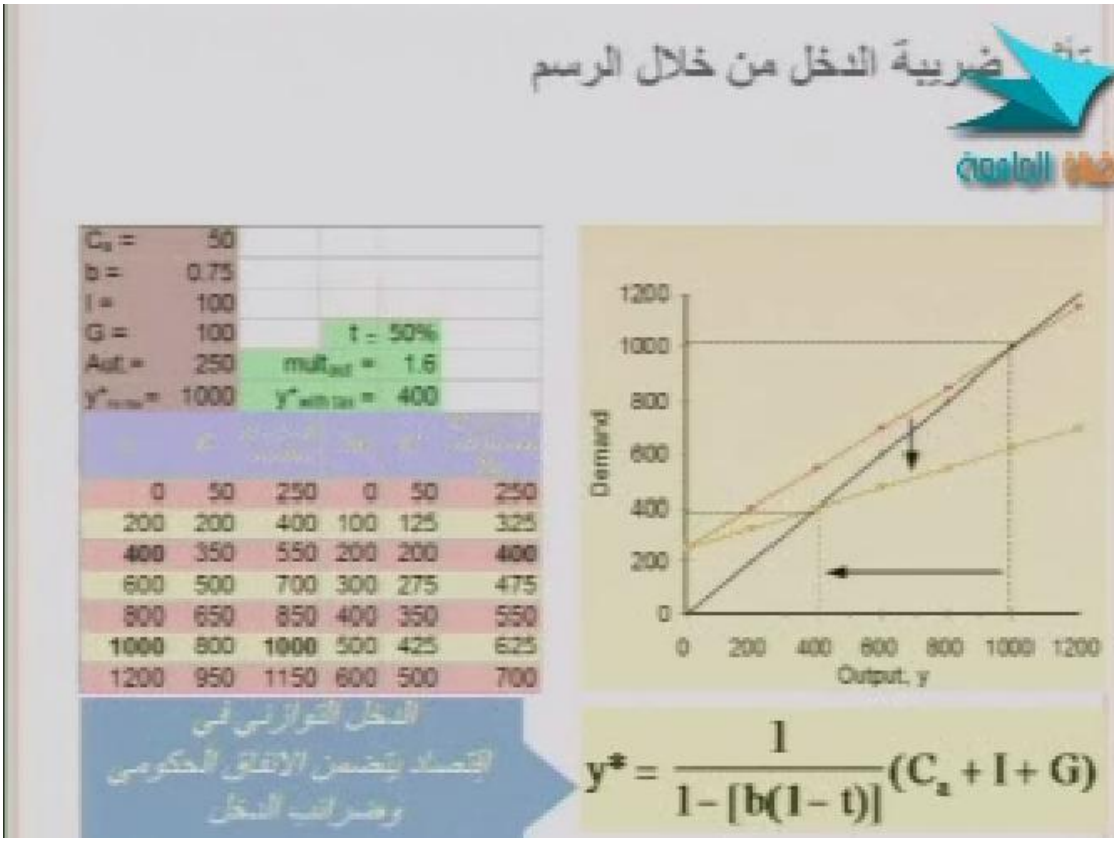

هنا نلاحظ أن ضرائب الدخل أدت إلى انحدار منحنى الطلب الكلي إلى الأسفل، في حين أن نقطة تقاطعه مع المحور الرأسي لم تتغير وإنما الذي تغير هو الميل، لأن ميل دالة الطلب الكلي كان في السابق هو **b** "**الميل الحدي للاستهلاك**" أما الآن وبعد إدخال ضرائب الدخل أصبح **الميل b(1-T)**وهذا يعني انخفاض ميل دالة الطلب الكلي وبالتالي انحدرت إلى الأسفل.

إذا هنا الواضح بالخط الأصفر هو دالة الطلب الكلي بعد إدخال ضرائب الدخل، وبنظرنا إلى الجدول الذي يشرح لنا ما في الرسم، هنا الآن مقارنة بين حالتين **الحالة الأولى** بدون وجود ضرائب دخل، بينما **الحالة الثانية** مع وجود ضرائب دخلكما هو موضح في الرسم:

Ca = الاستهلاك الثابت، **b**= الميل الحدي للاستهلاك، **I**=الاستثمار، **G**=الأنفاق الحكومي، **Aut**=مجموع الثوابت، **??Y^***=الدخل التوازني

في الجهة الأ خرى المضللة باللون الأخضر **T**=معدل الضريبة ، **Mult Player**= المضاعف وطريقة حسابه "يعني هذا أن **المضاعف** يعني $\frac{1}{1-[b(1-t)]}$ ◄ مقلوب الميل الحدي للادخار من الدخل"

لاحظ الآن من خلال الرسم وقارن بين الدخل التوازني قبل ضرائب الدخل حيث تقاطع دالة الطلب الكلي (اللون الأحمر)و(اللون البرتقالي)مع خط (45^0)المنطلق من نقطة الأصل، نجد أن نقطة تقاطعهما عند (١٠٠٠)حيث أن الدخل =١٠٠٠ والطلب الكلي=١٠٠٠ إذا هي نقطة توازن بينما النقطة الأ خرى "دالة الطلب الكلي" (اللون الأصفر)مع خط (45^0)نجد تقاطعهما عند (٤٠٠)وهذا يعني أن الدخل التوازني بعد فرض ضريبة دخل ٥٠% انخفض من (١٠٠٠)إلى (٤٠٠)"مقدار الانخفاض (٦٠٠).

*إذا **الدخل التوازني** في اقتصاد يتضمن **الإنفاق الحكومي** و**ضرائب الدخل**

- نتحول الآن من الاقتصاد المغلق إلى الاقتصاد المفتوح

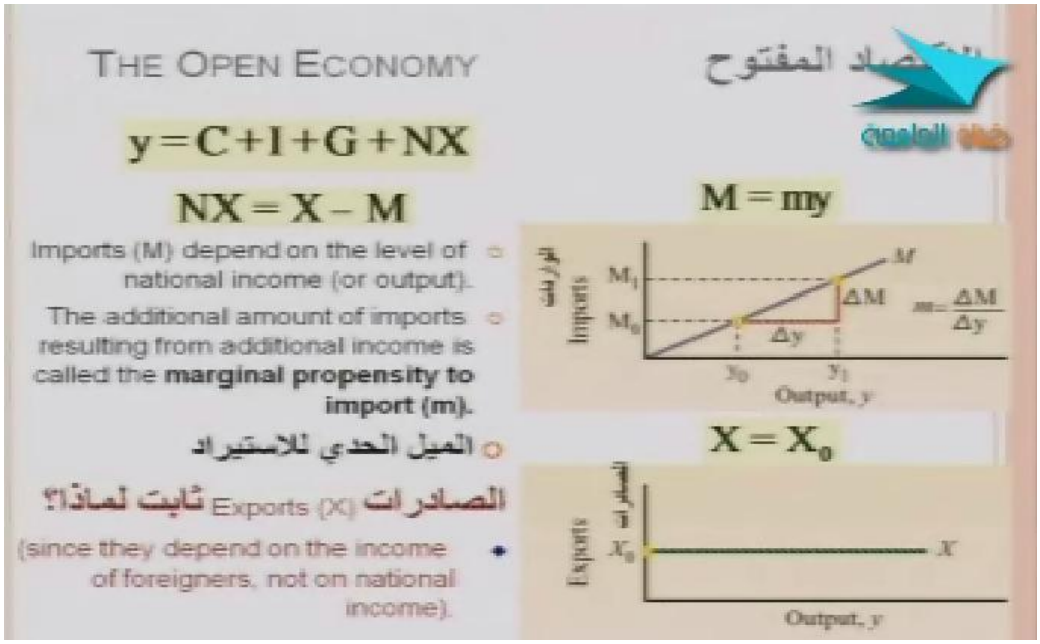

الاقتصاد المفتوح: هو الانفتاح على العالم الخارجي وبالتالي يصبح هناك صادرات وواردات.

الاقتصاد المغلق: هو اقتصاد لا يسمح بدخول واردات وليس فيه أي صادرات.

صافي الصادرات NX = الصادراتX – الوارداتM

*الصادرات لا تعتمد على دخل الدولة المنتجة وإنما تعتمد على دخول الدول المستهلكة، بعكس الواردات التي تعتمل على دخل دولتنا، وهنا نصل إلى أن صادراتنا هي عبارة عن واردات الدول الأخرى ووارداتنا هي عبارة عن صادرات دول أخرى.

الخلاصة: صافي الصادرات"الميزان التجاري" = الصادرات – الواردات

*يعني في حالة كانت قيمة الصادرات أكبر من الواردات فسيصبح رقم الصادرات موجب ونقول أن الميزان التجاري في حالة "فائض"، وفي حالة تساوى الصادرات والواردات فنقول أن الميزان التجاري في حالة "توازن"، وأخيراً في حالة كانت قيمة الواردات أكبر من الصادرات فسيكون الميزان التجاري في حالة "عجز".

Y= الطلب الكلي، **NX**= صافي الصادرات، **M**=الواردات، **m**= الميل الحدي للاستيراد

الميل الحدي للاستيراد"للواردات"= مقدار التغير في الواردات نتيجة التغير في الدخل

وهنا لو أردنا عمل مقارنه من خلال الشكل أعلاه نضع **الواردات** في المحور الرأسي و**الدخل** في المحور الأفقي، ورسمنا دالة الواردات كعلاقة طردية بين الواردات والدخل "يعني بزيادة الدخل تزيد الواردات" فهي قد تكون واردات للاستهلاك أو واردات لأجل الاستثمار أو لأجل الإنفاق الحكومي فكما ذكرنا سابقاً أن المشتريات الحكومية يذهب جزء منها للشراء السلع من الخارج.

وكما تلاحظ أن **ميل دالة التغيرات=التغير في الاستيراد ÷ التغير في الدخل**

وأيضاً نلاحظ في الرسم أننا وضعنا الصادرات كثابت "**خط مستقيم**" لا يتغير بتغير الدخل لأنه لا يعتمد عليه نهائياً بل تعتمد على دخل الدولة المستوردة.

- الآن ننتقل لمعرفة ماذا سيحدث "**للدخل التوازني**" مع إدخال الاقتصاد المفتوح

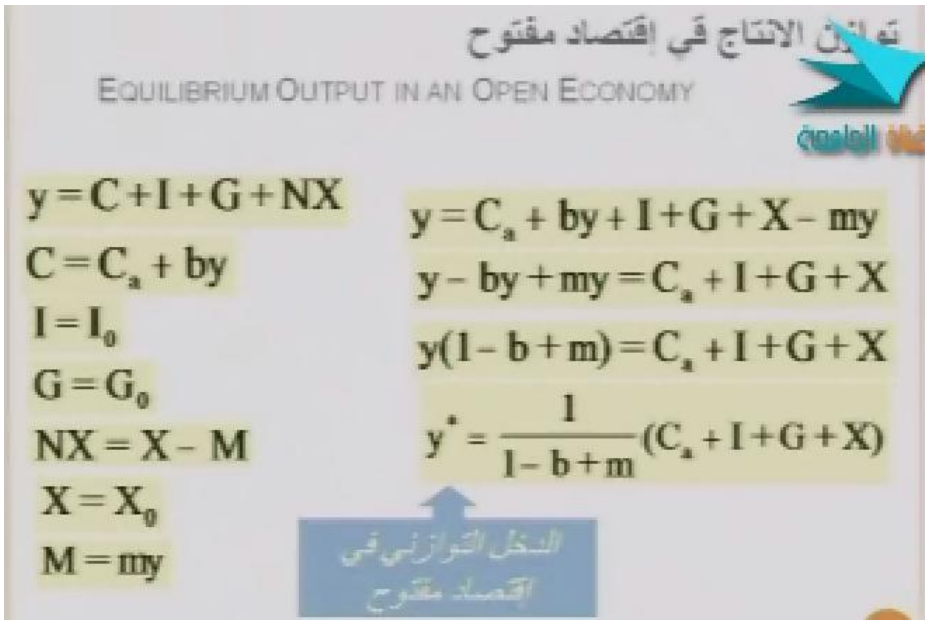

$I=I_0$ الاستثمار ثابت لأن لا علاقة له بالدخل، **$G=G_0$** الإنفاق الحكومي أيضا ثابت ولا علاقة له بالدخل، **$X=X_0$** الصادرات ثابت لا علاقة له بالدخل.

ومن المعادلة السابقة سنلاحظ أن:

(المضاعف (Y^*) في الاقتصاد المفتوح أقل من المضاعف في الاقتصاد المغلق)

وفي الحلقة القادمة سنعطي مثالاً رقمياً لنوضح الفرق بين المضاعف في كلا الاقتصادين.

محاضرة ١٧

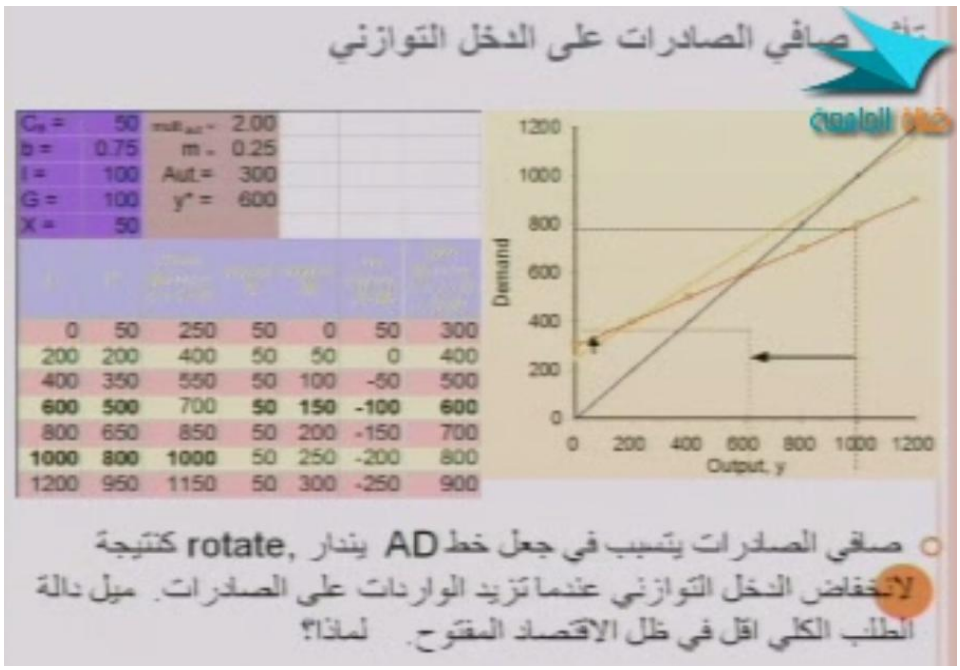
صافي الصادرات على الدخل التوازني
C_0 = 50
b = 0.75
I = 100
G = 100
X = 50
$multiplier_{AE}$ = 2.00
m = 0.25
Aut = 300
y* = 600
0 50 250 50 0 50 300
200 200 400 50 50 0 400
400 350 550 50 100 -50 500
600 500 700 50 150 -100 600
800 650 850 50 200 -150 700
1000 800 1000 50 250 -200 800
1200 950 1150 50 300 -250 900
Demand
Output, y
0 200 400 600 800 1000 1200
0 200 400 600 800 1000 1200
صافي الصادرات يتسبب في جعل خط AD ينذار ,rotate كنتيجة لانخفاض الدخل التوازني عندما تزيد الواردات على الصادرات. ميل دالة الطلب الكلي اقل في ظل الاقتصاد المفتوح. لماذا؟

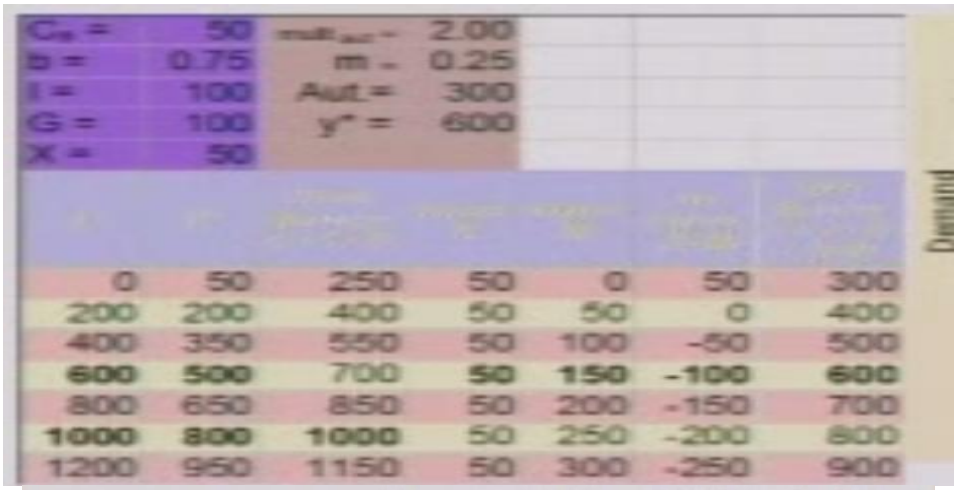

C_a =	50	$multiplier$ =	2.00			
b =	0.75	m =	0.25			
I =	100	Aut. =	300			
G =	100	y^* =	600			
X =	50					
						Demand
0	50	250	50	0	50	300
200	200	400	50	50	0	400
400	350	550	50	100	-50	500
600	**500**	700	**50**	**150**	**-100**	**600**
800	650	850	50	200	-150	700
1000	**800**	**1000**	50	250	-200	800
1200	950	1150	50	300	-250	900

السياسات الاقتصادية الحكومية

الأدوات الحكومية المتخذة لاحداث تغيرات في الاقتصاد هي:

١- السياسات التوسعية **Expansionary policies** : تؤدي الى زيادة الطلب الكلي ومن ثم GDP عن طريق زيادة G اوتخفيض T. **ووفقا لكينز هذه السياسة المالية التوسعية كفيلة باخراج الاقتصاد من حالة الركود او الكساد.**

٢- السياسات الانكماشية **Contractionary policies** تؤدي الى نقصان الطلب الكلي ومن ثم GDP عن طريق تخفيض G او زيادة T.

متى تم تطبيق نظرية كينز؟

- خلال فترة الثلاثينيات من القرن الماضي، السياسيون لم يعتقدوا بسياسة كينز المالية بسبب خوفهم من نتائج العجز في الميزانية.
- على الرغم من تزايد الانفاق الحكومي في الثلاثينيات إلا ان الضرائب ارتفعت ملغية أي توسع مالي.

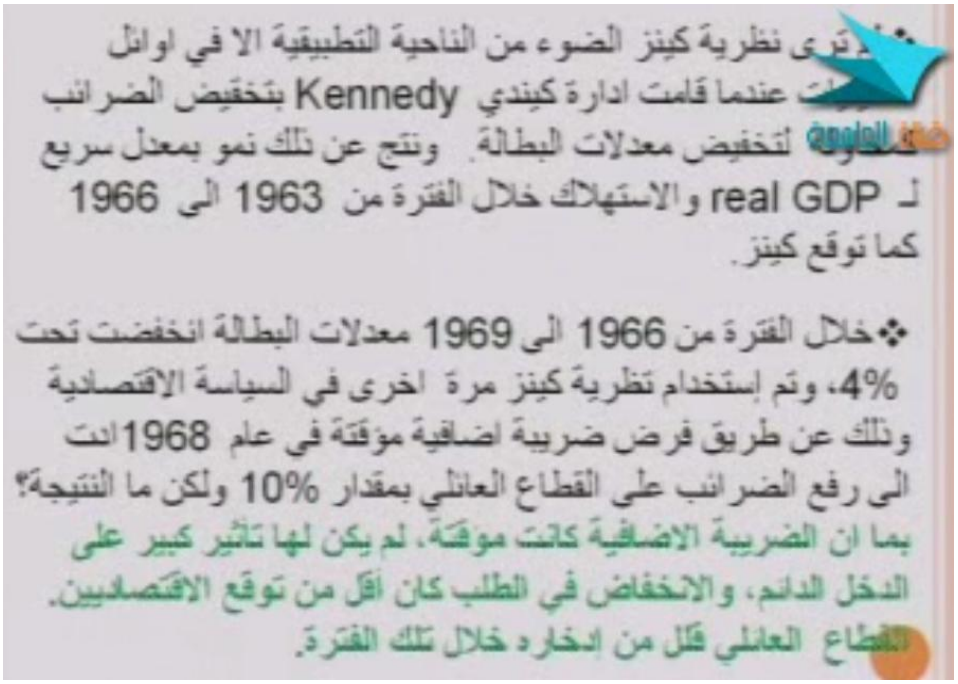
❖ لم تر نظرية كينز الضوء من الناحية التطبيقية الا في اوائل
عندما قامت ادارة كيندي Kennedy بتخفيض الضرائب
لتخفيض معدلات البطالة. ونتج عن ذلك نمو بمعدل سريع
لـ real GDP والاستهلاك خلال الفترة من 1963 الى 1966
كما توقع كينز.
❖ خلال الفترة من 1966 الى 1969 معدلات البطالة انخفضت تحت
4%، وتم إستخدام نظرية كينز مرة اخرى في السياسة الاقتصادية
وذلك عن طريق فرض ضريبة اضافية مؤقتة في عام 1968 ادت
الى رفع الضرائب على القطاع العائلي بمقدار 10% ولكن ما النتيجة؟
بما ان الضريبة الاضافية كانت موقتة، لم يكن لها تاثير كبير على
الدخل الدائم، والانخفاض في الطلب كان اقل من توقع الاقتصاديين.
القطاع العائلي قلل من ادخاره خلال تلك الفترة.

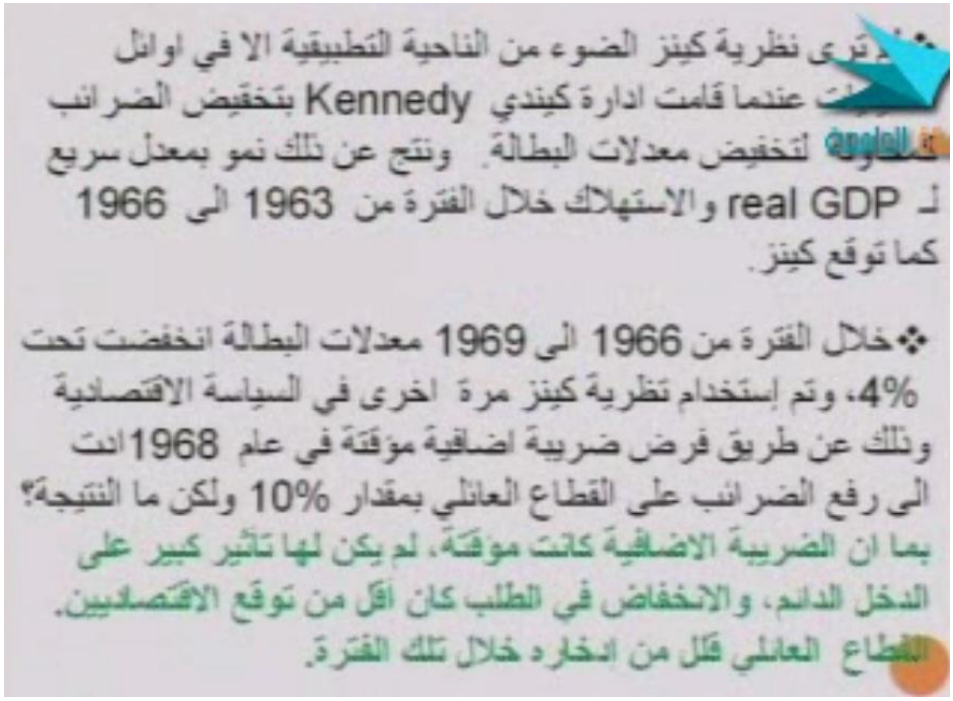
❖ لم تر نظرية كينز الضوء من الناحية التطبيقية الا في اوائل
عندما قامت ادارة كيندي Kennedy بتخفيض الضرائب
لتخفيض معدلات البطالة. ونتج عن ذلك نمو بمعدل سريع
لـ real GDP والاستهلاك خلال الفترة من 1963 الى 1966
كما توقع كينز.
❖ خلال الفترة من 1966 الى 1969 معدلات البطالة انخفضت تحت
4%، وتم إستخدام نظرية كينز مرة اخرى في السياسة الاقتصادية
وذلك عن طريق فرض ضريبة اضافية مؤقتة في عام 1968 ادت
الى رفع الضرائب على القطاع العائلي بمقدار 10% ولكن ما النتيجة؟
بما ان الضريبة الاضافية كانت موقتة، لم يكن لها تاثير كبير على
الدخل الدائم، والانخفاض في الطلب كان اقل من توقع الاقتصاديين.
القطاع العائلي قلل من ادخاره خلال تلك الفترة.

ونشكر مفرغ هذه المحاضرة لما بذله من جهد.

محاضرة ١٨

توقفنا في الحلقة السابقة حول متى طبقت نظرية كنز ورأينا أن التطبيق الفعلي بدأ في عصر الرئيس الأمريكي كندي في الستينيات عندما خفض معدلات الضريبة لأجل حل مشكلة البطالة المرتفعة ونتج عن ذلك في الواقع زيادة في نمو الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي وتبعه زيادة في الاستهلاك ومن ثم انخفاض في معدلات البطالة بمعنى أن السياسة المالية التوسعية أدت ثمارها وأدت فعلا إلى تخفيض معدلات البطالة .ثم بعد ذلك ماذا حدث قلنا أيضا خلال ١٩٦٦الى ١٩٦٩ كانت المشكلة في الواقع انخفاض في معدلات البطالة مصحوبا بارتفاع في معدلات التضخم فهنا الحل هو استخدام سياسة مالية انكماشية اقتراح ماهو استخدام فرض ضريبة اضافيه مؤقتة في عام ١٩٦٨والنتيجه ماذا بما أنها مؤقتة ليست دائمة لم في الحقيقة تعطي النتيجة المتوقعة منها بما أن الضريبة الاضافيه ك انت مؤقتة لم يكن لها تأثير كبير على الدخل الدائم والانخفاض الطلب كان اقل من توقع الاقتصاديين بمعنى أن الطلب الاستهلاكي في الواقع انخفض انخفاض بسيط لأن في الحقيقة الذي يؤثر كثيرا على المستهلكين هو النظر هل التغير في الدخل الدائم هو مؤقت أم دائم بما أن الضريبة تعتبر تغيير مؤقت في الدخل الدائم .المستهلكون استمروا تقريبا

في نفس نمط استهلاكهم السابق ونتج عن ذلك في الواقع أن الاستهلاك لم ينخفض .ثم بعد ذلك ماذا حدث انخفاض في الطلب كان اقل من توقع الاقتصاديين حيث أن القطاع العائلي قلل من ادخاره خلال تلك الفترة لتعويض نقص الاستهلاك يعني الاستهلاك الكلي في الواقع لم يستجب لفرض الضريبة الاضافيه ولهاذ كان الانخفاض يعتبر بسيط .في عام ١٩٨١ كان هذا في وقت (ريقان) طبق تخفيض كبير في الضرائب لكن في الواقع استخدمت كنظرية (الكنزيه) لأن كنز يرى أن تأثير الضرائب يأتي من خلال التأثير في الطلب الكلي من خلال دراستنا السابقة قلنا أن فرض الضرائب سيؤدي إلى تخفيض الاستهلاك الكلي ومن ثم إذا قل الاستهلاك الكلي الطلب الكلي سوف يقل وإذا خفضنا معدلات الضرائب ماذا سيحدث بمعنى ذلك أن الاستهلاك الكلي سيزيد وإذا زاد الاستهلاك الكلي الطلب الكلي سيزيد فالرظريه (ألكنزيه) استخدمت الضرائب لأجل التأثير في الطلب الكلي من خلال هدف الاستهلاك.أما في عام ١٩٨١ استخدمت الضرائب في الواقع لتكون جانب العرض الكلي وليس جانب الطلب الكلي إذا تعتبر من النظريه (ألكنزيه)في هذا العام خرج مدرسة تسمى (اقتصادي جانب العرض) يركزون على العرض الكلي،كيف نحفز العرض الكلي فاقترحو ا تخفيض معدلات الضرائب حتى يكون تحفيز لجانب العرض من خلال لما تخفض الضرائب،يقولون لما تخفض الضريبة على اجر العامل العمل سوف يعمل أكثر وبالتالي العرض الكلي سيزيد .أيضا الادخار فيكون هناك تحفيز لزيادة المدخرات وبت الي تحفيز لزيادة تكوين الرأس مالي مما ينتج عنه الزيادة في العرض الكلي إذا في عام ١٩٨١ استخدم تخفيض الضرائب ولكنه بالقبيل تحفيز العرض الكلي كما تقترحه مدرسة جانبي العرض التي خرجت في ذلك الوقت .أيضا نعيش في هذه الفترة الأزمة لاقتصادية العالمية ممكن في الواقع أن الشخص المتابع يتأكد إنا استخدام السياسة المالية التوسعية أو ما اقترحه (كنز) في الواقع زيادة الإنفاق الحكومي هو ما حصل في هذه الفترة فمنذ أن بدأت ألازمه الاقتصادية العالمية في منتصف العام الماضي ٢٠٠٨ إلى الآن هناك في الحقيقة إنفاق حكومي من معظم دول العالم لإنعاش الاقتصاد فنجد الاقتصاد الأمريكي قدم في الحقيقة إنفاق حكومي هائل يصل إلى ثمانمائة مليار يعني قريب إلى التلريون هذه في الحقيقة الأجل إعطاء ثقة في الاقتصاد لأن ما حصل في الحقيقة في الأزمة المالية العالمية حصل انعدام للثقة تجد المستثمرين احجمو عن الاس تثمار،والبنوك أحجمت عن الإقراض فبالتالي لابد من تدخل حكومي فقامت الحكومات في مختلف دول العالم وعن طريق التنسيق فيما بينها لمعالجة هذه الأزمة فربما لو لم يكن هناك تدخل من الحكومات ستجلس ألازمه العالمية فترة طويلة ربما إلى أربع سنوات وأكثر ولكن نظرا إلى التنسيق بين هذه الدول والنفاق الحكومي الكبير أعاد شيا من الاقتصاد ولهاذ يقول الاقتصاديو ن أن نظرية (كنز)دائما تكون صحيحة في ضل الأزمات ألاقتصادية لأن في الأزمات الاقتصادية تنعدم الثقة حتى أننا رأينا أن السياسة النقدية لم تثمر لم تنعش الاقتصاد العالمي خفضت معدلا ت الفوائد إلى أن وصلت إلى الصفر ومع ذلك فما زال الخوف وعدم الثقة في الاقتصاد هو السائد في هذا الوقت فقامت الحكومات فعلا بزيادة الإنفاق الحكومي وإعادة الثقة في الاقتصاد نرى الآن ونحن في الربع الرابع منذ تداعيات ألازمه المالية العالمية بدأنا نحس بشيء من التع افي في الاقتصاد العالمي نجد أن بعض الدول العالمية كألمانيا مثلا وفرنسا حققت نمو مفاجئ في الناتج المحلي الإجمالي هذا الربع الذي هو من عام ٢٠٠٩ كذلك اليابان حقق نمو مفاجئ في الحي دي بي أمريكا أيضا إلي هو يعتبر أكبر اقتصاد عالمي حقق انخفاض في الربع الثاني من عام ٢٠٠٩ في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ١% لكن هذا الانخفاض يعتبر مما كان متوقعا ،كان المتوقع أن يكون أكبر من ١% فكون الانخفاض يعتبر اقل من المتوقع معناه أن هناك تحسن في الاوظاع العالمية وكارثة الأزمة العالمية تعتبر عمت وشملت الدول ألناشئه والبعيدة عن الا قتصاد الأمريكي على

خلاف ما حصل في الكساد العظيم في عام ١٩٢٩ هناك في الحقيقة الأزمة العالمية كانت مقتصرة بشكل رئيسي على أمريكا أما هذه الزمه نظرا لوجود الترابط بين بعضها البعض فتأثرت لتأثر الاقتصاد الأمريكي إذا الازماليه تعتبر تطبيق للنضريه ألكنزيه .وبعد ذلك نهب لموضوع ذي صله في الواقع وهو المثبتات الشالي هـ ومهمتها في الحقيقة جعل التقلبات في الناتج المحلي اقل ما يمكن لأننا لو تتبعنا النمو في الناتج المحلي لمعظم دول العالم نجده في تقلبات حادة فالمثبتات الاليه تحاول أنا تقلل من التقلبات الحادة ،مثل ضرائب الدخل وهي تعتبر من ضمن المثبتات الاليه إذا هي ضرائب معينة وتحويلات أيضا التي تدفع كتعويضات البطالة والظمآن الاجتماعي كلها تعتبر من المثبتات الاليه كيف تعمل ضرائب معينة وتحويلات تعمل كمثبتات أليه للاقتصاد عندما يكون الدخل مرتفعا تحصل الحكومة إرادات ضريبية مرتفعه و تدفع الحكومة تحويلات منخفظه مما يقلل الاستهلاك الانفاقي يعني عندما يكون الاقتصاد في حالة رواج تدفع الحكومة ضرائب كبيرة ولكذلك لاتنفق إلا مبالغ قليله بحكم أن الاقتصاد في حالة رواج فنجد أن معدل البطالة منخفضة وبالتالي لا تدفع الحكومة المبالغ قليله فهنا عندما يكون هناك رواج اقتصادي تقوم الحكومة بتجميع ضرائب كبيرة وتعطي إعانات وتحويلات قليله إذا هذا سيؤثر على الاستهلاك الكلي وبالتالي سيقل الطلب الكلي ويعود الاقتصاد إلى الانخفاض تدريجيا وهذا يحد من الارتفاعات الكبيرة في الاقتصاد هذا في جانب الرواج الاقتصادي لما ي كون على العكس من ذلك عندما يكون الدخل منخفضا عندما يكون الاقتصاد في حالة ركود اقتصادي تجمع الحكومة ارادات ضريبيا منحفضا وتدفع تحويلات تزيد ما بحوزة المستهلكين يعني يكون في حالة الركود الاقتصادي في زياده في اعطاء الاعانات وتعويضات البطالة ولكذلك الضرائب التي تؤخذ تكون اقل هذا محفز لزيادة الاستهلاك ومحفز لزيادة الطلب الكلي وبالتالي محفز إلى أن الاقتصاد لاينزل إلى مستويات اقل مما هو عليه فبالتالي يكون عملية التقلب تكون اقل مما يمكن أو اقل مما يحصل فعلا بدون هذه المثبتات الآلية، وكنتيج ة لهذه المثبتات فإن معدل النمو في الجي دي بي كان أكثر استقرارا بعد الحرب العالمية الثاني ة بسبب تزايد دور الضرائب ومدفوعات التحويلات بدرجة كبيرة. هنا الان في ضل الازمة العالمية ماذا يحصل نجد انخفاض كبير في الاستهلاك الكلي الحكومة تدفع تعويضات للذين لايجدون عمل تدفع لهم اعانات وتحويلا ت فيقومون بشراء السلع الاستهلاكية وهذا ينعش الطلب الكلي فابالتالي العرض يلبي حاجة الطلب وهكذا يكون الخروج من عملية الركود الاقتصادي يكون اسرع .بعد ذلك ننتقل إلى الطلب الكلي والعرض الكلي قبل أن نبداء في هذا يجب أن ننوه على اننا الان في هذا النموذج ابتداءا من الطلب الكلي والعرض الكلي سندخل الأسعار في الاعتبار نحن عندما تكلمنا في النموذج الكنزي البسيط تكلمنا عن الطلب الكلي ولم نتكلم عن الأسعار لماذا لأن كنز يفترض أن الأسعار ثابتة لأن عندما اتى وقت الكساد العظيم كان الاقتصاد العالمي يعاني من معدلات بطالة مرتفعة جدا حوالي ٢٥% ومستوى الإنتاج منخفض جدا هناك انكماش كبير في الناتج المحلي الإ جمالي يصل إلى ٣٠%وأكثر بقليل هذا في الواقع لم تكن الأسعار الاقتصاد بعيد عن المستوى التشغيل الكامل يعني متى يكون عندنا مشكله في الأسعار لما نكون نحن قريبين عند مستوى التوظف الكامل يعني عندما تكون عناصر الإ نتاج اغلبها تعمل يعني عندنا مستوى ال بطالة منخفض جدا بحدود ٤_٥% هنا يكون نخشة من التضخم لكن عندما يكون الاقتصاد بعيدا عن مستوى التوظف الكامل هنا لا تكون الأسعار ذا اهمية بمعنى انها لن ترتفع بحكم أن هناك عناصر إنتاج لم تستخدم وبالتالي يمكن أن المنشأات فيمكن أن توظف عناصر الإنتاج ويأتي الاقتصاد ينمو تدريجيا إلى أن يصل إلى مستوى التوظف الكامل وإذا وصل إلى مستوى التوظف الكامل طبعا هذه حالة شبه مستحيلة معناها ١٠٠%طبعا الاقتصاديون يرون أن من المستحيل أن تصل إلى ١٠٠%ولكن نصل إلى معدل معقول

بحدود ٤%إلى ٥% يختلف الاقتصاد إلى اقتصاد يعني لما يصل معدل ال بطالة إلى الطبيعي نكون وصلنا إلى مستوى التوظف الكامل فلما نصل إلى مستو التوظف الكامل نبداء في الحقيقه نخشى إلى ارتفاع الأسعار أما قبل ذلك قلنا أن كنز بداء نظريته في وقت كانت الأسعار مستقره بل منخفظة فبالتالي لم يخشى ارتفاع وابح بحكم أن الموارد الإنتاجية معطلة بشكل كبير .الان سنبداء بالطلب الكلي والعرض الكلي كما قلنا وسندخل المستوى العام للأ سعار في الاعتبار نقول إذا كان الاقتصاد بعيدا عن مستوى التوضف الكامل تكون الأ سعار ثابته أو ترتفع ارتفاع بسيط ،أما إذا كان الاقتصاد قريب من مستوى التوظف الكامل سيكون ارتفاع الأسعار بمستوى كبير جدا نراجع ما سبق وقلناه حول الدورة الاقتصادية والتقلبات الاقتصادية التقلبات الاقتصادية غير مرغوبة لأنها تتسبب في تحرك الناتج المحلي الإ جمالي بعيدا عن مستوى الإ نتاج الكامن وهذه ا لتقلبات تسمى بالدورة الاقتصادية مستوى الإنتاج الكامن كما قلنا هو مستوى الإ نتاج الطبيعي يعني الذي يكون فيه عناصر الإ نتاج شبه موظفة يعني وصلت إلى التوظيف قريب من الكامل.منحنيات العرض الكلي والطلب لكلي علاقتها بالتقلبات الاقتصادية انها هي الادوات المستخدمة في التحليل الكلي طبعا لفهم جوانب رئيسيه من التقلبات الاقتصادية في كل من المدى الطويل والمدى القصير إذا اردنا أن نعرف لماذا تحصل التقلبات الاقتصادية لابد أن عنرف ماذا يحصل للطلب الكلي والعرض الكلي في المدى القصير والطويل إذا ارادنا أن نقارن بين (كنز) و(كلاسك) كما سبق وذكرنا أن نظرية كنز تقوم على الاجل القصير ولهذا عندما رد على كلاسك we are all dead لماذا نهتم بالأجل الطويل يجب انهتم بالاجل القصير هنا ماذا يشير الاجل القصير في مفهم الاقتصاد الكلي يشير إلى الفترة الزمنية التي يكون التغير الأسعار قليل جدا أو لا تتكيف تماما لمواجهت التغير في الطلب عندما نقول الاجل القصير يعني أن الأسعار فيها شبه ثابته يعني انها لا تتغير أو انها تتغير ببطء شديد يعني لا تتكيف لمواجه التغير في الطلب أما إذا كانت تتغير تغير كبير لا نكون نحن في الاجل القصير نكون في الاجل الطويل بعد ذلك التقلبات الاقتصادية هي التي تولد الدورة الاقتصادية.

الدورة الاقتصادية كما اشرنا لها في السابق الاقتصاد يمر بمراحل يمر في فترة الانتعاش عندما يكون الاقتصاد ينمو ثم بعدما يصل إلى شبه التوظف الكامل نقول الاقتصاد في حالة رواج وازدهار فافق الازدهر دائما نخشى من التضخم فهو دائما يصاحب فترة الرواج والازدهار بعد ذلك لايمكن أن يستمر في حالة واحدة فبعد هذه الفتره يتبها فترة ركود أو انكماش في الانشطه الاقتصادية ثم بعد هذه الفتره يصل الاقتصاد إلى القاع نحن الان في ضل الازمه العالميه نقول هل فعلا وصلنا إلى القاع ام م ازال للانخفاض بقيه ومازال الاقتصاديات تتدهر أكثر فأكثر فإذا وصلنا إلى القاع معناه أن بعد هاذا أن لاقتصاد سيبداء بالانتعاش مرة أخرى ونسميها (Recovery) وهذا ياخذ فترة نعود إلى دورة أخرى رواج وبعده الركود وهكذا . إذا في خلال الفترة الزمنية يمر الاقتصاد في دورهر من انخفاض وارتفاع ثم انخفاض مرات متتالية هذه نسميها الدورة الا قتصادية يعني الحالات التي يتقلب فيها الاقتصاد بين ركود وانتعاش ورواج ثم ركود كلها تتعتبر دورة اقتصادية إذا هناك أكثر من مصطلح مر علينا في الدورة الاقتصادية الذي هو الركود الانتعاش والرواج ولكذلك مصطلح ذو علاقة وهو الكساد.

المحاضرة ١٩

...**الركود**: هو الفترة التي ينخفض فيها الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لفصلين متتاليين، يبدأ عندما يصل الإنتاج الذروة وينتهي عندما يصل الإنتاج القاع.

الكساد: هو الفترة الطويلة من الانخفاض في الناتج أو ركود حاد.

خلال فترة الكساد الكبير من ١٩٢٩م إلى ١٩٣٣م وخلال تلك الفترة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد انخفض بنسبة تزيد عن ٣٣% وارتفعت البطالة بنسبة ٢٥%.

في الولايات المتحدة كانت هناك ٢٠ حالة من الركود قبل الحرب العالمية الثانية، من بينهم اثنان ذا ركود حاد في عام ١٨٦٣ وعام ١٩٢٩ أما بعد الحرب العالمية الثانية فكان هناك أحد عشر ركوداً عانت منها أمريكا. وأعنفها هو هذا الركود الذي حدث بسبب الأزمة المالية العالمية، وأحدث انخفاضا في GDP لأربعة فصول متتالية حتى الآن.

الدورة الاقتصادية Business cycle

لقد قسم الاقتصاديون الدورة الاقتصادية إلى مراحل أربع، فهناك مراحل الانتعاش recoveryحيث يبدأ النشاط

الاقتصادي بالزيادة المتماثلة في الإنتاج وانخفاض معدلات البطالة وارتفاع الأجور والتوسع في التسهيلات الائتمانية وتناقص حجم المخزون من السلع ومن ثمّ الزيادة في الدخل.

بعد مرحلة الانتعاش يصل الاقتصاد إلى مرحلة الرواج أوالرخاء أو الازدهار Boom حيث تمثل أعلى نقطة في الدورة الاقتصادية وتتميز هذه المرحلة:

١ - بارتفاع في الأسعار

٢ - انخفاض أكبر في معدلات البطالة

٣ - توسع في الاستثمار

٤ - تعظيم لاستخدامات الطاقات الإنتاجية.

ثم يبدأ النشاط الاقتصادي بالتراجع وذلك بدخول الاقتصاد مرحلة انكماش Contraction إذ يتراكم المخزن نتيجة تناقص الطلب ومن ثمّ تتراجع الأرباح، وترتفع معدلات البطالة وتتناقص مستويات الأجور، ويظهر عجز عدد متزايد من المقترضين عن سداد القروض المستحقة عليهم من قبل البنوك، الأمر الذي يدفع إلى تقليص حجم الائتمان، كل هذا يسهم في تراجع الدخل على مستوى الاقتصاد.

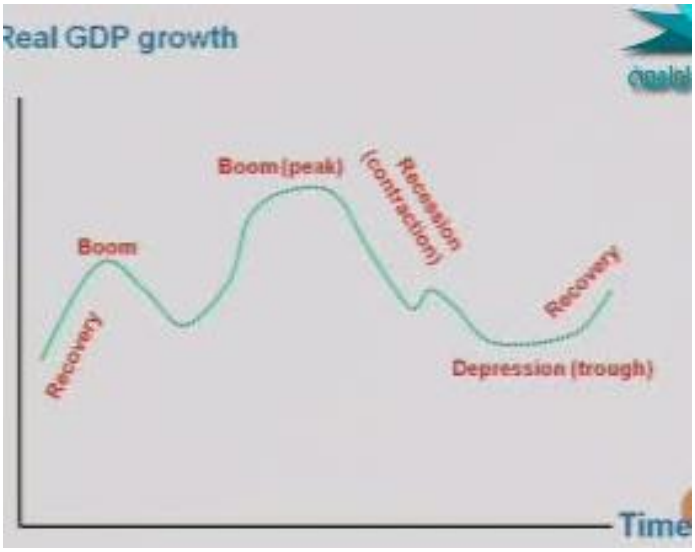

هناك شرح للرسم في المحاضرة من ١٢:١٥

مراحل الدورة الاقتصادية

حالة الانتعاش Recovery : ارتفاع في مستوى الإنتاج يرافقه عادة انخفاض في مستوى البطالة.

حالة الازدهار BOOM: ارتفاع أكبر في مستوى الإنتاج يرافقه عادة انخفاض أكبر في مستوى البطالة، وارتفاع في مستوى التشغيل (إرتفاع مستوى الأسعار).

حالة الانكماش recession: تراجع في مستوى الإنتاج وانخفاض في مستوى التشغيل وارتفاع في مستوى البطالة.

حالة الكساد Depression: تراجع أكبر ولفترة زمنية أطول في مستوى الإنتاج يرافقه تراجع حاد في مستوى التشغيل وارتفاع في مستوى البطالة.

الأسعار شبه الجامدة وجانب الطلب في الاقتصاد

- الأسعار تعطي الإشارات الصحيحة لجميع المنتجين في الإقتصاد، وأن الموارد تستخدم بكفاءة.
- إذا كانت الأسعار بطيئة التكيف فإن الإشارات الصحيحة لا تعطي للمنتجين والمستهلكين بالسرعة الكافية.
- تكون أجور العمال في كثير من الأحيان لزجة (بطيئة التغير) بسبب:
  - عقود طويلة الأجل أو..
  - تكون محمية من الانخفاض بسبب قوانين الحد الأدنى للأجور.
- إذا كانت الأجور لزجة فإن التكاليف والأسعار بالنسبة للشركات ستكون لزجة، كذلك أن وجود الأسعار اللزجة تقف في طريق تعزيز قدرة الاقتصاد على تنسيق النشاط الاقتصادي وتحقيق توازن الطلب والعرض في الاقتصاد.
- عادة تسمح الشركات للطلب، تحديد مستوى الإنتاج في الأجل القصير، أما البعيد المدى فإن الأسعار تتعدل تماماً للتغيرات في الطلب.
- في المدى القصير تناقش الشركات العقود التي تُبقي أسعار المدخلات ثابتة والتغييرات المفاجئة في الطلب سلبي من خلال التغيرات في الإنتاج مع تغييرات طفيفة في الأسعار.
- الاقتصاد الكنيزي يعود إلى أن تحديد الإنتاج في الأجل القصير يعتمد بشكل أساسي على التغيرات في الطلب.
- منحنى الطلب الكلّي يمثل مجموع الطلب على الناتج المحلّي الإجمالي كدالة معتمدة على مستوى الأسعار.
- الطلب على الناتج المحلي الإجمالي يضم الطلب على السلع والخدمات من جانب جميع القطاعات الاقتصادية :قطاع الأسر (الاستهلاك)، قطاع الأعمال (الإستثمار)، القطاع الحكومي (الإنفاق الحكومي)، والأجنبي (صافي الصادرات).
- مستوى الأسعار يشير إلى متوسط كل الأسعار في الاقتصاد والتي تقاس بالرقم القياسي للأسعار.

محاضرة ٢٠

توقفنا في الحلقة السابقة حول فكرة منحنى الطلب الكلي وقلنا هنا أدخلنا المستوى العام للأسعار الذي يقيس متوسط أسعار كل السلع والخدمات. فالطلب الكلي الذي تكلمنا عنه في الحلقة السابقة قلنا انه في الحقيقة يحكي العلاقة بين الكمية المطلوبة من كل السلع والخدمات الموجودة في الاقتصاد وبين المستوى العام للأسعار، أصبح النموذج الآن أكثر اكتمالا وبالتالي يمكن في الحقيقة أن نوظفه لأجل معرفةتأثير السياسات الاقتصادية المختلفة.

عندنا نقطه مهمة وهي منحنى الطلب الكلي هو سالب الميل، لماذا يكون منحنى الطلب الكلي سالب الميل؟ ما هي الأسباب التي تجعل منحنى الطلب الكلي على كافة السلع والخدمات في الاقتصاد سالب الميل؟ هناك أسباب عدة نبرز أهمها:

١. أثر الثروة wealth effect

كيف يعمل أثر الثروة نقول عندما ينخفض السعر في المستوى العام للأسعار فإن كمية النقود الموجودة في الاقتصاد سوف نزيد هنا يحس الأفراد أن لديهم ثروة أكثر وبالتالي سيزيد طلبهم على السلع والخدمات المختلفة إذاً نلاحظ أنخفض سعر النتيجة ماذا؟

أدى إلى زيادة الكمية المطلوبة من السلع والخدمات المختلفة بسبب ماذا؟ بسبب انخفاض المستوى العام للأسعار أدى إلى زيادة الثروة الموجودة لدى الناس هذه الثروة لأن الأفراد في الحقيقة يهتمون بالقيمة الحقيقية للنقود وليس القيمة الاسمية للنقود أنخفت الأسعار يعني القيمة الحقيقية للنقود ازدادت وبالتالي الثروة ازدادت.

٢. تأثير انخفاض سعر الفائدة

فمثلاً طبعاً لما أقول انخفاض سعر الفائدة لأنني افترضت قبل قليل انخفاض المستوى العام للأسعار فأقول بشكل عام أثر سعر الفائدة كيف يعمل أثر سعر الفائدة نقول عندما ينخفض المستوى العام للأسعار كمية النقود الموجودة في الاقتصاد سوف نزيد وبالتالي فإن الأسعار سوف تنخفض وإذا انخفضت أسعار الفائدة فإن الاستثمارات ستزيد لأن أسعار الفائدة تعتبر تكلفه على المستثمر وتكلفه على المستهلك أيضا المقترض إذاً انخفاض المستوى العام للأسعار يؤدي إلى زيادة النقود الموجودة في الاقتصاد هذا يؤثر على انخفاض سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة الاستثمارات وكذلك زيادة الاستهلاك لأنه كما قلنا هناك جزء كبير من الاستهلاك خاصة استهلاك السلع المعمرة يعتمد على سعر الفائدة فإذا انخفض سعر الفائدة يزيد الاستهلاك إذاً نحن نعلم أن مكونات الطلب الكلي منها الاستثمار والاستهلاك إذاً زاد الاستثمار وزاد الاستهلاك إذاً الطلب الكلي وف يزيد أي أن الكمية المطلوبة من السلع والخدمات سواء للاستهلاك أو للاستثمار سوف تزيد إذاً هذا مبرر أخر، لماذا طبيعة العلاقة عكسية بين المستوى العام للأسعار وبين الكمية المطلوبة من كافه السلع والخدمات.

٣. اثر التجارة الخارجية

كيف يأتي اثر التجارة الخارجية عندما تنخفض الأسعار تكون السلع المحلية مغرية للشراء والمواطنون سوف يشترون السلع المحلية لأنها منخفضة السعر وبالتالي سوف يحلون السلع المحلية محل السلع المستوردة بسبب انخفاض بالأسعار هذا جانب أخر أيضا عندما تنخفض الأسعار وتؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة هذا سيجعل الطلب على العملية المحلية قليل وبالتالي سينخفض سعر العملة إذا انخفض سعر العملة يعني هذا حافز لشراء السلع المحلية لأن السلع الأجنبية ستكون في التكاليف مرتفعة الثمن لأنه عندما تنخفض قيمة العملة يكون عملته في الحقيقة عندما يريد أن يشتري سلع من الخارج ستكون أسعارها بالسلع المحلية مرتفعه وبالتالي هو سوف يحاول أن يحل السلع المحلية محل السلع المستوردة إذاً الطلب الكلي سيزيد وهذا نسميه تأثير التجارة الخارجية.

إذاً خلاصة القول الآن نستطيع أن نؤكد على أن منحنى الطلب الكلي سالب الميل للأسباب الثلاثة التي ذكرناها وهي مرة أخرى:

- اثر الثروة
- اثر سعر الفائدة
- اثر التجارة الخارجية

ماذا بعد ذلك ننتقل للشريحة الأخرى

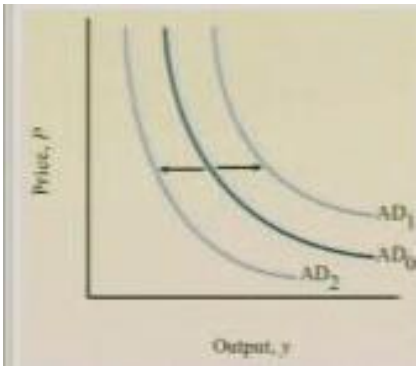

ما هي العوامل التي تؤدي إلى نقل الطلب الكلي؟

قبل قليل تكلمنا عن لماذا ميل منحنى الطلب سالب، هنا الآن نتحدث عن ما هي العوامل التي تؤدي نقل منحنى الطلب الكلي سواء إلى أعلى أو إلى أسفل، طبعا عندما نعود في تعريفنا لمكونات الطلب الكلي نذكر أن الطلب الكلي يتكون من الطلب الاستهلاكي والطلب الاستثماري وطلب الإنفاق الحكومي وطلب التجارة الخارجية أو صافي الصادرات هذه أربع مكونات إذاً العوامل التي تؤدي إلى نقل الطلب الكلي هو:

١. زيادة الاستهلاك الثابت ستؤدي إلى نقله إلى أعلى.
٢. زيادة الاستثمار الثابت ستؤدي إلى نقله إلى أعلى وأؤكد على الاستهلاك الثابت والاستثمار
٣. زيادة الإنفاق الحكومي
٤. تخفيض الضرائب، يؤدي إلى نقله إلى أعلى
٥. زيادة الصادرات يؤدي إلى نقله إلى أعلى، نقله إلى أسفل هو نفس العوامل لكن بدل أن يكون زيادة سيكون هناك انخفاض
٦. زيادة كمية النقود الموجودة في الاقتصاد، إذا تم زيادة عرض كمية النقود

وهنا فرق بين عرض النقود الاسمي وعرض النقود الحقيقي، عرض النقود الاسمي هو زيادة كمية النقود الموجودة في الاقتصاد بينما عرض النقود الحقيقي، تكون نفس الكمية موجودة ولكن انخفض المستوى العام للأسعار فزادت القوة الشرائية لهذه النقود هنا لو كان السبب في زيادة عرض النقود هو زيادة في كمية النقود هذا يؤدي إلى نقل منحنى الطلب الكلي، أما إذا كانت الزيادة في عرض النقود الحقيقي قد تكون بسببين السبب الأول أنها تزيد كمية النقود الموجودة في الاقتصاد أو انخفاض المستوى العام للأسعار إذاً مرة أخرى يجب التفرقة بين زيادة العرض الحقيقي للنقود وبين زيادة لعرض الاسمي للنقود، العرض الاسمي يزيد كمية النقود

الموجودة في الاقتصاد، أما العرض الحقيقي قد يكون بسبب العرض الاسمي للنقود، وقد يكون بسبب انخفاض المستوى العام للأسعار، لأنه إذا انخفض المستوى العام للأسعار معنى ذلك أن العرض الحقيقي سوف يزيد بتعبير رياضي العرض الحقيقي للنقود هو Ms كمية النقود المعروضة مقسوما على المستوى العام للأسعار هذا نسميه العرض الحقيقي للنقود بيمنا العرض الاسمي للنقود هو مجرد كمية عرض النقود، إذاً إذا كانت الزيادة في العرض الاسمي للنقود هذا سيؤدي إلى نقل منحنى الطلب الكلي إلى أعلى إذاً العوامل عندنا التي ستؤدي إلى نقله إلى أعلى زيادة الاستهلاك الثابت، وزيادة في الاستثمار الثابت، الزيادة في الإنفاق الحكومي، انخفاض الضرائب، زيادة صافي الصادرات، زيادة العرض الاسمي للنقود، هذه العوامل الستة تؤدي إلى نقل منحنى الطلب الكلي إلى أعلى أما نقله إلى أسفل فهي بدل أن نقول ارتفاع الاستهلاك نقول انخفاض الاستهلاك الثابت، انخفاض الاستثمارات الثابتة، انخفاض الإنفاق الحكومي، زيادة الضرائب، انخفاض صافي الصادرات، انخفاض العرض الاسمي للنقود، هذه العوامل التي تؤدي إلى نقل منحنى الطلب الكلي.

وبهذا نستطيع أن نقول أن السياسة المالية يمكن أن تؤدي إلى منحنى الطلب الكلي فإذا كان هناك سياسة مالية توسعية سوف تؤدي إلى نقل الطلب الكلي إلى أعلى، سياسة مالية توسعية يعني زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب هذه السياسة المالية التوسعية هذه هي التي ستؤدي إلى نقل منحنى الطلب الكلي إلى أعلى، سياسة مالية انكماشية عكسها تماما بمعنى تخفيض الإنفاق الحكومي، زيادة الضرائب، هذه تؤدي إلى نقل الطلب الكلي إلى اليسار

طيب، هل السياسة النقدية تستطيع أن تنقل منحنى الطلب الكلي.؟ نعم، لأن السياسة النقدية هي التي تؤثر في العرض الاسمي للنقود، فإذا قامت بزيادة العرض الاسمي للنقود منحنى الطلب الكلي سينتقل إلى أعلى وإذا قلصت العرض الاسمي للنقود منحنى الطلب الكلي سينتقل إلى اليسار. نعود للشريحة ونمعن النظر في الرسم

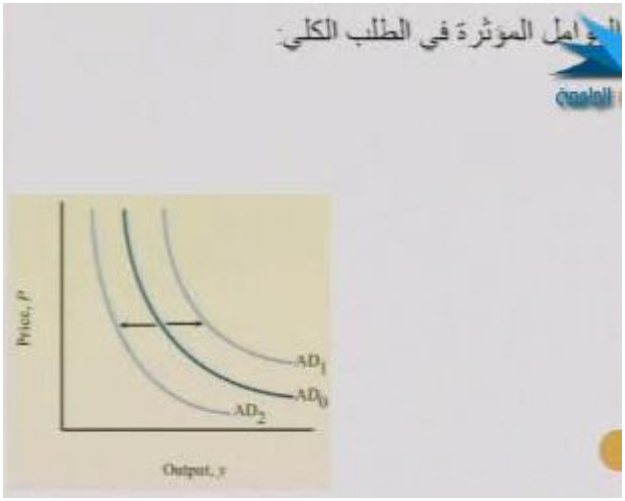

نلاحظ هناك الطلب الكلي Aggregate demand كما في الشريحة هناك Aggregate demand الأصلي AD0 ماذا حصل له؟

طبعا فيه سهم يؤدي إلى انتقاله إلى أعلى لماذا؟ هذا بسبب العوامل التي تؤدي إلى نقله إلى الأعلى التي ذكرناها سابقا، وهناك سهم أخر يؤدي إلى نقله إلى اليسار لماذا؟ بسبب العوامل التي ذكرناها سابقا. ونلاحظ أن الطلب الكلي هو علاقة بين ما هو موجود في المحرر الراسي اللي هو price.p هذا نسميه المستوى العام للأسعار، يعني المحور الراسي هو المستوى العام للأسعار والمحور الأفقي هو الإنتاج Output.

أعيد للتأكيد: منحنى الطلب يحكي علاقة بين ماذا؟ بين المستوى العام للأسعار الموجود في المحور الراسي وبين كمية الإنتاج أو مستوى الإنتاج الموجود على المحور الأفقي. بعد ذلك نتنقل لشريحة أخرى ..

الآن أنهينا الحديث عن الطلب الكلي سواء لماذا ميله سالب أو ما هي العوامل التي تؤدي إلى نقل الطلب الكلي.

هنا الآن نبداء الحديث عن العرض الكلي.

[توضيح الدكتور]

عند مستوى العمالة الكاملة يعني جميع عناصر الإنتاج موظفة في الاقتصاد لا يوجد لدينا بطالة هنا يكون العرض الكلي عموديا. مستوى الإنتاج عند العمالة الكاملة لا يعتمد على مستوى الأسعار، يعني الإنتاج ثابت عند مستوى التوظف الكامل بغض النظر عن ما هو مستوى الأسعار إذاً منحنى العرض الكلي أو مستوى الإنتاج عند العمالة الكاملة يعتمد على ماذا.؟

يعتمد على عوامل العرض اللي هو رأس المال، العمل، التكنولوجيا فقط، وهذا هو السبب في جعل منحنى العرض كلاسيكيا عموديا، إذاً منحنى العرض الكلاسيكي يكون عموديا لأن محدداته في الواقع هي عناصر الإنتاج سواء العمل أو رأس المال أو المستوى التقني ولن يتغير مستوى العرض لكي إلا بتغير محدداته الأساسية.

طيب ننتقل لشريحة الأخرى لنرى كيف نرسم منحنى العرض الكلي.؟

هنا الآن أمامنا على الشريحة منحنى العرض الكلي classical Aggregate supply

هنا الآن منحنى العرض الكلي كما قلنا عموديا ويحكي علاقة بين المستوى العام للأسعار الموجود على المحور الراسي وكذلك مستوى الإنتاج هو عموديا لأنه في الحقيقة وصلنا إلى مستوى التوظف الكامل جميع عناصر الإنتاج موظفة . إذاً هذا منحنى العرض الكلي الكلاسيكي طويل الأجل. لو أردنا أن نجمع مع منحنى العرض الكلي منحنى الطلب الكلي حتى يتحدد التوازن، هنا الآن الرسم الأخر وضعنا منحنى العرض الكلي الكلاسيكي مع منحنى الطلب الكلي،

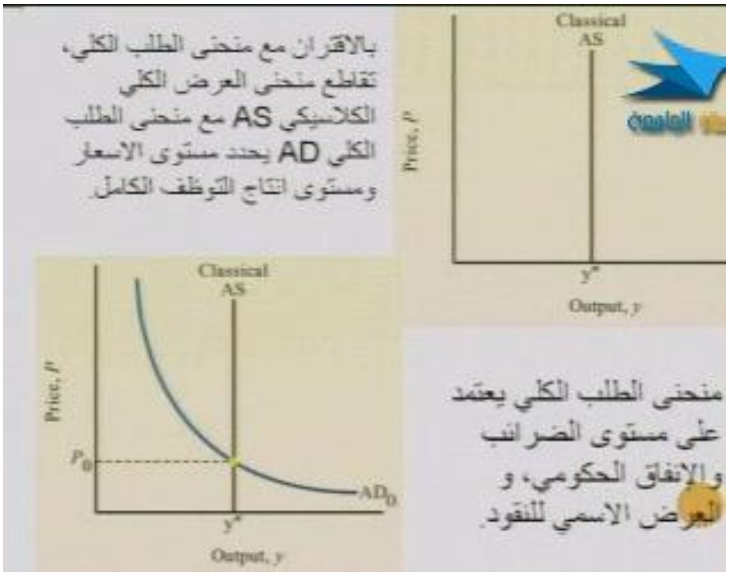

ما هي وظيفة المنحنى الطلب الكلي؟

وظيفته تحديد المستوى العام للأسعار، لأن مستوى الإنتاج محدد بواسطة عوامل العرض الأساسية اللي هي كمية العمل وكمية رأس المال والمستوى التقني فبالتالي الوظيفة الوحيدة عند المدرسة الكلاسيكية للطلب الكلي هو تحديد مستوى الأسعار فلو زاد مثلا الطلب الكلي يعني انتقل إلى أعلى بسبب العوامل التي ذكرناها أما زيادة الإنفاق الحكومي أو زيادة الاستهلاك الثابت أو بقية العوامل الأخرى، هذا سيؤدي وفقا للمدرسة الكلاسيكية سيؤدي إلى إحداث ارتفاع المستوى العام للأسعار أي إحداث تضخم فقط، وبهذا كما قلنا سابقا ونؤكد عليه الآن، المدرسة الكلاسيكية تقول يجب أن تبتعد الدولة عن التدخل في الاقتصاد، دع الاقتصاد يعمل بحرية كاملة هذا هو منهج المدرسة الكلاسيكية. أما إذاً وظيفة الطلب الكلي فقط تحديد المستوى العام للأسعار، أما تحديد مستوى الإنتاج فهو محدد بالعوامل الأصلية لمنحنى العرض اللي هي عوامل أو عناصر الإنتاج الموجودة في الاقتصاد من العمل ورأس المال والمستوى التقني.

[خلاصة القول]

في ظل المدرسة الكلاسيكية حيث يكون منحنى العرض الكلي عموديا، أي عند مستوى التوظف الكامل حيث لا وجود للبطالة هنا تكون وظيفة الطلب الكلي فقط تحديد المستوى العام للأسعار أما ماعدا ذلك فليس له أي دور ولهذا المدرسة الكلاسيكية تقول العرض يخلق طلبه الخاص. إذاً وفق المدرسة الكلاسيكية يجب التركيز على جوانب العرض وفي الحقيقة مشكلتنا هي مشكلة العرض الكلي أما لطلب الكلي فلا يوجد أي مشكله فيه خلافا للمدرسة الكنزية كما سنرى لاحقا.

محاضرة ٢١

توقفنا في الحلقة السابقة حول التوازن الكلي في النموذج الكلاسيكي وقلنا أن التوازن وفقاً للمدرسة الكلاسيكية يتحقق عندما يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي منحنى العرض الكلي العمودي طبعا عند الكلاسيك وبالتالي تكون أهمية منحنى الطلب الكلي تبرز فقط في تحديد المستوى العام للأسعار.. سنتابع الحديث عن هذا في هذه الحلقة من خلال النظر إلى كيف تعمل *السياسة المالية* وكذلك السياسة النقدية في النموذج الكلاسيكي.

نبدأ في السياسة المالية: السياسة المالية كما قلنا هي التي تؤثر على النشاط الاقتصادي من خلال تغيير الإنفاق الحكومي أو الضرائب لو افترضنا أن الاقتصاد أو أن السياسات السياسة المالية تريد أن تزيد من الطلب الكلي يعني تكون سياسة مالية توسعيه ننظر ستقوم بزيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب أو هما معاً هذه سياسة مالية توسعية، ما نتيجتها وفقاً للنموذج الكلاسيكي؟ نقول الطلب الكلي سينتقل إلى أعلى كما هو موجود في الشريحة وعندما انتقل ماذا حصل؟ هل زاد الإنتاج؟ لم يحدث أي زيادة في الإنتاج لأن الاقتصاد عنده مستوى التوظف كامل فقط الذي سيحصل هو ارتفاع في المستوى العام في الأسعار أي سيكون هناك تضخم إذا هذا في السياسة المالية التوسعية.

لو كان سياسة مالية انكماشية يعني تخفيض الإنفاق الحكومي أو زيادة الضرائب هذه أيضا ستؤدي إلى نقل منحنى الطلب الكلي إلى أسفل وبالتالي مستوى الإنتاج لن يتغير مستوى التوظف الكامل لن يتغير إذا *ماذا سيحدث؟* سيحدث فقط انخفاض في مستوى العام للأسعار. إذا نلاحظ أن السياسة المالية ليس لها أي جدوى ولهذا الكلاسيك يطالبون بابتعاد الحكومة سواءً السياسة المالية أو النقدية عن الاقتصاد.

ماذا عن السياسة النقدية؟ السياسة النقدية هي التي تؤدي إلى تغير في عرض النقود فإذا قامت السلطات النقدية البنك المركزي أو السياسة النقدية في زيادة عرض النقود عرض اسم النقود هذا سيؤدي إلى نقل منحنى العرض الكلي إلى أعلى والنتيجة هل زاد الإنتاج؟ هل زاد مستوى التوظف؟ طبعاً لا فقط الذي حصل هو ارتفاع في المستوى العام للأسعار ولهذا نجد أن كلاسيك يركزون على حيادية النقود مصطلح النقود محايدة عند الكلاسيك ما معنى نقود محايدة؟ يعني أن زيادة النقود لن تؤدي إلى إحداثِ تغيرات في المتغيرات الحقيقية الاقتصادية بعبارة أخرى إذا زاد عرض النقود فإن الإنتاج لن يتأثر لأنه من ضمن المتغيرات الحقيقية كذلك مستوى العمالة لن يتغير كذلك الأجر الحقيقي لن يتغير الأجر الحقيقي نقصد فيه الأجر الاسمي الذي هو W مقسوماً على المستوى العام للأسعار الذي هو P هذا هو الأجر الحقيقي فالأجر الحقيقي ثابت هذه هي المتغيرات الحقيقية بمعنى أن أي زيادة في النقود لن تحدث أي تغير في المتغيرات الحقيقية سواء مستوى الناتج أو مستوى العمالة أو الأجر الحقيقي إذا ماذا ستحدث النقود؟ ستحدث النقود فقط بزيادة وبنفس النسبة في المستوى العام للأسعار وفي الأجر النقديW إذا تأثير النقود المحايدة يقتصر فقط على المتغيرات النقدية ولا تؤثر على المتغيرات الحقيقية والمتغيرات النقدية هي المستوى العام للأسعار والأجر النقدي قد يقول قائل أنت ذكرت أن الأجر الحقيقي من المتغيرات الحقيقية أقول نعم الأجر الحقيقي يساوي W مقسوم على المستوى العام للأسعارP التغير الذي سيحصل أن W سوف تتغير والمستوى العام للأسعار سوف يتغير ولكن حاصل القسمة لن يتغير لأنها زيادة النقود لو افترضنا أن عرض النقود زاد ١٠% وفقاً لحيادية النقود هذا سيؤدي إلى زيادة الأجر النقدي بزيادة ١٠% وزيادة المستوى العام للأسعار بمقدار ١٠% والنتيجة هو عدم تغير الأجر الحقيقي.

على سبيل المثال/ لو كان الأجر النقدي هو ١٠ ريالات والمستوى العام للأسعار هو ١ قامت السلطات النقدية بمضاعفة عرض النقود أي لو كان عرض النقود مائة مليار جعلته مائتي مليار، النتيجة أن الأجر بدل ما يكون ١٠ يكون ٢٠ والمستوى العام للأسعار بدل ما يكون ١ يكون ٢ إذا هل الأجر الحقيقي تغير ٢/٢٠=١٠ إذا الأجر الحقيقي في الحالة الأولى وفي الحالة الثانية بقي ثابت ١٠.إذا عندما نقول نقود محايدة نعني النقود لا تؤثر على المتغيرات الحقيقية في الاقتصاد ولكن فقط تؤثر على المتغيرات النقدية،وهذا مرتبط بأن المدرسة الكلاسيكية تنادي بابتعاد الحكومة عن التدخل في النشاط الاقتصادي يعني هي تقول دع الاقتصاد يعمل بحرية تامة والمرونة الكاملة في الأسعار والأجور هي التي ستجعل الاقتصاد يعدل تدريجيا إلى أن يصل إلى مستوى التوظف الكامل أما إذا تدخلت الدولة فأنها سوف تضر في الاقتصاد هذه وجهة نظر المدرسة الكلاسيكية.

*زيادة في الطلب الكلي لا تغير مستوى الإنتاج في الاقتصاد ولكن فقط تؤثرعلى مستوى الأسعار.

*النتيجة الرئيسية من النموذج الكلاسيكي على المدى الطويل الناتج يتحدد فقط من خلال عرض رأس المال والعمالة وليس عن طريق التغيرات في الطلب الكلي.

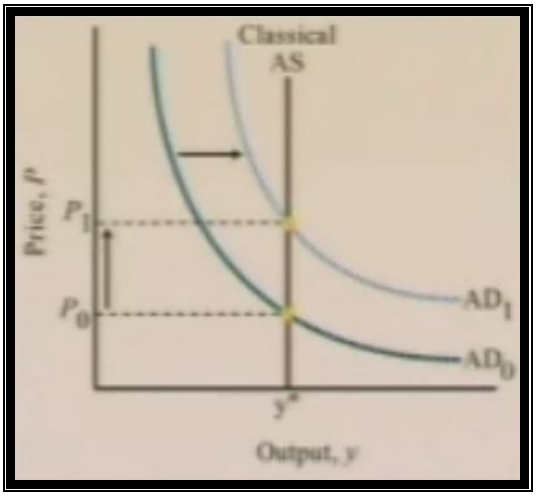

هنا في الرسم كما نلاحظ رسمنا منحنى طلب كلي الذي AD0 وانتقاله إلى AD1 هنا النتيجة ما هي مستوى الإنتاج اللي هو y لم يتغير فقط المستوى العام في الأسعار زاد من P0 إلى P1 الآن هذا الانتقال قد يكون كما قلنا بسبب سياسة مالية توسعيه أو بسبب سياسة نقدية توسعيه لكن النتيجة هو فقط حدوث تضخم أي زيادة في المستوى العام للأسعار.

منحنى العرض الكنزي: منحنى العرض الكلي لكينز هو منحنى مستوياً نسبياً لأن الشركات في المدى القصير تعدل الإنتاج أكثر من تعديل الأسعار.طبعا إذا عدنا إلى المدرسة الكنزيق وجدنا أن الاقتصاد في افتراضه أن الاقتصاد يعمل عند مستوى أقل من مستوى التوظف الكامل وبالتالي عندما يكون هناك زيادة في الطلب سيحدث في الحقيقة زيادة مقابلة في الإنتاج بدون الحاجة إلى ارتفاع الأسعار ولهذا رسمنا المنحنى العرض الكلي.

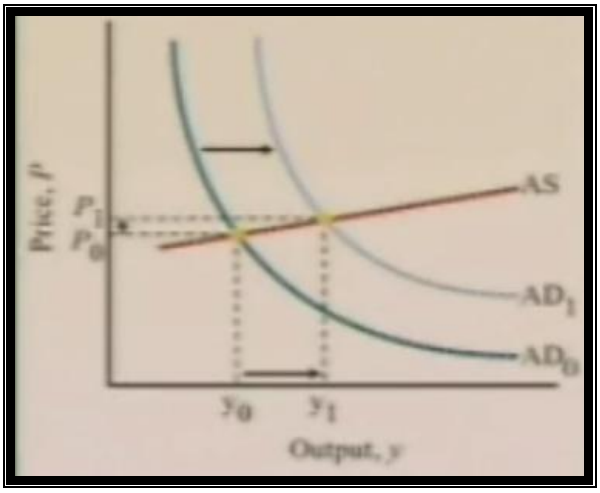

في بعض الأحيان نرسمه خط أفقي خط مستقيم موازي المحور الأفقي لكن أن اقتربنا أكثر إلى الواقع وجعلناه أكثر انبساطا فتلاحظ أن منحنى العرض الكلي قريب للأفقي ولكنه ليس أفقياً بمعنى أن ميله موجب وهنا الآن نجد أنه وفقاً للمدرسة الكنزيه نتيجة لأي زيادة في الطلب سيتبعها زيادة مماثله في كمية الإنتاج فالاستجابة ستكون أكبر في الكميات وليس في الأسعار بمعنى أن عملية التعديل تأتي من خلال تغير الكميات بينما بالنسبة للمدرسة الكلاسيكية لأن الإنتاج ثابت فالتغيرات والتعديلات تأتي من خلال التغير في المستوى العام للأسعار هذا وفقاً للمدرسة الكنزيه ولقد لاحظنا أنها تركز على الأجل القصير وعندما خرجت

نظرية كنز في الثلاثينيات كان الاقتصاد في وضع كساد عظيم وبالتالي المحاولة تسعى إلى إخراجه من حالة الكساد العظيم الذي هو فيه فكان الاقتراح هو استخدام سياسة مالية توسعيه.

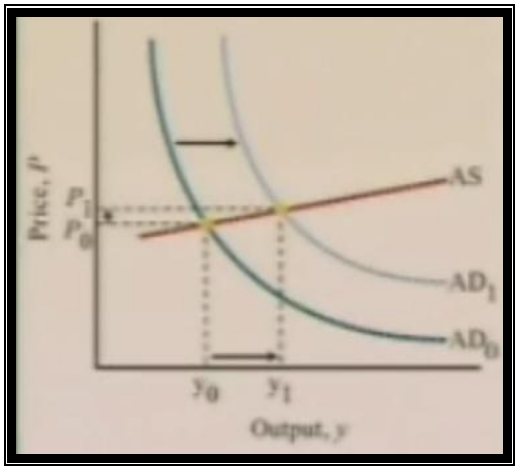

نلاحظ هنا الآن في منحنى العرض الكنزي كما قلنا منحنى العرض يعتبر مستوي نسبياً يعني قريب لأن يكون أفقياً وبالتالي أي تغير في الطلب الكلي عندما انتقل الطلب الكلي من AD0 إلى AD1 أحدث زيادة كبيرة في مستوى الإنتاج لاحظ قارن y1 ب y0 هناك زيادة كبيرة في مستوى الإنتاج ولهذا هنا يأتي وجهة نظر كنز يجب أن نحفز الطلب الكلي من خلال زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب هذا سيؤدي إلى نقل الطلب الكلي وبالتالي إخراج الاقتصاد من حالة الركود الذي يمكن أن يكون قد وقع فيه فهنا مثلاً لو افترضنا y0 هي مستوى إنتاج معين ولاحظ المخططون في الاقتصاد أن الاقتصاد بعيد عن مستوى التوظف الكامل هناك مستوى بطالة كبير فبالتالي اقترحوا استخدام سياسة مالية توسعيه وفقاً للمدرسة الكنزيه، منحنى الطلب الكلي سينتقل الآن إلى أعلى بسبب زيادة الإنفاق الحكومي نلاحظ أن الزيادة فعلاً زيادة كبيرة في y والتأثير على المستوى العام للأسعار هو تأثير لا يكاد يذكر لأن المستوى العام للأسعار ارتفع ارتفاع ضئيل هذه وجهة نظر المدرسة الكنزية.

*التوازن في النموذج الكينزي لا يعني بالضرورة التوازن عند مستوى التوظف الكامل(طبعاً عند الكلاسيك لا توازن إلا بالتوظف الكامل أما عند الكينز غالباً يكون التوازن عند مستوى أقل من مستوى التوظف الكامل). ولهذا قلنا هنا التوازن في النموذج الكنزي لا يعني بالضرورة التوازن عند مستوى التوظف الكامل ولكن يمكن أن يحدث التوازن عند مستوى أقل من التوظف الكامل وهو الغالب عندما يكون هناك نقص في الطلب الكلي، وقد يكون التوازن عند مستوى أعلى من مستوى التوظف الكامل إذا كان هناك زيادة في الطلب الكلي (إذا النقطة الجوهرية التي يجب التركيز عليها أنه وفقاً للمدرسة الكلاسيكية التوازن يحدث فقط عند مستوى التوظف الكامل أما التوازن عند المدرسة الكنزيه فإن التوازن يكون في الغالب عند مستوى أقل من مستوى التوظف الكامل).

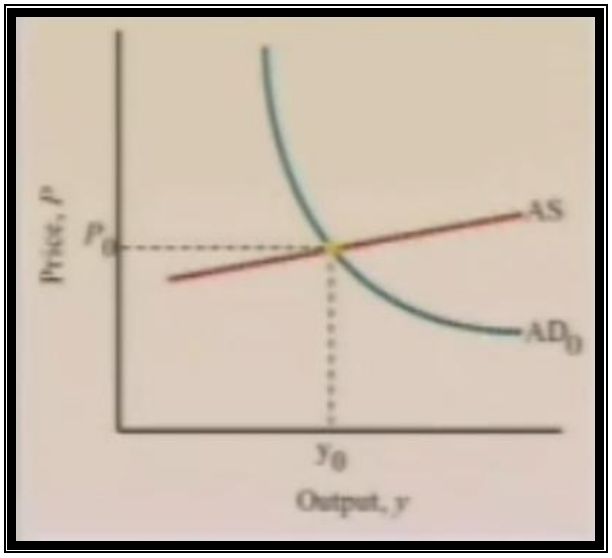

*لأن الأسعار لا تتكيف بشكل كامل على مدى فترات زمنيه قصيرة ليس من الضروري أن يبقى الاقتصاد عند مستوى العمالة الكاملة. (تفسيراً لهذه العبارة وفقاً لتفسير كينز الأسعار لا تتكيف بشكل كامل على مدى فترات زمنيه قصيرة إذا ليس من الضروري أن يبقى الاقتصاد عند مستوى العمالة الكاملة،، المدرسة الكلاسيكية طبعا عندما بنوا نظريتهم هم افترضوا أن الأسعار والأجور مرنه مرونة كاملة فه ي تتعدل تلقائياً خلاف ما تراه المدرسة الكنزية،، من ضمن الخلاف بين المدرسة الكينزيه والمدرسة الكلاسيكية أن الأسعار في الواقع العملي ليست مرنه مرونة كاملة كما يفترض الكلاسيك فالأسعار كما قلنا مثلاً لو أخذنا الأجور نجد أن الأجور تتغير ببطء بسبب وجود العقود التي تبرمها المنشئات والشركات مع العمال وبسبب وجود سياسة أو قوانين الحد الأدنى من الأجور فإذا كانت الأجور تتعدل ببطء شديد فنفس الشيء بالنسبة للأسعار فالمرونة الكاملة في الواقع التي يفترضها الكلاسيك ليست موجودة على الواقع ولهذا كينز يقول أن التوازن ممكن أن يحدث في الحقيقة عند مستوى أقل من مستوى التوظف الكامل لأن الأسعار ليست مرنه مرونة كاملة وكذلك الأجور ليست مرنه مرونة كاملة حتى تحدث الانتقال مباشرة إلى التوازن عند مستوى التوظف الكامل).

* التغيرات في الطلب ستؤدي إلى التقلبات الاقتصادية بعيدا عن مستوى العمالة الكاملة وذلك في حالة الأسعار اللزجة (وهي التي تتغير ببطء شديد)ومنحنى العرض الكينزي.

*إذا فقط في الأجل الطويل عندما تكون الأسعار تتعدل تماما سوف يعمل الاقتصاد عند مستوى العمالة الكاملة.

هنا نلاحظ في الرسم:

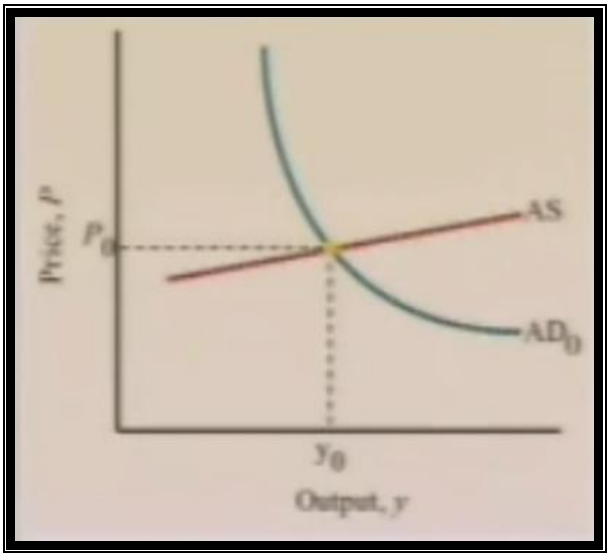

نقطة التقاء العرض الكلي مع الطلب الكلي هي نقطة التوازن وكما قلنا في الغالب أن هذه النقطة تكون عند مستوى توظف أقل من مستوى التوظف الكامل بمعنى أن هناك بطالة وبالتالي يقترح كينز لتحفيز الطلب الكلي لأن كينز مبنى نظريته في الحقيقة على أساس أن الطلب الكلي هو الأساس ولهذا يقول الطلب الكلي هو الذي يخلق عرضه الخاص فيجب أن يكون التركيز عند كينز على الطلب الكلي أما عند كلاسيك يقولون يجب التركيز على العرض الكلي لاحظ في الحقيقة أن كل مدرسه تركز جانب وتهمل الجانب الآخر كينز يقول يجب التركيز على الطلب الكلي لأنه لو كان هناك ركود فبسبب ضعف في الطلب الكلي وإذا كان عندنا رواج وتضخم فهو بسبب زيادة الطلب الكلي فالطلب الكلي هو أساس التقلبات الاقتصادية وعليه يجب أن نحفز الطلب الكلي ونزيد من الطلب الكلي حتى نخرج من الركود الاقتصادي لأن تكلفة الركود الاقتصادي كبيرة جدا. سيكون هناك بطالة مرتفعه وبالتالي سيعطل عددا من عناصر الإنتاج سواء كان من العمل أن من غيره من عناصر الإنتاج الأخرى.

فقط في الأجل الطويل، عندما تكون الأسعار تتعدل تماما سوف يعمل الاقتصاد عند مستوى العمالة الكاملة.

ننتقل الآن لموضوع ذو صله أيضا تكلمنا قبل قليل في عمليات التغيير التي تحدث في الطلب الكلي سواء التغيرات في الطلب الكلي بسبب سياسة مالية أو بسبب سياسة نقدية أو بسبب من الأسباب الأخرى كالزيادة في الاستهلاك الثابت أو زيادة في الاستثمار الثابت أو ما إلى ذلك هنا الآن ننتقل لنرى ماذا يحدث عندما تحدث التغيرات من جانب العرض ولهذا سميناها الصدمات التي تحدث للعرض سواء كانت صدمات إيجابيه أو صدمات سلبيه إذا كانت صدمات إيجابيه معناه انتقال منحنى العرض لليمين وإذا كانت الصدمات سلبيه سوف ينتقل منحنى العرض لليسار.

صدمات العرض المعاكسة: المعاكسة يعني السلبية في الرسم:

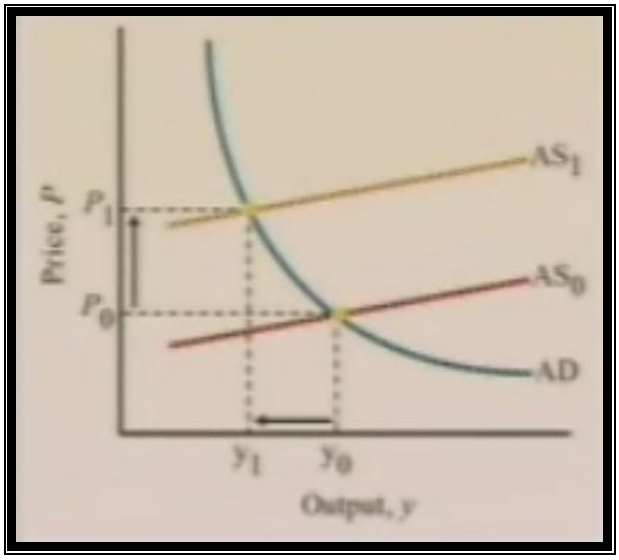

نلاحظ أن العرض الكلي الكينزي نجد أنه بسبب صدمات العرض المعاكسة انتقل إلى اليسار والنتيجة هي انخفاض في مستوى الإنتاج وارتفاع في المستوى العام للأسعار هذه الصدمات آثارها على الاقتصاد آثار سيئة جداً. لماذا؟ لأنها ستجمع بين التضخم وبين البطالة الآن صدمات العرض المعاكسة.

أمثله عليها: في بعض الأحيان تكون صدمات العرض المعاكسة تكون بسبب ارتفاع في أسعار البترول. البترول يعتبر كسلعة وسيطة يستخدم في كثير من الصناعات وقد يكون بسبب مثلاً القطاع الزراعي يكون هناك في بعض الأحيان الفيضانات بالتالي سيكون له تأثير سلبي على المحصول وبالتالي يكون عرض القطاع الزراعي أقل.

المحاضرة ٢٢

كنا توقفنا في الحلقة السابقة عند الصدمات التي تحدث للعرض الكلي هذه الصدمات التي تؤدي إلى نقله سواء إلى الأعلى أو إلى الأسفل ووجدنا أن هناك صدمات ايجابية وصدمات سلبية، الصدمات السلبية تذكرون أننا بدأنا النقاش من خلال استخدام الرسم على الصدمات السلبية أو الغير المفضلة والتي تؤدي إلى نقل منحنى العرض الكلي إلى اليسار ونظرنا ماذا يحدث نتيجة لذلك، نعود إلى الشريحة مرة أخرى لنسلط الضوء على الرسم ونقارن بين نقطة التوازن الأصلية قبل حدوث صدمات العرض وبين النقطة الجديدة والتي هي عندما ينتقل منحنى العرض الكلي إلى اليسار:

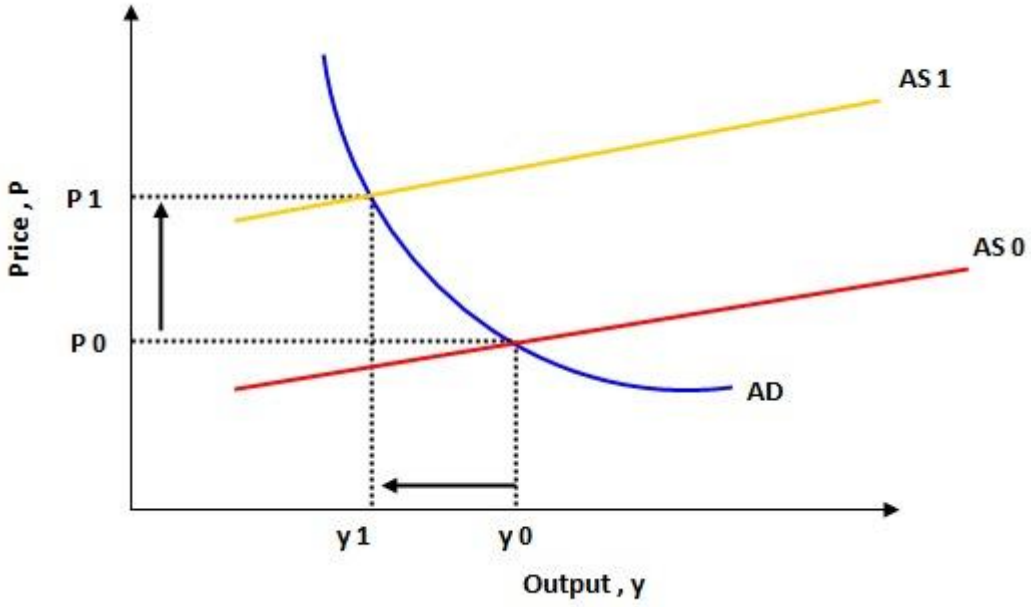

صدمات العرض المعاكسة:

- صدمات العرض الخارجية هي الأحداث التي تنقل منحنى العرض الكلي الكينزي.

سواء نقلته كما قلنا إلى اليمين أو إلى اليسار، صدمات العرض المعاكسة ستنقله إلى اليسار، ولهذا سنقول بأن:

- و نتيجة لصدمات العرض العكسية فإنها تؤدي إلى خفض الإنتاج، وانخفاض فرص العمل، وارتفاع الأسعار.

لاحظ النتائج تؤدي إلى خفض الإنتاج طبعا إذا انخفض الإنتاج انخفض مستوى العمالة يعني زيادة معدلات البطالة وارتفاع الأسعار، إذا في مثل هذه الحالة يحدث ما يسميه الاقتصاديون التضخم الركودي، وهذا أسوء حال، أي يكون عندك تضخم وبطالة في نفس الوقت ونسميه (Stagflation) هذا يجمع بين التضخم والبطالة حيث يعالج كلا الأزمتين والمرضين مرض البطالة التي معدلاتها مرتفعة ومرض معدلات التضخم مرتفعة، وتحدث هذه عندما يكون هناك انتقال في العرض الكلي إلى أعلى بسبب صدمات العرض المعاكسة، وأعطينا مثال لصدمات العرض المعاكسة وهو يحصل في بعض الأحيان عندما يحدث ارتفاع كبير في أسعار السلع الوسيطة مثل أسعار البترول التي تستخدم في إنتاج الكثير من السلع، نلاحظ إذا المقارنة هنا واضحة جدا

وكانت نقطة البداية هي التقاء العرض الكلي الأصلي باللون الأحمر مع الطلب الكلي الذي هو باللون الأزرق ونقطة التوازن تكون عند (Y0) مع (P0).

ثم بعد ذلك عندما حصلت صدمات عرض معاكسة أدت إلى نقل العرض الكلي إلى اليسار نجد أن النتيجة هي ارتفاع في المستوى العام للأسعار (التضخم(P1))وكذلك انخفاض في مستوى الإنتاج إلى (Y1) يعني ارتفاع في معدلات البطالة.

☒ **صدمات العرض الايجابية (المفضلة) Favorable Supply Shocks**:

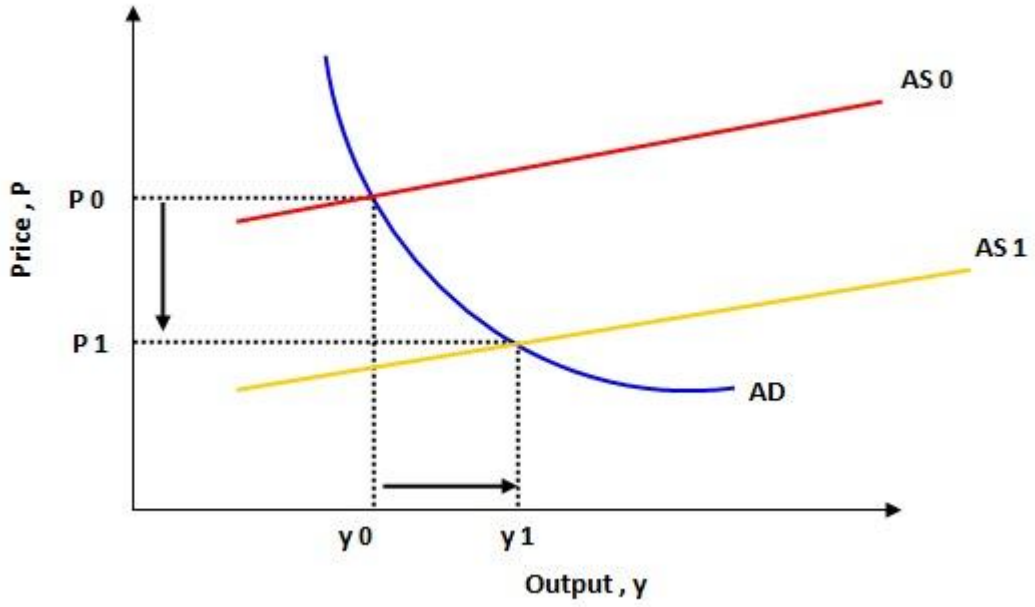

نجد أنها عكس صدمات العرض المعاكسة، كيف؟

هنا الآن نلاحظ الرسم أن وضع التوازني الأصلي هو عند (Y0) وهو مستوى الإنتاج و(P0) هو مستوى العامل للأسعار، هذا تقاطع منحنى العرض الكلي باللون الأحمر مع منحنى الطلب الكلي الذي هو باللون الأزرق، بعد ما حصلت صدمات العرض الايجابية أدت إلى نقل منحنى العرض الكلي إلى اليمين حيث التقاء الطلب الكلي مع العرض الكلي الجديد الذي باللون الأصفر وصار مستوى الإنتاج (Y1) مع المستوى العام للأسعار (P1) إذا هذه الحالة تعتبر نقطة التوازن الجديدة حيث يكون عندنا مستوى التوظف ازداد ومستويات البطالة انخفضت ومعدلات التضخم أيضا انخفضت، وهذه الظاهرة تعتبر ايجابية إذا قلنا ظاهرة حدوث صدمات العرض المعاكسة لها

أضرار سلبية كبيرة وتحدث ما يسمى بالتضخم الركودي وهو أسوء ما يكون حيث تجمع بين مرضين مرض معدلات مرتفعة بالبطالة ومرض معدلات مرتفعة من التضخم هذا في حالة صدمات العرض المعاكسة، أما هنا فكل الأثرين هما اثرين ايجابيين زيادة الإنتاج يعنى انخفاض مستوى البطالة وكذلك انخفاض في المستوى العام للأسعار أي انخفاض معدلات في البطالة، ولهذا صدمات العرض الايجابية تعتبر أنها تحسن من الأوضاع الاقتصادية وتؤدي إلى حدوث انتعاش اقتصادي مع انخفاض في مستويات الأسعار ولا شك أن هذا كله مرغوب سواء كان انخفاض المستوى العام للأسعار أو زيادة مستوى الإنتاج وما يتبعه من انخفاض معدلات البطالة، إذا هذه هي الآثار من صدمات العرض الايجابية المفضلة. إذا نقول بأن:

- صدمات العرض الايجابية تؤدي إلى تحقيق الأفضل المرغوب في العالم: زيادة الإنتاج وتخفيض الأسعار.
- صدمات العرض المفضلة تسمح للاقتصاد أن ينمو بسرعة دون تحمل مخاطر ارتفاع التضخم.

لأنه ليس هنا تضخم إنما هو انخفاض للمستوى العام للأسعار. كان حديثنا عندما استخدمنا النموذج الكينزي أو منحنى العرض الكينزي كنا نتحدث عن الآجل القصير، هنا الآن سنحاول أن ننتقل تدريجيا من الأجل القصير إلى الأجل الطويل:

☒ من الأجل القصير إلى الأجل الطويل (From Short-run to Long-run Equilibrium):

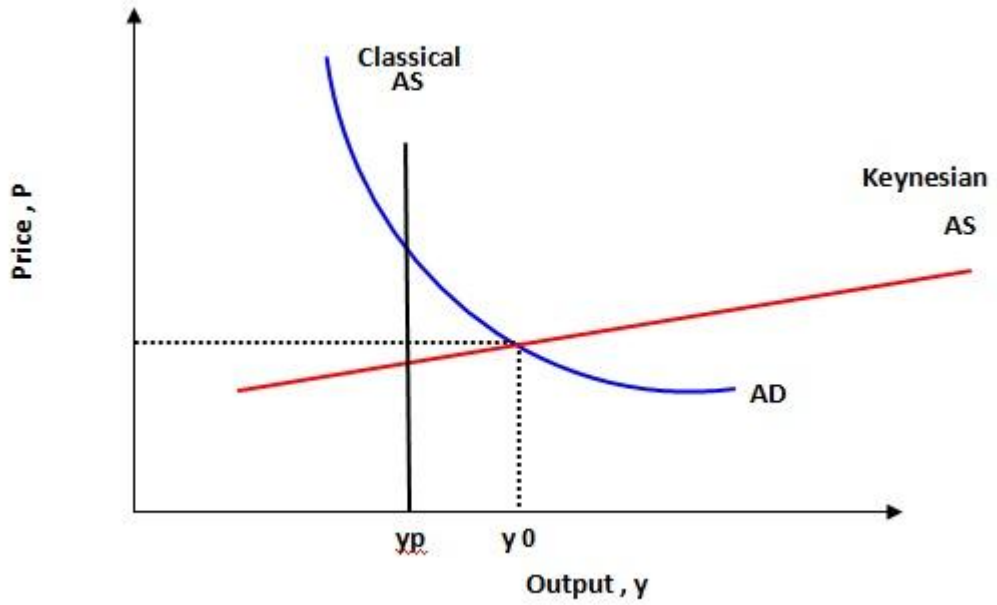

هل الاقتصاد يعمل عند مستوى أعلى من التوظف الكامل؟

هنا الآن نتساءل من خلال النظر إلى الرسم هل الاقتصاد يعمل عند المستوى الأعلى من التوظف الكامل، يعني على افتراض عندنا (Y) وهو منحنى العرض الكلي الكلاسيكي عند (YP) و عندنا (Y0) أي أن منحنى العرض الكينزي يقاطع منحنى الطلب الكلي عند مستوى الإنتاج (Y0) و عند السعر، هذا السعر الآن يلاحظ أن الوضع ماذا يعني بالنسبة لنا؟ يعني أن إذا كان (YP) هو إنتاج مستوى التوظف الكامل يعني أن التوازن الكينزي هنا وقع عند مستوى إنتاج أعلى من مستوى التوظف الكامل، وهذا التوازن أجل قصير، هل يمكن أن يستمر هذا التوازن في الأجل القصير؟ إذا كان فعلا نقطة التقاطع منحنى العرض الكلي الكينزي مع منحنى الطلب الكلي عند مستوى إنتاج أعلى من مستوى التوظف الكامل هذا لن يستمر طويلا بل سيكون هناك ضغوط على الأسعار في الارتفاع لأن الآن المنشات توظف المزيد من العمال وبالتالي تريد أن تستقطب هؤلاء فترفع الأجور لأجل أن تستقطب المزيد من العمال وبالتالي تكاليف المنشات ترتفع وتضطر إلى رفع المنتجات وتبدأ الأسعار بالارتفاع تدريجيا ولن يستقر هذا الوضع التوازني.

إذا كان التوازن الكينزي يحدث عند مستوى إنتاج أعلى من مستوى التوظف الكامل فهذا لن يستقر، هناك القوة ستعمل لعودة الاقتصاد إلى التوازن عند مستوى التوظف الكامل، وهذه القوة هي ما يحدث في ارتفاع في الأجور وتكاليف المنشات ثم ارتفاع في أسعار المنتجات هذا سيؤدي إلى انتقال منحنى العرض الكلي الكينزي تدريجيا إلى أن نصل إلى التوازن العام وهو مستوى التوظف الكامل. نعود إلى الرسم مرة أخرى ونلاحظ ماذا يحدث عند الانتقال من الأجل القصير إلى الأجل الطويل ما يلي:

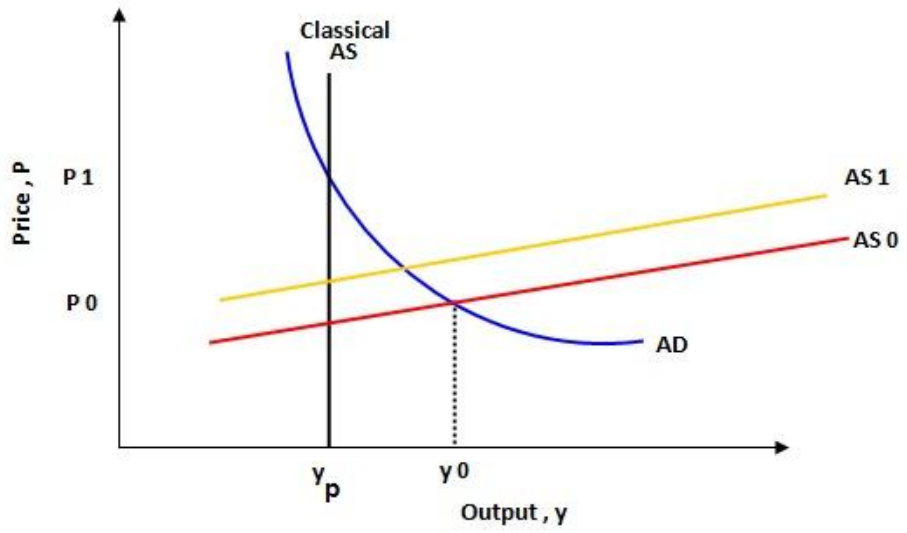

(Y0)تعتبر أكبر من (YB) عندها سيبدأ العرض الكلي الانتقال تدريجيا من aggregate supply 0 إلى

aggregate supply 1 هذا بسبب ماذا؟ بسبب إذا كان الاقتصاد يعمل عند أعلى مستوى التوظف الكامل فإن المنشات ستدفع أجور أعلى لإغراء العمال للعمل أو عمل المزيد من ساعات العمل بالتالي تكاليف المنشات سترتفع وبالتالي الأسعار سترتفع فنلاحظ أن العرض الكلي انتقل إلى أعلى بسبب ارتفاع في تكاليف الإنتاج. هل سيستقر الوضع هنا؟ لا، الانتقال للعرض الكلي سيستمر ولن يتوقف حتى نصل التوازن عند مستوى التوظف الكامل. و الشركات سوف تتنافس فيما بينها من أجل توظيف المزيد من العمال وكذلك المواد الأولية في الإنتاج وبناءا على ذلك الأجور والأسعار سوف ترتفع عبر الوقت.

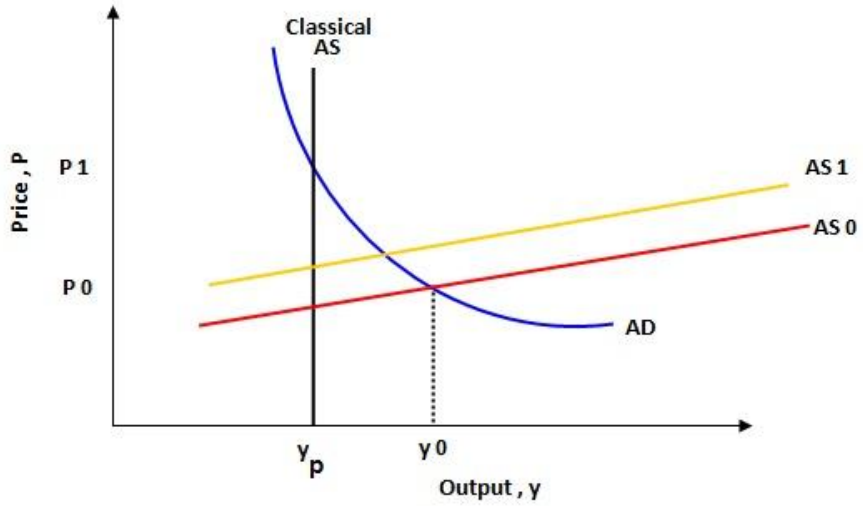

هذا سيحدث ويؤدي إلى أن منحنى العرض الكينزي ينتقل إلى أعلى أو إلى اليسار وهذا ما حصل ونلاحظ الآن انتقل من aggregate supply 0 إلى aggregate supply 1، ومنحنى العرض الكلاسيكي كما هو ثابت والحالة هذه سوف تستمر إلى أعلى مادام أن الإنتاج يعتبر أعلى من مستوى التوظف الكامل، وسيستقر الوضع..... هنا..!!

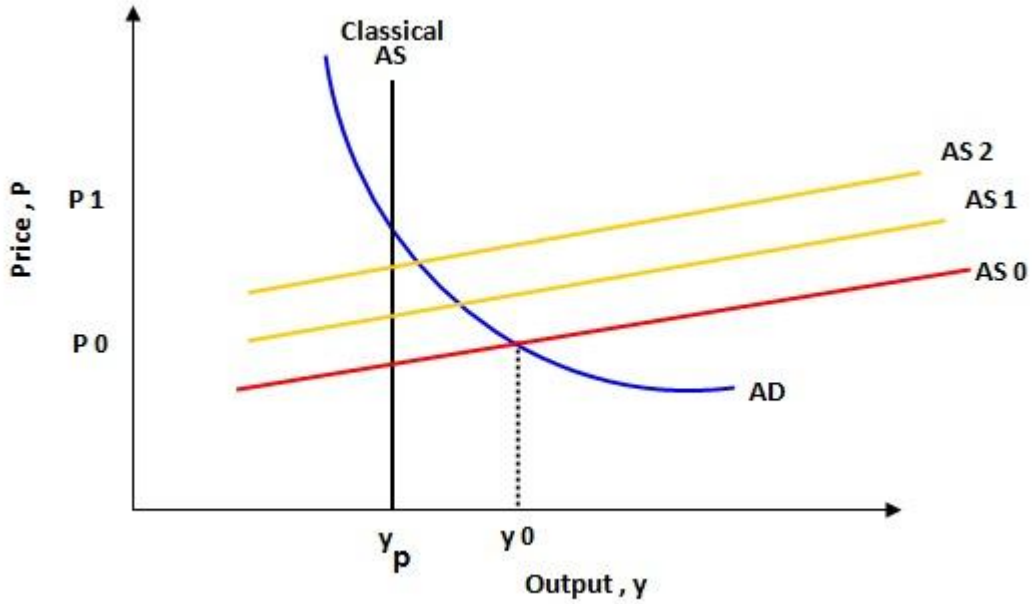

كما نلاحظ الانتقالات استمرت العرض الكلي انتقل من aggregate supply 0 إلى aggregate supply 1 إلى aggregate supply 2، والعملية لن تتوقف إلى هذا بل ستسمر إلى أن نصل إلى هذه النقطة وهي aggregate supply 3 لمنحنى العرض الكلي الكينزي عنده الآن يكون الوضع التوازني استقر ومستوى التوظف الكامل (YP) وعبر الوقت انتقلنا إلى التوازن الكلاسيكي لكن في الأجل الطويل، إذا نقول بأن:

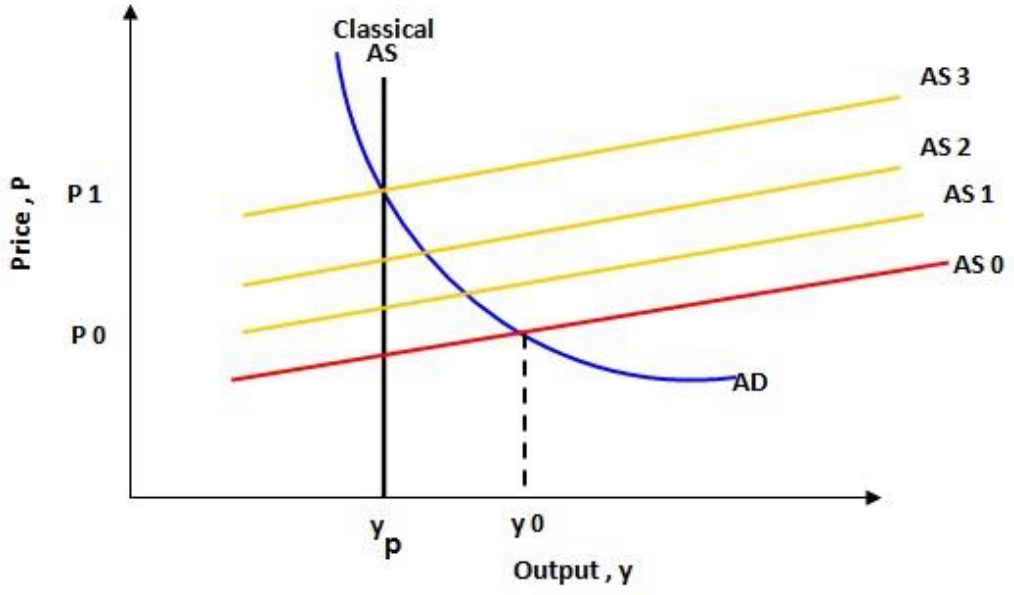

- منحنى العرض الكلي الكينزي سيستمر في الانتقال إلى اليسار حتى يتقاطع مع منحنى الطلب الكلي عند مستوى التوظف الكامل.
- التعديلات في الأسعار والأجور في النهاية ستنقل الاقتصاد من توازن الأجل القصير الكينزي إلى توازن الأجل الطويل الكلاسيكي.

وهنا نلاحظ فعلا حصلت تعديلات في الأسعار والأجور لكنها بعد فترة طويلة ولكن في الأجل القصير يمكن أن يحدث التوازن عند مستوى اقل أو أعلى من مستوى التوظف الكامل ولكنه يبقى توازن مؤقت تعمل الآليات الذاتية التي تحدث سواء تغيرات في الأجور أو الأسعار إلى عودة الاقتصاد إلى مستوى التوظف الكامل الذي يكون به الكلاسيكي.

إذا يمكن اختصار نقطة الانتقال من توازن المدرسة الكينزية إلى توازن المدرسة الكلاسيكية أي الانتقال من توازن الأجل القصير الكينزي إلى توازن الأجل الطويل الكلاسيكي بأن أي توازن في الأجل القصير قد يحدث عند مستوى اقل من مستوى التوظف الكامل وقد يحدث عند مستوى أعلى من مستوى التوظف الكامل، لكن هل سيدوم هذا التوازن؟ لا يمكن أن يستمر ستعمل القوى الذاتية التي تحدث من خلال أما زيادة في العرض أو زيادة في الطلب ستعمل على أن يعود الاقتصاد تدريجيا إلى مستوى التوظف الكامل، فلاحظنا أننا بدأنا في نقطة توازن كينزي عند مستوى توظف أعلى من التوظف الكامل فماذا حصل؟ النتيجة أن المنشات تتنافس فيما بينها على استقطاب المزيد من العمال وتوظيف رؤوس الأموال والمواد الأولية الأخرى فتضطر أن تدفع أجور وعوائد لعناصر الإنتاج أعلى من ذي قبل لتحفيزهم على عمل المزيد وهذا في الواقع سيؤدي إلى ارتفاع في تكاليف المنتجات وإذا ارتفعت تكاليف المنتجات فالمنشات ستؤثر برفع الأسعار وبالتالي منحنى العرض سينتقل تدريجيا من منحنى العرض الكلي قصير الآجل انتقالات متعددة ولن يتوقف الانتقال مادام أن الإنتاج عند التوازن الكينزي أعلى من مستوى الإنتاج عند التوظف الكامل بل ستستمر ويستمر الارتفاع في الأسعار إلى أن يتقاطع منحنى العرض الكلي الكينزي مع منحنى الطلب الكلي مع منحنى العرض الكلي الكلاسيكي، عندها سنكون وصلنا إلى وضع التوازن عند مستوى التوظف الكامل ويكون فعلا الاقتصاد الآن في حالة توازن الأجل الطويل.

حاولنا أن نربط بين المدرسة الكينزية والمدرسة الكلاسيكية، الكلاسيك يقولون التوازن لا يمكن أن يحدث إلا عند مستوى التوظف الكامل بينما عند الكينز يقولون التوازن يمكن أن يحدث عند مستوى أقل وهو في الغالب من مستوى التوظف الكامل ويمكن أن يحدث عند مستوى أعلى من مستوى التوظف الكامل وطبعا المدرسة

الكلاسيكية يرون (عدم الحاجة إلى تدخل الدولة) لأن الدولة في نظرهم تفسد في الاقتصاد أكثر مما تصلح أما المدرسة الكينزية فهي تنادي بضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد لأنها فعلا فعلة الركود الاقتصاد بحاجة إلى تحفيز الطلب الكلي فإذا قامت الحكومة بزيادة الإنفاق سواء إنفاق على البنية التحتية أو شراء سلع وخدمات هذا سيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي والخروج من الركود الاقتصادي.

عندما نتتبع التاريخ عبر الوقت ماذا يحدث لاقتصاديات دول العالم، نجد فعلا أن الاقتصاد لدول العالم يمر بالدورة الاقتصادية بشكل مستمر ويعزو كينز في الحقيقة أن سبب حدوث مثل هذه الدورة الاقتصادية –وهي انخفاض في النشاط الاقتصادي ثم ارتفاع تدريجي ثم رواج ثم عودة مرة أخرى للانخفاض– كلها بسبب التقلبات التي تحصل في الطلب الكلي، ولهذا ركز نظريته على الطلب الكلي وأهميته بينما نجد في المقابل المدارس الاقتصادية الأخرى تقول أن الدورات الاقتصادية تحدث لأسباب أخرى غير الطلب الكلي فلاحظنا أن الصدمات التي تحدث في العرض والعوامل التي تؤدي إلى نقل العرض الكلي إلى أعلى أو إلى أسفل كلها في الواقع ستؤدي إلى تقلبات في الإنتاج وإحداث الدورة الاقتصادية، على كل حال مختصر القول أن المدارس الاقتصادية في الغالب تكون أما جذورها كلاسيكية أو جذورها كينزية أي هناك من يحبذ تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وهناك من لا يرى أهمية لوجود وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادية، فمثلا لو أخذنا كما قلنا في الحلقة السابقة اقتصاديي جانب العرض جذورهم في الواقع هي مدرسة كلاسيكية لأنهم يركزون على جانب العرض والنقديين أيضا أي الاقتصاديي النقدي فجذورهم الأساسية هي كلاسيكية ونظرية التوقعات الرشيدة جذورهم كلاسيكية مع التعديل مع تطور الوقت والاستفادة من التجارب للدول يكون هناك تطوير للأبحاث الاقتصادية بينما هناك أتباع المدرسة الكينزية سواء الكينزيون الجدود فجذورهم كينزية.

محاضرة ٢٣

سبق واشرنا إلى أهداف الاقتصاد الكلي.. يعني ما هي الأهداف التي يطمح الاقتصاد الكلي تحقيقها واشرنا على سبيل المثال: أن الاقتصاد الكلي يسعى في الحقيقة إلى تخفيض مستويات البطالة كذلك تخفيض معدلات التضخم كذلك تحقيق مستوى نمو اقتصادي جيد ، وكذلك تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف، سوف في الحقيقة نعطي نبذه بسيطة عن كل هدف ثم نفصل فيما بعد حول طبيعة هذه الأهداف وكيف يمكن تحقيقها وهل هناك تعارض في تحقيق هذه الأهداف؟ يعني عندما يكون هناك سياسة مالية أو سياسة نقدية تهدف إلى تحقيق أحد هذه الأهداف هل سيكون على حساب الهدف الآخر؟

ننظر إلى الشاشة من خلال الشاشة نرى أن أهداف الاقتصاد الكلي كما هو مكتوب في الصورة التالية:

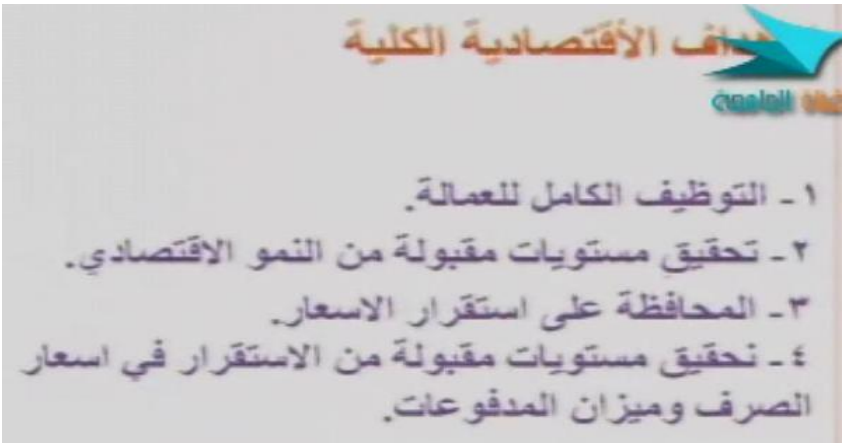

١ -**التوظيف الكامل للعمالة:** العمالة هي في الحقيقة الأساس الذي يعتمد عليه الاقتصاد فتسعي الحكومات لعمل كل ما في شانه من تعليم وتدريب وتأهيل القوى العاملة لأنها في الحقيقة هي ١. أساس النمو الاقتصادي إذا في الحقيقة الاقتصاد حقق هدف توظيف ما لديه من العمالة يعني في ذلك الحقيقة أن الاقتصاد في حالة رواج وفي حالة ازدهار أما إذا تعطلت بعض من موارد هذا الاقتصاد وكان هنا ك معدل بطالة مرتفعه هذا سيؤدي إلى إلحاق ضرر كبير في الاقتصاد أي أن معدلات مرتفعه من البطالة سوف يصاحبها ركود اقتصادي كبير أي أن هناك سيكون انكماش في الأنشطة الاقتصادية تحقيق هذا الهدف سوف يفسر القول في موضوع البطالة وقياس مفهوم البطالة وقياس البطالة وقياس الآثار السلبية للبطالة وهذا في الحقيقة هدف مهمة جدا.

٢ -**تحقيق مستويات مقبولة من النمو الاقتصادي :** طبعا النمو الاقتصادي يعتمد على ماذا ؟ يعتمد بالدرجة الأولى على عناصر الإنتاج المتاحة في الاقتصاد فإذا وظفت جميع العناصر وبأعلى كفائه ممكنة هذا سيؤدي في الحقيقة إلى أن معدلات النمو الاقتصادية سوف تتزايد وكثيرا ما نخشى في الحقيقة عندما يكون هناك نمو اقتصادي مرتفع،، كثيرا ما يصاحبه ارتفاع في

المستويات العامة للأسعار ولهذا نقول لا نهدف لتحقيق نمو اقتصادي مرتفع خوفا من وجود التضخم وإنما نقول الهدف هو تحقيق مستويات جيده من النمو الاقتصادي حتى نتلافى مشكله أو ظاهره التضخم.

٣ - **الهدف الثالث كما نلاحظ من خلال الشريحة:** المحافظة على استقرار الأسعار.. ما المقصود منها ! يعني في الحقيقة أن الاقتصاد الكلي يسعى إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادية جيده ولكن بدون تضخم أو على الأقل مستويات التضخ م تكون معقولة ونقصد بمعدلات التضخم هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار فالتضخم لا يعني ارتفاع في سعر سلعة معينة وإنما يعني في المجمل أسعار السلع ترتفع لهذا نقول المستوى العام للأسعار نقصد فيه متوسط الأسعار كافه السلع والخدمات الموجودة في الاقتصاد فأما ارتفاع سعر سلعة كم ا نناقشه في الاقتصاد الجزئي فهذا ليس معناه أنه يؤدي إلى التضخم قد يكون هناك ارتفاع في سعر سلعة يقابله انخفاض في سعر سلعة أخرى وهكذا أما لما يكون هناك ارتفاع عام للأسعار يعني أن المتوسط لأسعار السلع والخدمات الموجودة في الاقتصاد هو في الحقيقة في حاله ارتفاع إذاً ماذا نهدف؟نهدف في الحقيقة ألا يكون لدينا معدلات مرتفعه من التضخم لأن المعدلات المرتفعة من التضخم لها آثار سلبيه كبيرة على الاقتصاد وسنفصل القول حول ما هي أسباب التضخم وكذلك ما هي الآثار التي تقع إذا وجد التضخم نجد أن هناك السياسات الحكومية من عقليه ومالية تسعى إلى الحد أو كبح جماح التضخم، إذا كنا قلنا أن البطالة تعتبر مرض فالتضخم يعتبر مرض آخر وأيضاً نحاول نربط بين البطالة من جهة والتضخم من جهة أخرى لأن بما إنهما مرضين هل يمكن في الحقيقة نعالج واحد أو نعالجهما معا سنجد انه في الغالب عندما نقوم بعلاج أحد المرضين سيزداد المرض الأخر بمعنى إذا أردنا أن نحل مشكله البطالة سنجد انه في الغالب معدلات التضخم سوف ترتفع وإذا أردنا أن نعالج موضوع التضخم سيكون لدينا موضوع البطالة أو موضوع مرض البطالة سوف يتفاقم هذه العلاقة بين التضخم والبطالة تسمى بظاهرة منحنى فيليبس حيث يحكي علاقة عكسية بين معدلات التضخم ومعدلات البطالة أي أن ارتفاع معدلات البطالة سيكون مصحوبا بانخفاض عام للأسعار أي انخفاض التضخم.

٤ - **تحقيق مستويات مقبولة من الاستقرار في أسعار الصرف وميزان المدفوعات** إذا كان الاقتصاد وهذا هو الغالب في العصر الحاضر مفتوحا يعني ليس الهدف في الحقيقة استقرار الأسعار المحلية بل أيضا أسعار العملات يجب أن تكون مستقره لنتعامل مع العا لم الخارجي ونتاثر بما يحصل في العا لم الخارجي من خلال عمليه التصدير والاستيراد فالاقتصاد الكلي يسعى في الحقيقة إلى استقرار أسعار الصرف تكون أسعار الصرف مستقره أما إذا كانت أسعار الصرف متقلبة فهذا سيكون له آثار سلبيه كبيرة على الاقتصاد.. لأن معناها أن هناك صعوبة في عملية تقدير أسعار الصرف وستكون التكلفة التي يولدها في الحقيقة تقلبات سعر الصرف كبيرة جدا سوف يعرقل عمليه التصدير وعمليه الاستيراد فالهدف دائما أن تكون أسعار الصرف مستقره لا شك في مصلحه الاقتصاد المحلي ومصلحه الاقتصادية العالمي أيضا.

دائما عندما تكون أسعار الصرف غير مستقره ومتقلبة تجد أن العملة تفقد وظيفتها فنجد أن الدول التي تعاني من تضخم متصاعد.. تضخم جامح،، تحاول إنها تتخلص من عملتها وتحاول أن تحصل على العملات الصعبة لأن الاحتفاظ بالعملة التي في

الحقيقة أسعارها متقلبة بمعنى أنها تنخفض باستمرار.. الاحتفاظ فيها في الحقيقة سوف يفقدها قيمتها لأن القيمة الحقيقية منها سوف تقل وهذا حصل في كثير من الدول مثال الليرة اللبنانية في أوقات مضت نجد أن أسعارها تنخفض باستمرار بسبب تزايد المعروض النقدي منها .. فتدهورت قيمه الليرة وأصبح الناس لا يريدون الاحتفاظ بهذه العملة لأنها تفقد قيمتها فاستبدلوها في الحقيقة بالعملة الصعبة أيضا ميزان المدفوعات .. فاستقرار ميزان المدفوعات مهم ونقصد بميزا ن المدفوعات هو سجل لكافه المعاملات التي تجري بين دوله وبقيه دول العالم فنسجل في ميزان المدفوعات فنسجل فيه الصادرات والواردات وما نسميه بالميزان التجاري والتحويلات التي تأتي سواء من أو إلى مثلا العوائد التي يحصل عليها إفراد الشعب من الفوائد أو من أرباح الأسهم أيضا يسجل فيه عمليه الخدمات .. الخدمات تعتبر جزء لا يتجزأ من ميزان المدفوعات فالخدمات قد تكون تسجل في جانب الدائن أو المدين فكما أن عندنا سلع صادرات وواردات نفس الشيء الخدمات هناك صادرات وواردات فعندما تقدم خدمه يعني شركه من الشركات مثل شركه القطاع الاقتصادي المحلي تقدم خدمه للقطاع الخارجي وتأخذ مقابل ذلك فهذا لاشك انه يسجل في جانب الدائن لميزان المدفوعات لهذه الدولة كذلك أيضا عمليه حركه رؤوس الأموال يعني انتقال الأموال من أجل شراء سندات أو أسهم هذا أيضا يسجل في ميزان المدفوعات . فعمليه استقرار ميزان المدفوعات يعتبر مهم جدا لأنه إذا كان هناك في الحقيقة عمليه عجز في ميزان المدفوعات سيكون هناك ضغط على العملة المحلية بالانخفاض معنى ذلك عجز يعني أن جانب المدين أكبر من جانب الدائن بمعنى انك تشتري سلعا وخدمات أكبر من ما تبيع فلاشك هذا سيؤدي إلى عمليه سحب العملة الصعبة الموجودة لديك فهذا ضغط في الحقيقة على ميزان المدفوعات وبالتالي على العملة المحلية في الانخفاض وهو ما نسميه (Devaluation of The currency) يعني تخفيض قيمه العملة فعمليه استقرار ميزان المدفوعات وعملية استقرار أسعار العملات لاشك يعتبر مهم وهدف من أهداف الاقتصاد الكلي.

ثم ننتقل ونفصل القول في موضوع العمالة الكاملة. كيف تحقيق هذا الهدف ؟ كيف نقيس البطالة؟ ماذا يترتب على وجود هذه البطالة؟ ما هي الآثار السلبية لوجود هذه البطالة؟ ننتقل إلى الشريحة:

نجد التوظيف الكامل للعمالة هنا:

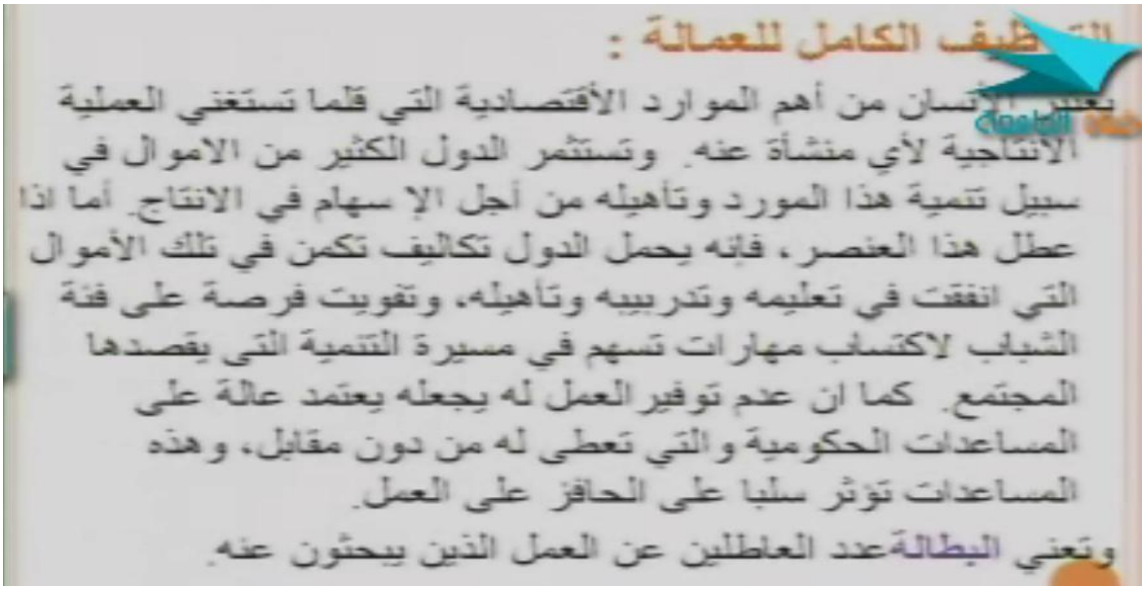

عندما يكون العامل عاطلا يعني غير عامل فهو في الحقيقة يحتاج إلى مصروف فالدولة في الحقيقة تسن قوانين تعوض عن البطالة وهذه التعويضات عن البطالة لتضمن استمرار هذا الشخص يعيش سليما وخلال هذه الفترة يبحث عن عمل فعمليةٍ تعويض البطالات لاشك أنها تكلف ميزانيات الدول الكثير من الأموال وكلما طالت فترة البطالة كلما تزايد ت التكاليف على الحكومة ولهذا الحكومة تضع قوانين معينة بحيث أن هذه تعويضات البطالة لا تستمر طويلا لأنها إذا استمرت طويلا فالشخص سيتقاعس ويتكاسل عن العمل وبالتالي يقبل هذه التعويضات وإن كانت بسيطة وبالتالي لا يكون هناك دافع ولا حافز من أجل البحث عن العمل ولهذا القوانين تحاول أن تضع فترة محدودة لهذه التعويضات حتى أن الأشخاص لا يحبذون التقاعس وعدم البحث عن عمل إذاً هذا من الآثار السلبية للبطالة وهي المبالغ التي تدفع للعاطلين عن العمل " تعويضات البطالة " طيب البطالة ماذا تعني؟ إذا أردنا أن نعرف ما هي البطالة، البطالة هي عدد العاطلين عن العمل والذين يبحثون عنه أولاً هم العاطلين عن العمل والشرط الثاني هو يبحثون عن العمل .. أما إذا كانوا لا يبحثون عن العمل متقاعسين هؤلاء لا يعتبرون من ضمن البطالة. ولهذا عندما سنأتي لكيف نقيس البطالة نجد أن البطالة فقط عندما نريد أن نحسبها.. نحسبها من عدد الأشخاص العاطلين والذين لديهم رغبه ويبحثون عن فرص عمل لهم.

ننتقل إلى قياس معدل البطالة انظر إلى الشريحة قياس البطالة:

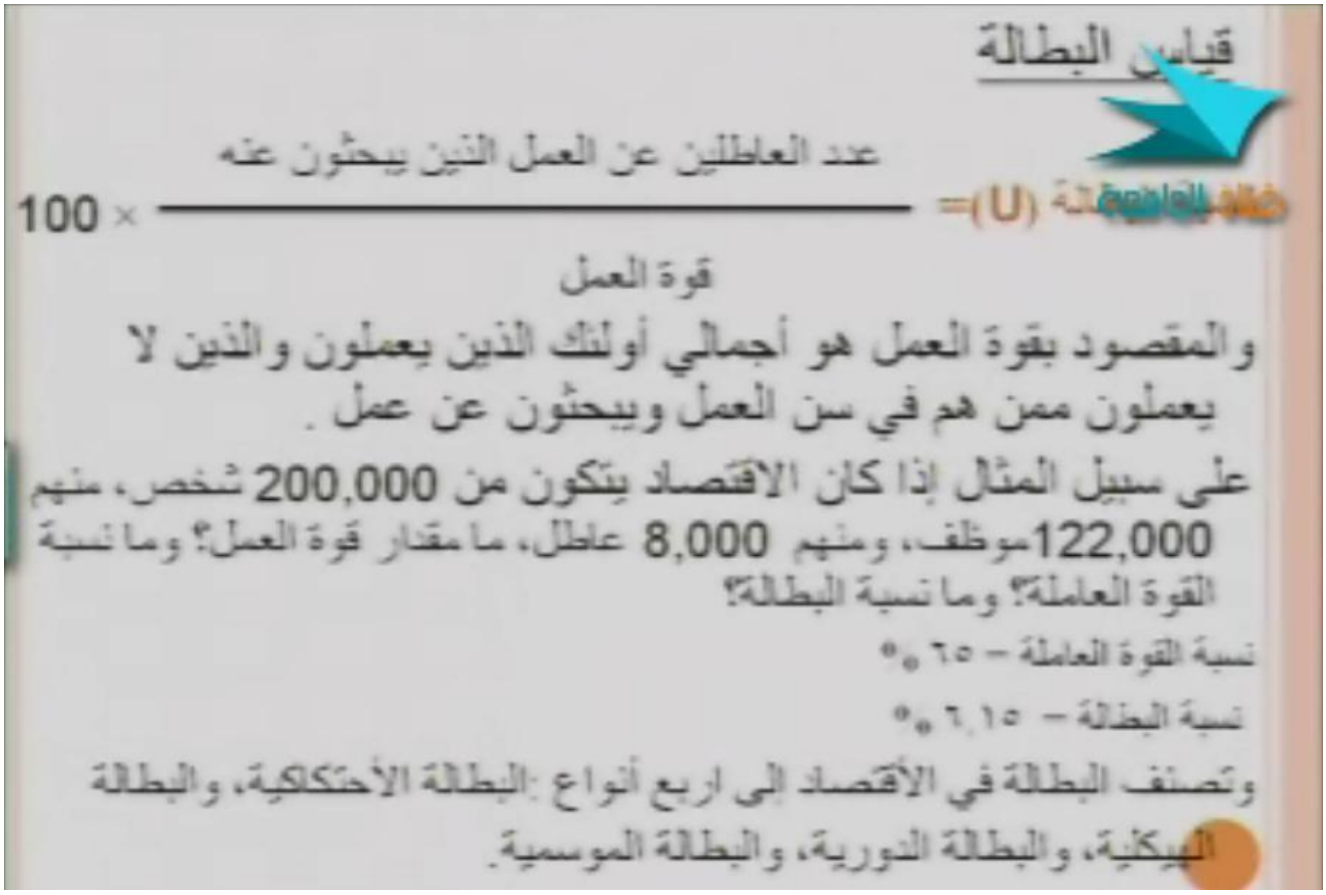

مثال :إذا كان الاقتصاد يتكون من ٢٠٠،٠٠٠ شخص منهم ١٢٢،٠٠٠ موظف ومنهم ٨٠٠٠ عاطل ما مقدار قوة العمل؟ وما نسبه القوة العاملة؟ وما نسبه البطالة؟

القوة العاملة نأخذ عدد الموظفين + عدد العاطلين عن العمل

القوة العاملة = ١٢٢،٠٠٠ + ٨٠٠٠ = ١٣٠،٠٠٠.. هذه القوة العاملة أما إذا أردنا نسبه القوة العاملة؟

نقسم القوة العاملة على عدد الشعب (السكان)= ٢٠٠،٠٠٠/ ١٣٠،٠٠٠ = ٦٥%

لحساب نسبه البطالة: (عدد العاطلين عن العمل أو الذين يبحثون على عمل)مقسوم على قوة العمل = ١٣٠،٠٠٠/ ٨٠٠٠ = ١٥،٦ %

سنقسم في الحلقة القادمة أقسام البطالة وهنا نختم الحلقة.

المحاضرة ٢٤

سنتحدث عن أنواع البطالة، وتصنف البطالة في الاقتصاد إلى أربعة أنواع: البطالة الاحتكاكية، والبطالة الهيكلية، البطالة الدورية، والبطالة الموسمية. و سنفصل كل نوع على النحو التالي:

أولا/ البطالة الاحتكاكية (Frictional Unemployment):

تنتج عن ظروف تمر بها أسواق العمل نظرا للتغيرات الديناميكية التي يتعرض لها الاقتصاد، إذ يصبح بعض العمالة في طور تغيير ووظائفهم، فيصبحوا عاطلين عن العمل لبعض الوقت. فعندما تغلق بعض المنشآت أبوابها، أو تخفض حجم نشاطها، ينعكس ذلك على حجم العمالة الأمر الذي يفضي بتعطيل البعض عن العمل، والبحث عن وظائف بديلة. والبطالة الاحتكاكية تعني وجود وظائف شاغرة في الاقتصاد ولكن لا يعرف الراغبون في العمل أين مكان وجودها. وهذا يعني وجود فجوة بين العمالة والوظائف نتيجة غياب المعلومات عن الوظائف ومكان توفرها. والحل لهذا النوع من البطالة هو توفير المعلومات الكافية وإتاحتها بأقل تكلفة ممكنة وبسرعة فائقة.

إذاً البطالة الاحتكاكية يوجد لدينا وظائف ويوجد لدينا من يطلب العمل ويوجد لدينا من يعرض العمل، لكن المشكلة عدم وجود المعلومات الكافية لكلا الطرفين فالعمال لا يعرفون أين العمل موجود، هم يرغبون في العمل لكنهم لا يعرفون أين يوجد، نفس الشيء بالنسبة للشركات هي تتطلب عمال لكنها لا تعرف أين مكانهم، فعملية توفر المعلومات تعتبر ضرورة أساسية في تقليص معدلات البطالة فإذا أردنا فعلا أن نقلص البطالة الاحتكاكية يجب في الحقيقة أن تكون المعلومات متاحة للشركات وكذلك للأشخاص الذين يرغبون في العمل فإذا كان في الحقيقة المعلومات متاحة الشخص سيعرف أين سيجد العمل هناك إعلانات مستمرة هناك في الحقيقة توضيح للفرص العمل متاحة من قبل الشركات والمنشات نجد في الحقيقة أن هذه العملية سوف تؤدي إلى تقليص عدد البطالة الاحتكاكية الشخص في الحقيقة.. ألا إنسان عاطل في مكان معين ووجدت إعلان أن العمل متوفر في مكان ما بسرعة سألتحق بهذا العمل، أما إذا لم تكن هناك معلومات متاحة فسأجلس في الحقيقة شهر أو شهرين سنة أو سنتين وأنا لا أعرف أين العمل هو موجود ولكن لا أعرف أين مكانه فعملية توفر المعلومات هذا سيقلل في الحقيقة من البطالة الاحتكاكية.

والحل لهذا النوع من البطالة هو توفير المعلومات الكافية وإتاحتها بأقل تكلفة ممكنة وبسرعة فائقة.

ثانيا/ البطالة الهيكلية (Structural Unemployment):

البطالة الهيكلية تنتج عن عدم تناسب المهارات والقدرات التي تملكها العمالة مع متطلبات سوق العمل. ولمواجهة هذا النوع من البطالة لابد من إعادة تدريب وإعادة تأهيل العاطلين عن العمل، وذلك بهدف تأهيلهم لتلبية احتياجات سوق العمل للعمالة ذات خصائص مختلفة عما سبق.

إذاً البطالة الهيكلية يوجد طلب على العمل ويوجد عرض للعمل، لكن المشكلة ما هي؟ المشكلة أن الطلب على العمل

في تخصصات ومهن معينة، والعمال تأهيلهم تأهيل آخر بمعنى أنهم لا يستطيعون أن يقوموا بما ترغبه المنشات منهم إذاً هناك فجوة بين المنشات وبين من يعرض العمل الذين هم العمال، المنشات تطلب مهن معينة والعمال الذين هم عاطلين عن العمل لديهم تخصصات أخرى لا تلبي رغبة المنشات، فهنا هذه الفجوة نحتاج إلى أن نقوم بإعادة تأهيل هؤلاء العمالة لأجل في الحقيقة أن يتناسبوا مع متطلبات الشركات، وفي بعض الأحيان عملية إعادة تأهيلهم سهلة تحتاج إلى وقت قصير، ولكن في بعض الأحيان قد تحتاج إلى وقت طويل وبالتالي يتعذر في الحقيقة إعادة تأهيلهم، أما إذا كان مجرد في الحقيقة هم قريبين إلى ما تحتاجه المنشاة ولكنهم يحتاجون إلى دورة شهرين أو ثلاثة أشهر أو ستة أشهر هذي أمرها سهل لكن إذا كان في الحقيقة ما تطلبه المنشات والشركات هو في تخصصات بعيدة عن تخصصاتهم وتأهيلهم فتحتاج إلى فترة طويلة من الإعداد في مثل هذه الأحوال يجب في الحقيقة أن تهتم الجامعات والمعاهد المتخصصة في تخريج الطلاب حسب حاجة سوق العمل فليس من المنطق اقتصاديا أنني أقوم بتخريج تخصص معين والسوق ممتلئة منه، ليس عليه طلب ربما حتى ولا بعد خمس سنوات فهذا يعتبر إهدار للموارد الاقتصادية فيجب في الحقيقة أن يكون هناك تعاون وتكاتف بين الجامعات والمعاهد المتخصصة مع وزارة العمل من أجل أن يكون هناك تلبية لحاجة السوق بمعنى دراسة السوق يحتاج إلى ماذا؟، ما التخصصات التي يحتاج إليها السوق؟

والجامعات تركز على هذه الجوانب فليس من المنطقي بل أنه إهدار للموارد أن تقوم الجامعات في تخريج الأعداد الكبيرة من الطلاب وهم في الحقيقة لن يجدوا عمل في تخصصهم، إذاً للحد من البطالة الهيكلية لا بد في الحقيقة أن نعتني بعملية التدريب والتأهيل والتعليم التي تناسب حاجة السوق فندرس السوق يحتاج إلى ماذا؟ ثم نركز على عملية التدريب والتأهيل المناسبة.

ثالثا/ البطالة الدورية (Cyclical Unemployment):

ويقصد بها العمالة التي تصبح عاطلة عن العمل نتيجة تغيرات دورية تنتج في الطلب على المنتجات، كأن يتناقص الطلب من قبل المستهلكين أو المستثمرين أو القطاع الحكومي أو من مزيج منهم. نحن نعرف مكونات الطلب الكلي هو الطلب الاستهلاكي والطلب الاستثماري والطلب الحكومي وكذلك صافي الصادرات فهذا في الحقيقة إذا انخفض أحد هذه المكونات الأربعة يعني انخفض الطلب الحكومي أو انخفض الطلب الاستهلاكي أو الطلب الاستثماري هذا سيولد انخفاض في الأنشطة الاقتصادية وسيتولد لدينا ما يعرف بالبطالة الدورية لهذا لو عدنا للوراء قليلا عندما تكلمنا عن الدورة الاقتصادية نجد أن الأسباب التي تؤدي إلى انخفاض الأنشطة الاقتصادية والركود الاقتصادي هذا سيولد ما نسميه البطالة الدورية وعندما يكون هناك انتعاش في الدورة الاقتصادية البطالة الدورية سوف تتقلص أي انخفاض الطلب الكلي سيولد مثل هذا النوع من البطالة الدورية وارتفاع الطلب الكلي سيقلل من البطالة الدورية، إذاً البطالة الدورية مرتبطة بالطلب الكلي هل الطلب الكلي في الحقيقة في حالة انخفاض ستتولد البطالة الدورية وإذا الطلب الكلي في حالة تزايد البطالة الدورية ستتقلص.

إذاً كما نلاحظ في الشريحة نجد أن تناقص الطلب قد يكون بتناقص الطلب من قبل المستهلكين أو المستثمرين أو القطاع الحكومي أو من مزيج منهم، وذلك مقارنة بالطاقة الإنتاجية للمنشأة. ومن أسمى الأمثلة على هذا النوع من البطالة ما يتجلى في سوق العمل نظير مرور الاقتصاد بالدورة الاقتصادية. فتناقص الطلب والإنفاق خلال مرحلة الركود والانكماش، يؤدي إلى تناقص الطلب على العمالة الأمر الذي يؤدي إلى فقدان عدد من العمالة وظائفهم، في حين أن الطلب عليهم سوف يزداد عندما يدخل

الاقتصاد الانتعاش والتوسع ضمن الدورة الاقتصادية.

إذاً يمكن القول بأن البطالة الدورية (Cyclical Unemployment) تكون موجودة أو تتولد من خلال ما يحصل من الاضطرابات في الطلب الكلي عندما يكون هناك انخفاض في الطلب الكلي سنجد أن البطالة الدورية معدلاتها سوف تزيد وعندما يكون الطلب الكلي في حالة انتعاش وتتصاعد متزايد هنا البطالة الدورية سوف تقل هذا هو النوع الثالث من البطالة.

رابعا/ البطالة الموسمية (Seasonal Unemployment):

بخلاف البطالة الدورية التي ترتبط بالدورة الاقتصادية، فإن بعض القطاعات الاقتصادية ذات صبغة بحيث تنشط في مواسم معينة وتهدأ في أخرى، الأمر الذي ينعكس على حجم العمل وإعداد العمالة فيها ومن الأمثلة على هذا قطاع الزراعة.

نجد في الحقيقة أن قطاع الزراعة هناك مواسم يزيد فيها بعض الإنتاج الزراعي وبالتالي هناك حالة ماسة إلى توظيف المزيد في قطاع الزراعة وبعد مرور فترة والحصول على جني الثمرات نجد أن هناك بطالة للعمال الذين يعملون في القطاع الزراعي. هناك بعض التساؤلات حول موضوع البطالة، فمن الصعب تحديد ما إذا كان شخص ما هو حقا يبحث عن عمل من أجل التمييز من الذين يعانون من البطالة والذين ليسوا في قوة العمل، فنحن قلنا قبل قليل أن العامل المحبط الذي بحث عن عمل في فترة ولكنه لم يجد عملا أحبط فبالتالي توقف عن البحث عن عمل، هل هذا يعتبر عاطل هل نسجلهم من ضمن عدد البطالة؟ طبعا لا، هذا لا يسجل ضمن عدد البطالة لأنه الآن خرج من القوة العاملة والقوة العاملة هم عدد الأشخاص الذين يعملون موظفين والأشخاص الذين لا يعملون لكنهم يبحثون عن عمل أما هذا النوع في الحقيقة الذي هو الشخص المحبط يعتبر خرج عن القوة العاملة ولا يحسب ضمن البطالة. إذاً: من الصعب تحديد ما إذا كان شخص ما هو حقا يبحث عن عمل، من أجل التمييز بين الذين يعانون من البطالة، وأولئك الذين ليسوا في قوة العمل. إذاً هل العامل المحبط يعتبر من ضمن البطالة؟ الجواب لا.. لا يعتبر من ضمن البطالة فهو أصلا ليس من ضمن القوة العاملة لأنه توقف عن البحث عن العمل.

هل الذي يعمل بعض الوقت part time ويرغب العمل كامل الوقت يعتبر عاملا عاطلا؟

أيضا من الصعوبة التفريق بين العامل والعامل الغير مستغل Underutilized عندنا الآن بعض الأشخاص يعملون part time أي بعض الوقت وهناك أشخاص يعملون ربما كل الوقت لكنهم لم يُستَغلوا الاستغلال الأمثل كأن يكون مثلا هو في تخصص معين ونستخدمه في مجال ليس له أي صلة بتخصصه هل استغليته استغلال أمثل؟ بكل تأكيد لا، فمثل هؤلاء.. الشخص الذي يعمل عمل جزئي لكن رغبته إنه يعمل عمل كامل والشخص الآخر الذي يعتبر Underutilized لم يستغل ولم يُوظف التوظيف الذي يتناسب مع قدراته وإمكانياته هذا.. هل يعتبر في الحقيقة عاطل عن العمل؟ سنجد في الحقيقة أن عند عملية حساب البطالة هناك صعوبة أن حسبناه من ضمن البطالة فهذا يعتبر مقياس غير دقيق هل يعمل عمل جزئي؟ هو يرغب بالعمل الكامل لكنه لم يجد، والشخص الآخر الغير مستَغل وغير موظف التوظيف الجيد الذي يتناسب مع قدراته وإمكانياته، إذاً هذه من ضمن العقبات والمشاكل التي تواجهنا عند حساب البطالة.

أيضا من الصعب رسم خط فاصل بين البطالة الاحتكاكية والهيكلية، هل العاملين في "الاقتصاد القديم" قادرين في العثور على وظائف في "الاقتصاد الجديد "؟ عندنا يوجد اقتصاد قديم واقتصاد جديد، الاقتصاد القديم يحتاج إلى مؤهلات معينة وتدريب

معين لما يكون عندنا اقتصاد جديد أو تطور في صناعة جديدة فنأخذ مثلا عملية القفزة.. أول كانت هناك طباعة عبر الآلات اليدوية والطباعة العادية وكان هناك أشخاص متخصصين في الطباعة هؤلاء الآن في الاقتصاد القديم، أما الاقتصاد الحديث استخدام الحاسب طبعا فالأشخاص القدامى هؤلاء إذا أرادوا أن يلتحقوا بالاقتصاد الجديد لا بد أن يعاد تأهيلهم حتى يستطيعوا أن يستخدموا الحاسب ويمارسوا عملية الطباعة بشكل منظم وجيد من خلال الحاسب الآلي وهذا يحتاج إلى إعادة تأهيل، فمثلا ليس هناك طلب على الطابعين لطباعة الآلات القديمة لكن هناك طلب على الذين يعملون على الحاسب الآلي بكفاءة فهنا الآن نجد أن موضوع البطالة الهيكلية.. فيه طلب للذين يعملون في الحاسب الآلي ولكن ليس هناك طلب على الأشخاص الذين يعملون على آلات الطبع القديمة، إذاً هناك فجوة بين الطلب وبين العرض إذا أردت أنني الغي هذه الفجوة لابد أني أقوم بإعادة تأهيل هؤلاء الأشخاص الذين تمرسوا وتعلموا على الطباعة العادية فلابد أن أعطيهم دورات تأهيلية لأجل أن يستطيعوا أن يعملوا على الحاسب الآلي بالكفاءة التي تريدها المنشآت، إذاً هنا نلاحظ البطالة الهيكلية موجودة، الطلب من قبل المنشات على وظائف معينة عندنا عاطلين لكن التخصص ليس متطابق، فبالتالي لابد من عملية إعادة التأهيل من أجل أن نسد الفجوة بين عملية المطلوب وبين مؤهل الأشخاص الذين يرغبون في العمل.

المحاضرة ٢٥

المعدل الطبيعي للبطالة:

عندما يكون الاقتصاد عند مستوى العمالة الكاملة فان معدل البطالة ليس مساويا للصفر، بل يعني أن معدل البطالة يساوي المعدل الطبيعي للبطالة. والمعدل الطبيعي للبطالة يتكون من البطالة الاحتكاكية والهيكلية. وهي البطالة التي توجد عند تساوي الناتج المحلي الإجمالي الفعلي مع الناتج المحلي الإجمالي الكامن (ونقصد بالإنتاج المحلي الإجمالي الكامن يعني اللي يقيس الطاقة الإنتاجية للاقتصاد يعني مقدرة الاقتصاد.. كم مقدوره في إنتاج السلع والخدمات فإذا وصلنا إلى الطاقة الإنتاجية نقول وصلنا إلى الإنتاج الكامن). وهذا يعني لا وجود للبطالة الدورية، أي أن معدل البطالة الطبيعي هو الذي يكون عند معدل البطالة الدورية مساويا للصفر فعندما يكون معدل البطالة الدورية مساويا للصفر صرنا في الحقيقة عند المعدل الطبيعي للبطالة.

عندما يكون معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي منخفضا بالنسبة لاتجاه الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي طويل الأجل، فان معدل البطالة الفعلي يفوق المعدل الطبيعي للبطالة، وبناء على ذلك ترتفع البطالة الدورية. يعني عندنا الطاقة الإنتاجية للاقتصاد محدودة فإذا كان الاقتصاد في الحقيقة يسجل معدلات إنتاج حقيقي أقل من الطاقة الإنتاجية أو الإنتاج الكامن هنا نجد أن البطالة في الحقيقة ستتولد سيكون عندنا بطالة دورية. أما إذا استمر النمو الاقتصادي سريعا جدا، فأن معدل نمو الاقتصاد سوف يتجاوز مستوى الإنتاج الطبيعي والبطالة الدورية ستنخفض.

طيب الآن البطالة الطبيعية كيف نعمل على تخفيضها؟ مثلا إذا قلنا البطالة الطبيعية في أمريكا بين ٤ و٥.٥ وهي أوربا بين ٧ و١٠ بالمائة.. هذي تعتبر معدلات طبيعية للبطالة ومقبولة... لماذا تختلف معدلات البطالة الطبيعية وكيف نستطيع أن نخفضها؟

لتخفيض معدل البطالة الطبيعي...لابد من إحداث تغييرات هيكلية تشمل:

١. تحسين انتقال العمال من خلال نظام معلومات أفضل تربط بين سوق العمل.

إذا نتذكر أن البطالة الاحتكاكية سبب وجودها هو في الحقيقة غياب المعلومات بمعنى أن العمال ليس لديهم معلومات كافية.. أين تقع أماكن الوظائف الشاغرة فرقم واحد تحسين انتقال العمال من خلال نظام معلومات أفضل تربط بين سوق العمل. هذي ستؤدي إلى تخفيض البطالة الاحتكاكية.

٢. تطوير مستوى التدريب والتعليم المهني.

تطوير مستوى التدريب والتعليم المهني بما يتناسب مع حاجة سوق العمل هذا لأجل تخفيض معدلات البطالة الهيكلية.

٣. تقليل التمييز في التوظيف بأشكاله المختلفة.

التمييز طبعا سواء كان بالتمييز بين الرجل والمرأة وفي بعض الأحيان يكون هناك تمييز حسب اللون كما في أمريكا ضد السود فأحيانا مؤهلات الشخص الأسود تفوق مؤهلات الأبيض ويقوم صاحب العمل بتوظيف الأبيض ويهمل أو لا يوظف الأسود.. في حال إلغاء التمييز في التوظيف هذا سيؤدي إلى تقليص معدلات البطالة الطبيعية.

٤. التخلص من الحد الأدنى للأجور.

طبعا الحد الأدنى للأجور .. لما أضع حد أدنى للأجور يعني أنني لن أوظف شخص بأقل من الأجر الذي قامت الدولة بوضعه .. قد يكون في الحقيقة هناك طلب على العمال ولكن المنشأة لا تستطيع دفع الحد الأدنى للأجور ، فإذا كان مثلا الحد الأدنى للأجور ٢٠٠٠ ريال والمنشأة لا تستطيع دفع إ لا ١٥٠٠ ريال هذا في الحقيقة سيؤدي إلى أن المنشأة تحجم عن التوظيف وبالتالي سيكون عندنا بطالة بسبب الحد الأدنى للأجور .. الحد الأدنى ٢٠٠٠ وأنا ما استطيع في الحقيقة أن أوظف إلا بأجر أو مرتب بـ ١٥٠٠ ريال هنا في الحقيقة المنشأة سوف لن توظف أحد والشخص سوف سيتمر عاطلا وهذا يؤدي إلى تزايد معدلات البطالة،، الحد الأدنى للأجور في الحقيقة يساهم أو يؤدي إلى تزايد معدلات البطالة الطبيعية فلأجل تخفيض معدلات البطالة الطبيعية لابد في الحقيقة أن تقوم الحكومات أما بتخفيض معدلات الحد الأدنى للأجور أو إلغائها.. لاشك طبعا أن الحد الأدنى للأجور له مزايا وسلبيات من سلبياته كما قلنا أنه سوف يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة الطبيعية.

٥. تحرير التجارة من كافة القيود.

أيضا لأجل تخفيض معدل البطالة الطبيعي يجب تحرير التجارة من كافة القيود (المقصود هنا بالتجارة التجارة الدولية) يعني إلغاء كافة الجمارك مثلا فإذا خفضت في الحقيقة معدلات الجمارك أو ألغيت يعني أن هناك حرية تامة لانسياب السلع بين الدول وبالتالي هذا سيقلل من معدلات البطالة الطبيعية لأنه لو كان هناك اقتصاد معين يعتمد بشكل رئيسي على التصدير فإذا كان هناك عقبات كبيرة أمام التصدير المنشأة لا تستطيع أن تتوسع في الإنتاج وبالتالي سيكون هناك عاطلين عن العمل أما إذا ألغيت كافة القيود التي تعترض انسياب السلع بين الدول ،، هنا هذه الشركة تستطيع أن تتوسع لأنها تستطيع أن تصدر وببساطة ما تريد تصديره وبالتالي تستطيع أن توظف المزيد من العمال وبالتالي معدلات البطالة الطبيعية سوف تنخفض.

إذاً هذه الأسباب أو العوامل الخمسة يمكن أن تقلص من معدلات البطالة الطبيعية . وكما اشرنا قبل قليل البطالة الطبيعية تختلف من دولة إلى أخرى فعلى سبيل المثال في الولايات المتحدة الأمريكية تقدر البطالة بين ٤% و٥.٥% بينما في أوربا بين ٧% و١٠%،، لاحظ أن معدلات البطالة الطبيعية في أوربا كبيرة لماذا؟

طبعاً هذا يعود إلى أسباب كما ذكرنا العوامل الخمسة في اختلاف بين أوربا وأمريكا فنجد مثلا نقابات العمال في أوربا لها مقدرة أكبر، عملية الحد الأدنى للأجور في أوربا معدلاته مرتفع ة يعني تحاول النقابات العمالية إنها تحمي معدلات الحد الأدنى للأجور هذه العوامل جعلت معدلات البطالة الطبيعية في أوربا مرتفعة.

العلاقة بين التضخم والبطالة:

هناك ما يسمى بمنحنى *فلبيس* وهو يحكي علاقة عكسية بين معدلات البطالة ومعدلات التضخم فإذا أردت أن تحارب وتكافح التضخم يجب أن تكون على استعداد لقبول معدلات مرتفعة من البطالة وفي المقابل إذا أردت أن تخفض معدلات البطالة يجب

أن تكون على استعداد لقبول معدلات مرتفعة من التضخم فعملية علاج أحد المرضين سيكون على حساب المرض الآخر . عندما يكون الاقتصاد في حالة رواج، فإن معدلات البطالة منخفضة، وسوف تجد الشركات صعوبة في توظيف العمال، بل أن المنافسة بين الشركات سوف تؤدي إلى إحداث زيادات في الأجور يتبعها زيادات في الأسعار أي أن الرواج المتزايد سوف تحدث ارتفاعا عاما في الأسعار بالنسبة للاقتصاد بأكمله أو التضخم.

منحنى فيليبس (Phillips curve) استهداف تخفيض التضخم، سوف يكون على حساب القبول بمعدل أعلى من البطالة في حين أن السعي لتقليل معدلات البطالة سوف يكون على حساب القبول بمعدلات عاليه للتضخم. التضخم يحدث فقط عندما يقع الاقتصاد قريبا من الطاقة الإنتاجيّ حيث يبدأ معدل التضخم في الارتفاع وذلك بسبب الفجوة الإنتاجيّ وهي الفجوة بين المستوى الفعلي للناتج المحلي الإجمالي والطاقة الإنتاجيّ. إذا كان المستوى الفعلي أكبر من الطاقة الإنتاجيّ التضخم يتصاعد.

إذاً نتذكر عند كنز .. عندما كان الكساد العظيم كان هناك معدلات البطالة مرتفعة جداً (فربما أنها تجاوزت ٣٠%) هنا الاقتصاد يعمل بأقل من ثلثي طاقته فأقترح للخروج من هذه المشكلة ،، *تحفيز الطلب الكلي* ،، إذا حفزنا الطلب الكلي سيستجيب الإنتاج وبالتالي معدلات البطالة سوف تنخفض في ذلك الوقت لم تكن في الحقيقة مستويات الأسعار (أو الارتفاع في المستوى العام للأسعار) بشكل أي مشكلة بحكم أن الاقتصاد في الحقيقة بعيد عن مستوى التوظف الكامل .. أما إذا كان الاقتصاد قريب من مستوى التوظف الكامل فهنا مشكلة التضخم ستكون في الحقيقة مؤثرة ، فنحن إذا كنا نتكلم في فترة الكساد العظيم عن نسبة ٣٠ أو ٣٣ % من البطالة،، لكن لما يكون عندنا مثلا ١٠% بطالة نجد في الحقيقة .. نعم عندما يكون هناك تحفيز للطلب الكلي لأجل تقليل معدلات البطالة ستبداء في الحقيقة عملية التأثير معدلات التضخم فإذا كان عندنا مثلا البطالة ١٠% والتضخم ٥% هذي نقطة البداية ورأت الدولة مثلا أن معدلات البطالة مرتفعة وبالتالي هي تريد أن تسعى لأجل تقليص هذا المعدل. استخدمت سياسات تحفيزية سواء سياسة مالية توسعية أو سياسة نقدية توسعية هنا الطلب الكلي سيزيد إذا زاد الطلب الكلي الإنتاج أيضا سيستجيب للطلب الكلي وسيزيد وبالتالي سيكون هناك توظيف المزيد من العمال أي أن معدلات البطالة سوف تنخفض فض طيب .. إذا انخفضت معدلات البطالة سنجد أن الاقتصاد الآن بداء في حالة رواج والمستوى العام للأسعار يبداء في الارتفاع فنحن نجحنا في تخفيض معدلات البطالة من ١٠% إلى ٨% مثلا لكن في المقابل نجد أن التضخم ازداد من ٥% إلى حدود ٧% فنحن عالجنا موضوع البطالة ولكن عل ى حساب تزايد أو ارتفاع معدلات التضخم . إذاً هذه ظاهرة منحنى فيلبس الذي يحكي علاقة عكسية بين البطالة والتضخم.

هناك من يرى أن التضخم بعد الحرب العالمية الثانية يعود لأسباب ليس منها ارتفاع الطلب وإنما بسبب تزايد قوة النقابات العمالية وتعاظم القوى الاحتكارية الصناعية مما يؤدي إلى خفض المنافسة السعريّ أما الآن فان التغيير الكبير في التكنولوجيا وانحسار قوة النقابات العمالية والخصخصة (الخصخصة هي بيع الحكومة لبعض مشروعاتها إلى القطاع الخاص فانتقلت الملكية إلى القطاع الخاص) وتزايد المنافسة من الاقتصاديات الناشئة يساعد على الحد من التضخم، أي في الوقت الحاضر يمر العالم الغربي بمرحلة جديدة من استقرار الأسعار.

محاضرة ٢٦

توقفنا عند موضوع: الآثار السلبية للبطالة . تعتبر البطالة مرض، وكلما زادت معدلات البطالة زادت حدة المرض . **ماهي الآثار**

السلبية للبطالة؟ نوجز بعضها:

١ – تناقص الإنتاج والدخل : النمو الاقتصادي يعتمد على عوامل عديدة كالتكنولوجيا والاختراعات والابتكارات ومعدل نمو رؤوس الأموال، وكذلك على نوعية العنصر البشري ومهاراته ودرجة تعليمه . فإذا تعطل توظيف العمالة المدربة والمتعلمة فإن هذا يؤدي إلى فقدان إنتاج كان يمكن الحصول عليه لو وظفت هذه الطاقة البشرية.

٢ – أن الزيادة في معدلات البطالة تؤدي إلى تراجع الطلب في الاقتصاد، وذلك نتيجة تناقص مستويات الدخل وهذا سيعود سلباً على مستوى الدخل مرة أخرى.

٣ – أن إيرادات الموازنة الحكومية سوف تتأثر سلباً بسبب البطالة من جانبين:

- أحدهما تراجع مستويات التوظيف يؤدي إلى تخفيض حصيلة الضريبة . أي أن إيرادات الميزانية ستنخفض وسيتولد العجز أو أن العجز يتزايد.
- انخفاض الإنتاج وتزايد البطالة يعني تزايد النفقات الحكومية الخاصة بمدفوعات التحويلات (تعويضات البطالة ومدفوعات الضمان الاجتماعي)، وهذا يؤدي إلى تزايد العجز في الميزانية الحكومية.

٤ – الأبعاد السياسية والأمنية والاجتماعية للبطالة . مع تزايد معدلات البطالة تتزايد الجرائم، ومعالجة البطالة تقلص من معدلات الجرائم.

٥ – البطالة تُحمل الدول تكاليف تكمن في تلك الأموال التي أنفقت في تعليم وتدريب وتأهيل العاطلين عن العمل.

٦ – أن طول فترة البطالة تُفقد العمال مهاراتهم وبالتالي تزيد فترة بطالتهم.

النمو الاقتصادي Economic Growth

أهداف الاقتصاد الكلي تحقيق مستويات مقبولة من النمو الاقتصادي . ولم يقل تحقيق مستوى نمو مرتفع، لأنه كما قلنا النمو المرتفع كثيراً ما يصاحبه تضخم وهو غير مرغوب فيه خاصة إذا وصل إلى معدلات عالية . أما وجود تضخم بحدود معقولة فلا بأس به حيث النمو الاقتصادي كثيرا ما يصاحبه تضخم. ويرجع الاقتصاديون النمو الاقتصادي إلى عوامل (شروط) عدة:

١ – زيادة التراكمات الرأسمالية Capital Accumulation: لو كان عندك سلعة رأسمالية وهذه السلعة عنصر من عناصر الإنتاج المهمة سوف يوظفها العامل في الإنتاج وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي.

٢ – الاستثمار في الموارد البشرية Human Capital Investmet: ونقصد به التعليم والتدريب واكتساب المهارات . ونجد كثيراً من الدول تهتم بالعنصر البشري –ويسمى بـ(رأس المال البشري)– بتعليمهم وتدريبهم حيث ذلك يؤدي إلى معدلات نمو عالية . إذا قامت الدول بتدريب وتعليم مواطنيها فهذا يعتبر إنجاز كبير سيؤدي إلى تحقيق معدلات نمو عالية للاقتصاد. إذار قارنّا بين العمال لديهم تدريب عالي وعمال ليس لديهم تدريب فسنجد فرق كبير . نجد كثير من الدول الناشئة والتي تحقق معدلات نمو عالية كالصين والهند الاستثمار في العنصر البشري لديها مهم، مما جعلها تنهض اقتصاديا وتحقق معدلات عالية من النمو. ونجد الآن في وقت الأزمة العالمية ونحن في منتصف ٢٠٠٩ أن الأزمة العالمية أدت بكثير من الاقتصاديات إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادية سلبية (يعني انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي) بينما هذه

الدول الناشئة كالهند والصين والبرازيل تحقق معدلات نمو إيجابية ومرتفعة، فالاستثمار في العنصر البشري يعتبر عامل مهم وأساسي في تحقيق معدلات نمو اقتصادية عالية.

٣ - إعادة توظيف الموارد للاستخدامات الأفضل Re-allocation of Resources: يعني تعيين الشخص المناسب في المكان المناسب، فعند تأهيل شخص وتدريبه في مجال أو تخصص معين فيجب أن يعمل في نفس التخصص، أما لو جعلته يعمل في تخصص آخر لا يتناسب مع تأهيله فهذا يؤدي إلى سلباً على إنتاجيته. نعم تم توظيفه لكن لم يستغل الاستغلال الأمثل ويسمى underutilized.

٤ - الاستفادة من اقتصاديات الحجم Economic of Scale: المقصود بها بعض المشروعات عندما تتوسع تحصل على انخفاض في متوسط التكاليف الكلية، يعني أن هناك عوامل إيجابية للاقتصاد من خلال الت وسع لهذه المنشأة، والذي سيؤدي إلى زيادة إنتاجها ويجعل متوسط تكاليفها ينخفض، هذا يسمى بـ (الاستفادة من وفرات الحجم الكبير). فإذا جعلنا هذه المنشآت -التي لديها تزايد غلة الحجم- تتوسع في الإنتاج فهذا لا شك أنه سوف يؤدي إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادية عالية.

التضخم

هو الارتفاع العام والمستمر في المستوى العام للأسعار، وأهم آثاره:

١ - يعمل على إعادة توزيع الأصول المالية، حيث أنه يفيد المدينين على حساب الدائنين.

٢ - **يؤثر سلباً في الأفراد الذين يحصلون على مستويات دخول ثابتة** ، وكذلك الذين ادخروا مبالغ ثابتة . يعني مع زيادة التضخم فإن هذه المبالغ التي لديهم تصبح قوتها الشرائية /قيمتها الحقيقية منخفضة وبالتالي تؤثر عليهم . مثال: شخص ثري لكن كل الأصول لديه هي نقود، وحصل تضخم عالي، قيمة هذه الأصول أو الثروة (النقود سائلة) ستنخفض انخفاض كبير، بينما لو كانت أصول عينية فهي لن تتأثر بالتضخم وستحافظ على قيمتها الحقيقية . في الدول التي لديها يحصل لديها معدلات تضخم مرتفعة نجد أن النقود ستفقد بعض وظائفها خاصةً عندما تكون مخزون للقيمة . فالنقود لا تصلح أن تكون مخزن للقيمة إذا كان هناك معدلات مرتفقعة في التضخم.

٣ - **ينظر إلى التضخم على أنه ظاهرة س يئة من منظور المستثمرين** ، إذ يصعب عليهم حساب العوائد المرتقبة من استثماراتهم. إذا كان التضخم ظاهرة ومرتفع فهو سيؤثر سلباً على المستثمرين وسيكون هناك متشائمين وعملية حساب العوائد التي يحصلون عليها ستكون صعبة من خلال حدوث التضخم.

أسباب التضخم

ملاحظة: لقد قام الأستاذ بعرض الشريحة التالية في نهاية هذه المحاضرة تحت عنوان *أسباب التضخم*:

ولكن بعد انتقالي إلى محاضرة ٢٧ التالية، وجدت أن الأستاذ قد قام بالتعديل على هذه الشريحة وجعل أسباب التضخم سببين بدلاً من ثلاثة. من أجل ذلك سيكون *سببي التضخم* في المحاضرة التالية.

ولذا جرى التنبيه

MoZo

محاضرة ٢٧

توقفنا في الحلقة السابقة حول أسباب التضخم وقلنا أنها ترجع إلى سببين رئيسيين، السبب الأول مرتبط بالطلب الكلي والسبب الثاني مرتبط بالعرض الكلي. وقلنا أن العوامل التي تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي يسمي هذا النوع (التضخم بجذب الطلب Demand Pull inflation). فإذا زاد مثلا عرض النقود فإن زيادة عرض النقود ستؤدي إلى تخفيض أسعار الفائدة وبناءاً عليه فإن حجم الاستثمارات سيزيد وبالتالي الطلب الكلي سيزيد. إذا هنا نلاحظ أن سبب التضخم هو السبب في زيادة الاستثمارات نتيجة لانخفاض سعر الفائدة والذي حصل بسبب

زيادة عرض النقود. في المقابل أيضا لو كانت زيادة الطلب الكلي بسبب زيادة الإنفاق الحكومي، فنحن نعرف أن الإنفاق الحكومي أحد مكونات الطلب الكلي. فإذا زاد الإنفاق الكلي زاد الطلب الكلي، بمعنى أن منحنى الطلب الكلي سينتقل إلى أعلى، إذاً هنا يعتبر التضخم إذا حصل ارتفاع في الأسعار بمعنى أن التضخم بجذب الطلب، وكذلك يمكن القول إذا زاد حجم الاستهلاك لو كان هناك زيادة في حجم الاستهلاك الكلي ستؤدي إلى زيادة في الطلب الكلي وبالتالي سيكون عندنا تضخم بجذب الطلب.

في الجانب الآخر التضخم الذي يأتي من خلال العرض الكلي (التضخم بدفع النفقة Cost Push Inflation) وهذا يحدث ربما بسبب زيادة الأجور أو زيادة أسعار أيا من عناصر الإنتاج، كذلك مثلا زيادة أسعار البترول بحكم أن البترول يعتبر سلعة وسيطة تستخدم كوسيلة في الإنتاج فإذا ارتفعت أسعار البترول هذا سيؤدي إلى انتقال منحنى العرض الكلي إلى اليسار وبالتالي سيكون هناك ارتفاع في المستوى العام للأسعار وسيكون هناك تضخم بدفع النفقة.

التضخم

١) يسهم الارتفاع في أسعار مدخلات الإنتاج كأسعار المواد الخام في زيادة معدلات التضخم وهذا ما يعرف بضغوط التكاليف Cost Push Inflation.

٢) تمثل الزيادة في الطلب الكلي التي تفوق في التغير في العرض الكلي مصدرا من مصادر التضخم وهذا ما يعرف التضخم بجذب الطلب Demand Pull inflation ويمكن أن تحدث هذه الزيادة في الطلب الكلي لأي سبب يؤدي إلى زيادة أحد مكونات الطلب الكلي مثل:

أ –الزيادة في معدلات نمو عرض النقود مع عدم مواكبة الطلب على النقود لهذه الزيادة تؤدي إلى زيادة في التضخم.

ب -التوسع في السياسة المالية من خلال زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب يمكن أن يهيئ المناخ لزيادة الأسعار.

ويوصى في هذا الصدد أن يلازم النمو في عرض النقود مقدار النمو الحقيقي على النقود، والذي يعتمد على معدل النمو الحقيقي في الناتج القومي. أي كما قلنا مرارا وتكرارا يجب أن تكون الزيادة في عرض النقود تتمشى مع نفس نسبة الزيادة في الناتج.

مؤشر أسعار المستهلكين (CPI)

مؤشر أسعار المستهلكين هو مؤشر يقيس التغيرات في سلة من السلع الثابتة التي تتضمن البنود المشتراة من قبل مستهلك نموذجي. أي أن مؤشر سعر المستهلك هو مقياس لقيمة النقود عبر الزمن. أن ما يهم الناس هو القيمة الحقيقية أو القوة الشرائية للنقود أو الدخل، وليس القيمة الاسمية.

مثال: افترض أن تكلفة السلة في عام ١٩٩٢ (نعتبرها سنة الأساس)تساوي ٢٠٠ ريال، بينما تكلفة هذه السلة في ١٩٩٧ هي ٢٥٠ ريال.

شرح المسألة هذه في المحاضرة من الدقيقة ٧:٠٠ إلى ٩:١٥.

$$\text{CPI in year K} = \frac{\text{تكلفة السنة في سنة } K}{\text{تكلفة السلة في سنة الأساس}} \times 100 = 100$$

$$\text{CPI in 1992} = \frac{\$200}{\$200} \times 100 = 100$$

$$\text{CPI in 1997} = \frac{\$250}{\$200} \times 100 = 125$$ زادت الأسعار خلال خمس سنوات بمقدار ٢٥%

مثال آخر:

افترض أن لديك ٣٠٠ دولار في عام ١٩٩٢ كم تحتاج لتكون قادرا على الحصول على نفس مستويات المعيشة في عام ١٩٩٧؟ (من خلال ما حصلنا عليه اللي هو قبل قليل قلنا أن CPI يساوي ١٢٥ في عام ١٩٩٢)

باستخدام نسبة مؤشر أسعار المستهلك في عام ١٩٩٧ إلى مؤشر أسعار المستهلك في عام ١٩٩٢:

شرح المسألة في المحاضرة من الدقيقة ٩:٥٣ إلى ١٠:٤٠

تحتاج إلى ٣٧٥ دولار فقط في عام ١٩٩٧

للحفاظ على نفس مستوى معيشتك في ١٩٩٢

$$300 \times \frac{125}{100} = 375$$

مؤشر أسعار المستهلك في مقابل مؤشر السلسلة للناتج المحلي الإجمالي:

كل من مؤشر أسعار المستهلكين CPI ومؤشر السلسلة Chain Index (الذي حل محل معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي منذ عام ١٩٩٦)هو مقياس لمتوسط الأسعار في الاقتصاد، هناك بعض الدول

تستخدم مؤشر السلسة كبديل لمعامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الذي سبق الحديث عنه.

طبعا تعتبر هذه المؤشرات كلها مقياس لمتوسط الأ سعار في الاقتصاد، ووجه المقارنة هو أن مؤشر أسعار المستهلك تشمل السلع المنتجة في السنوات السابقة ، فضلاً عن السلع المستوردة ، في حين أن مؤشر السلسلة للأسعار لا يتضمنها. بمعنى أنه يتضمن السلع المنتجة في نفس السنة ولا يتضمن السلع المستوردة . هذا فيما يخص الفرق بين مؤشر أسعار المستهلك ومؤشر السلسلة للأسعار.

ننتقل للإجابة عن سؤال..

لماذا يميل مؤشر الأسعار الاستهلاكية لتهويل تغيرات الأسعار أو للمبالغة في الأسعار؟

مؤشر أسعار المستهلك يميل إلى المبالغة في تقدير التغيرات الحقيقية في تكاليف المعيشة لأنها:

أ) لا تسمح لحصة السلع التي ارتفعت أسعارها بالانخفاض في السلة النمطية من السلع المستخدمة من قبل وزارة التجارة.

ب) صعوبة قياس التحسن في نوعية السلع عبر الزمن.

لذلك يعتقد الاقتصاديون أن معدل التضخم مبالغ فيه بنسبة تتراوح بين ٠.٥ % و١.٥ % كل سنة.

وهذا يعني أن التعديلات في تكلفة المعيشة على الأجور ومدفوعات الضمان الاجتماعي على أساس التغيرات في أسعار المستهلكين تميل إلى أن تكون أكبر مما ينبغي.

قياس معدل التضخم Inflation Rate

هو معدل التغير النسبي في مؤشر الأسعار

على سبيل المثال:

افترض أن مؤشر الأسعار في عام ١٩٩٨ = ٢٠٠

ومؤشر الأسعار في عام ١٩٩٩ = ٢١٠

شرح المسألة في المحاضرة من الدقيقة ١٤:٣٨ إلى ١٥:٢٠

$$\text{Inflation Rate} = \frac{(210 - 200)}{200} = 0.05 = 5\%$$

الاستنتاج: هذه الدولة تشهد ٥ % معدل التضخم.

التضخم لا يشير إلى مستوى الأسعار، سواء كانت مرتفعة أو منخفضة، ولكن إلى النسبة المئوية للتغير من سنة إلى أخرى.

إذا كانت الأسعار مرتفعة ولكنها لا تزال هي نفسها من سنة إلى أخرى، لن يكون هناك أي تضخم خلال تلك الفترة.

تاريخياً مستوى الأسعار لم يكن له اتجاه تصاعدي قبل ١٩٤٠، ولكن بعد عام ١٩٤٠ مستوى الأسعار ارتفع ارتفاعاً حاداً.

يعني معدلات التضخم لم تكن في الحقيقة ذات خطر قبل عام ١٩٤٠ لم تكن الأسعار ترتفع ارتفاع كبير، لكن بعد عام ١٩٤٠ بدأت الأسعار ترتفع ارتفاعا كبيرا ولعل ذلك يعزى إلى التحول التدريجي من استخدام الذهب كعملة إلى العملات الورقية.

انكماش الأسعار Deflation

الانكماش هي الفترة التي يكون فيها متوسط مستوى الأسعار في حالة هبوط (الانكماش عكس التضخم).

خلال فترة الكساد الكبير بين ١٩٢٩ و١٩٣٣، انخفض متوسط الأسعار بنسبة ٣٣%.

عندما يهبط متوسط مستوى الأسعار فإن الأجور تميل إلى الانخفاض، ولذلك فإن الانكماش مشكلة لأن الناس قد لا تكون قادرة على تسديد ديونها. أي أن الدائنين هم المستفيدون في حالة انكماش الأسعار.

نتذكر أننا قلنا بالنسبة للتضخم المدينين هم المستفيدون هنا في الانكماش العكس، الدائنون هم المستفيدون.

نمو النقود والتضخم ومعدلات الفائدة

Inflation and Interest Rate،Money Growth

يدمج هذا الفصل بعض المواضيع المتقدمة في الفصول السابقة، ويتضمن ما يلي:

- في المدى القصير، التغيرات في نمو النقود تؤثر في الناتج الحقيقي، أو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
- في المدى الطويل، التغيرات في عرض النقود لا تؤثر في المتغيرات الحقيقية في الاقتصاد.
- في المدى الطويل، معدل نمو السيولة المحلية يحدد معدل التضخم وليس الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
- في المدى الطويل، النقود محايدة money is neutral إذا ارتفعت الأجور الاسمية والأسعار في نفس المعدل، ولنقل مثلا ٥% سنويا، فإن الأجور الحقيقية تظل ثابتة.
- التضخم المستمر لديه ميل ليصبح الوضع الطبيعي للأمور في الاقتصاد. على سبيل المثال، عندما عقد المنتجون توقعاتهم للتضخم بنسبة ٥% سوف يتوقعون ارتفاع متوسط أسعار المدخلات والأجور بنسبة ٥ % العام المقبل.
- توقعات التضخم تصبح متأصلة في القرارات التي تتخذ في جميع جوانب الحياة.
- يفهم العمال أن زيادة ٥ % في الأجور من شأنه أن يقابله زيادة ٥ % في أسعار السلع التي يشترونها، إذا فهم العمال أن زيادة ٥% من الأجور من شأنه أن يقابل الزيادة ٥% من أسعار السلع فمعنى ذلك أن العمال يتوقعون التضخم توقعا كاملا.
- ولكن عندما يفشل العمال في إدراك أن السبب الوحيد لارتفاع الأجور الاسمية بنسبة ٥ % هو بسبب التضخم العام ٥ %، يمكن القول أنهم يعانون من وهم الرقود. كيف ذلك؟ يعني نفترض أن الأسعار لاحظ العمال أن الأجور زادت بنسبة مثلا ٢ % أو ٣ % إذا كان ليس لديهم توقعات حول التضخم يعني لا يتوقعون أي تضخم لا يتوقعون أن هناك أي ارتفاع بالأسعار معنى ذلك أنهم سيبنون قرارهم على أن هذه الزيادة في الأجور النقدية بمقدار ٣ % يعني أنها زيادة حقيقية، وبالتالي سيزيدون من عرضهم للعمل أي ساعات عمل زيادة وهكذا وأشخاص آخرين ستغريهم هذه الأجور في الدخول وبالتالي عرض العمل سوف يزيد وبالتالي الإنتاج سوف يزيد. هذا إذا لم يتوقع العمال أي تضخم وبالتالي من المفترض أن هذه الزيادة التي أعطتهم الشركات إياها يعتبرونها زيادة حقيقية.

ولكن في واقع الأمر أن هذه الزيادة في الأجور هي في الحقيقة نتيجة للزيادة في المستوى العام لأسعار السلع أي بمعنى التضخم.

فكثيرا ما نقول أن العمال في الواقع خدعوا أو توهموا money illusion بحيث أنهم توقعوا الزيادة في الأجور أنها زيادة حقيقية الأجور النقدية ولكن هي في واقع الأمر ليست زيادة حقيقية وإنما هي زيادة اسمية.

- عندما يحمل الجمهور توقعات للتضخم فإن المعدلات الحقيقية والاسمية لأسعار الفائدة تختلف.

$$Nominal\ rate\ of\ interest = Real\ rate\ of\ interest + Expected\ rate\ of\ inflation$$

معدل التضخم المتوقع + سعر الفائدة الحقيقي = سعر الفائدة الاسمي

- عندما يكون هناك تضخم ومتوقع أن نتوقع أن يكون معدل الفائدة الاسمي أكبر من معدل الفائدة الحقيقي.
- إذا في المدى الطويل، التغيرات في عرض النقود لا تؤثر على المتغيرات الحقيقية، بما في ذلك سعر الفائدة الحقيقي. ولكن المعدلات الاسمية، والتي تعتمد على معدل التضخم، سوف تتأثر بنمو المعروض من النقود.
- بسبب التضخم، البلدان ذات النمو العالي لعرض النقود عادة ما تكون أسعار الفائدة الاسمية أعلى من أسعار الفائدة الاسمية في البلدان ذات معدلات النمو الأقل لعرض النقود.
- الطلب على النقود يتأثر أيضا بتوقعات التضخم، التضخم يزيد من الطلب على النقود لمواكبة الزيادة المتوقعة في معدل التضخم.
- إذا كانت الجماهير في حاجة إلى المزيد من النقود بمقدار ٦% كل سنة لإجراء المعاملات، ويسمح البنك المركزي بزيادة المعروض من النقود بنسبة ٦%، فهذا يعني أن كلا من العرض والطلب على النقود ينمو بنفس المعدل. وهذا يعني أن أسعار الفائدة الحقيقية وأسعار الفائدة الاسمية سوف تظل ثابتة.
- وفي المدى القصير، التغيرات في معدل نمو النقود يؤثر على أسعار الفائدة الحقيقية. فإذا انخفض معدل نمو المعروض من النقود سيؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية والاسمية.
- في المدى الطويل، الاقتصاد يستجيب لانخفاض معدل النمو النقدي من خلال انخفاض معدل التضخم، ومع تراجع التضخم، فإن المعدل الحقيقي للفائدة يعود إلى قيمته الأصلية، ومعدلات الفائدة الاسمية تنخفض أيضا.

ولفهم هذه العلاقة تذكر أن:

$$Nominal\ rate\ of\ interest = Real\ rate\ of\ interest + Expected\ rate\ of\ inflation$$

خلاصة القول: تباطؤ نمو النقود يؤدي إلى زيادة أسعار الفائدة في المدى القصير. أما في الأجل الطويل فإن انخفاض نمو عرض النقود يؤدي إلى انخفاض معدل التضخم ومن ثم انخفاض أسعار الفائدة.

ولأجل أن نختم هذه الحلقة نذكر بأن التضخم أو عرض النقود يؤثر على المتغيرات الحقيقية في الأجل

القصير، أما في الأجل الطويل فإن تأثيراته فقط على المتغيرات الاسمية اللي هو التضخم بمعنى أن هناك زيادة في معدلات التضخم في الأجل الطويل.

اقتصاد كلي

محاضرة ٢٨

توقفنا في الحلقة السابقة حول مدى تأثير الزيادة في عرض النقود في الأجل الطويل ومقارنتها بالأجل القصير.

قلنا أن عرض النقود يؤثر على الاقتصاد في الأجل القصير تأثيرا حقيقياً، أما في الأجل الطويل فتأثيراته تكون على

المتغيرات النقدية.

في حلقة اليوم ننتقل إلى موضوع منحنى فيليبس المتضمن التوقعات، كنا ناقشنا منحنى فيليبس وقلنا أنه يحكي علاقة عكسية بين التضخم والبطالة ولكننا لم ندخل توقعات، وهذا يعتبر منحنى فيليبس الأصلي أو الأساسي أحد التطورات في شرح العلاقة بين التضخم والبطالة، توصلت هذه الدراسات إلى منحنى فيليبس المتضمن للتوقعات أي إدخال التوقعات أو التضخم المتوقع في الاعتبار سنجد أن النتائج التي نصل إليها ستختلف في الأجل القصير عنه في الأجل الطويل، فنجد في الأجل القصير قد يكون نعم هناك تبادل بين التضخم والبطالة علاقة عكسية. أما في الأجل الطويل فليس هناك أي تبادل بين التضخم والبطالة وأنه يجب أن يكون في الحقيقة معدل البطالة عند المعدل الطبيعي للبطالة، فبالتالي يكون منحنى فيليبس طويل الأجل عمودياً.

ننتقل إلى الشريحة..

منحنى فيليبس المتضمن للتوقعات

- يوضح العلاقة بين التضخم والبطالة
- تأثير الركود والرواج على الأسعار والأجور هي أكثر تعقيداً عندما نأخذ في الاعتبار التضخم المستمر.
- وفقا لمنحنى فيليبس المتضمن للتوقعات فإن البطالة تتغير مع التضخم الغير متوقع.
- لنفترض أن الاقتصاد يعمل عند مستوى العمالة الكاملة، وعليه ترتفع الأجور والأسعار عند المعدل المتوقع من قبل العمال والشركات.

ولكن إذا كان نمو الاقتصاد تجاوز الناتج الكامن، فإن معدل البطالة ينخفض إلى أدنى من المعدل الطبيعي، والتضخم سوف يميل إلى الارتفاع.

- معدل التضخم الفعلي سيكون أعلى بكثير من معدل التضخم المتوقع، وبالمثل عندما تكون البطالة أعلى من المعدل الطبيعي سوف يكون التضخم الفعلي أقل مما كان متوقعا.
- ميلتون فريدمان وإدموند فيليبس، في أواخر ١٩٦٠، قالا أن معدل التضخم يزيد فجأة، ومن المرجح أن بعضاً من هذه الزيادة المفاجئة لم تكن متوقعة تماماً. ومن ثم فإن التضخم الفعلي بعد ذلك سوف يتجاوز معدل التضخم المتوقع.

- إذا كان العمال لا يتوقعون التضخم، فإنهم يعتقدوا أن الزيادات في الأجور الاسمية (نتيجة لارتفاع معدلات التضخم)هي في الواقع زيادات في الأجور الحقيقية. ونتيجة لارتفاع الأجور الحقيقية المتصورة من قبل العمال، سوف يسعوا إلى بذل المزيد من ساعات العمل، وبالتالي انخفاض معدلات البطالة. وهذا هو السبب أن ارتفاع معدلات التضخم كثيراً ما يرتبط به انخفاض معدلات البطالة.

- وبالمثل فإن انخفاض معدل التضخم، على الأقل جزء منها لم يكن متوقعا، ونتيجة لذلك فإن الأجور الاسمية ستنخفض أو أن معدل الزيادة فيها سيتباطأ، ومع انخفاض الأجور الحقيقية المتصورة، فإن عدداً أقل من العمال يبحثون عن عمل، ومعدل البطالة سوف يرتفع وعندما يدرك العمال أن التضخم الفعلي هو أقل مما كان متوقعا، فإن معدل البطالة سيعود إلى المعدل الطبيعي.

- ولذلك انخفاض معدل التضخم من المرجح أن تترافق مع زيادات مؤقتة في البطالة.

- في محاولة أولية لتفسير العلاقة بين التضخم والبطالة قام فيليبس في عام ١٩٥٠ بتجميع بيانات عن البطالة في بريطانيا أظهرت وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم. وهذه العلاقة تعرف باسم (منحنى فيليبس المعتاد أو العادي).

- في ١٩٦٠ وجد بول ساموبلسون وروبرت سولو العلاقة نفسها في بيانات الولايات المتحدة، (يعني وجدوا علاقة عكسية بين البطالة والتضخم حتى في الولايات المتحدة). ولكن أياً من هذهالدراسات لم تأخذ في الاعتبار توقعات التضخم.

- يمكننا استخدام منحنى فيليبس المتضمن للتوقعات لوصف أنماط من التضخم والبطالة في الثمانينات الميلادية لأمريكا. فارتفاع معدلات التضخم بدءا من عام ١٩٧٧ قاد الرئيس كارتر على تعيين بول فولكر، المعروف بالمكافح للتضخم أو المحارب للتضخم، كرئيس لمجلس الاحتياطي الاتحادي الأمريكي فاستخدام سياسة نقدية متشددة تسببت في رفع الأسعار الفائدة ارتفاعاً حاداً، وكذلك ارتفعت البطالة لتصل إلى أكثر من ١٠ % بحلول عام ١٩٨٣.

- وكنتيجة لذلك البطالة الفعلية تجاوزت المعدل الطبيعي، وانخفض معدل التضخم، كما تنبأ بذلك منحنى فيليبس المتضمن للتوقعات.

يمكن في الحقيقة تلخيص ما سبق قوله في هذا الرسم..

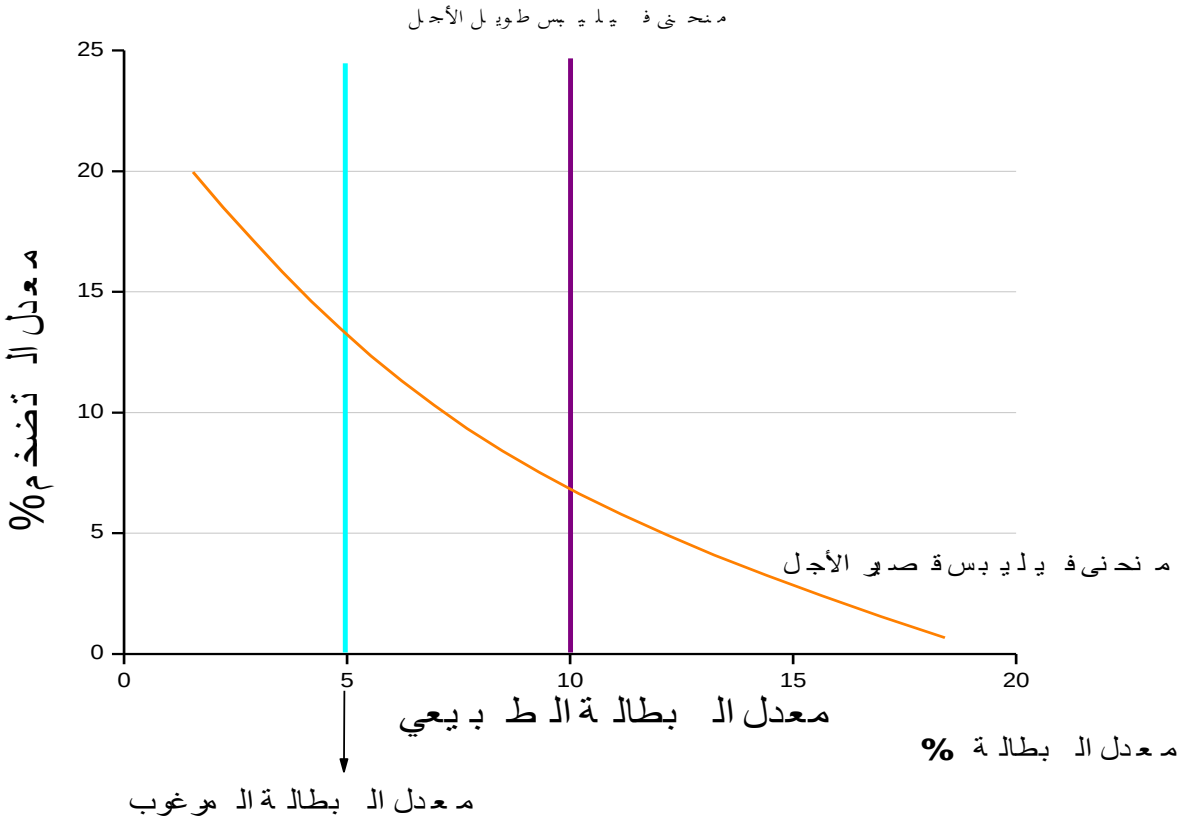

ن

لاحظ في هذا الرسم موجود على المحور الرأسي معدل التضخم واضعينه كنسبة مئوية وعلى المحور الأفقي معدل البطالة أيضا كنسبة مئوية. ثم رسمنا في الحقيقة افترضنا أن معدل البطالة الطبيعي هو ١٠ % ووضعنا عمود وسميناه منحنى فيليبس طويل الأجل، أما منحنى فيليبس قصير الأجل (باللون البرتقالي)يحكي علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة، هذا منحنى فيليبس قصير الأجل وضعنا تحته إشارة إلى

معدل التضخم المتوقع يساوي ٧ % يعني عندما رسمنا هذا المنحنى منحنى فيليبس قصير الأجل هو رُسِمَ على افتراض أن معدل التضخم المتوقع هو ٧ %. قد يقول قائل كيف عرفنا أنها ٧ %؟ نقول انظر إلى نقطة التقاطع منحنى فيليبس قصير الأجل مع منحنى فيليبس طويل الأجل تقاطعهما تقريبا عند نقطة ٧، فهنا عند هذه النقطة يتطابق التضخم المتوقع مع التضخم الفعلي، وبالتالي يكون الوضع هو عند معدل البطالة الطبيعي. ثم بعد ذلك لاحظ معي ملاحظة أخرى أن لو تغيرت التوقعات، لو أن منحنى فيليبس قصير الأجل تغيرت توقعاته من ٧ % لنقل مثلا ٨ % أو ٩ % هذا سيؤدي إلى الانتقال لأعلى زيادة معدل التضخم المتوقع ستؤدي إلى انتقاله لأعلى، أما انخفاض معدل التضخم المتوقع ستؤدي إلى نقله للأسفل.

عندنا أيضا عمود آخر عند مقدار ٥ % (معدل بطالة ٥%)وكتبنا عنده محل البطالة المرغوب بمعنى أن لو

افترضنا أن السياسات الاقتصادية تسعى إلى تخفيض معدل البطالة من ١٠ إلى ٥ % هل تستطيع؟

نجد إذا استخدمنا منحنى فيليبس قصير الأجل لو استخدمت مثلا الحكومة سياسة اقتصادية توسعية مثلا لنقل مثلا سياسة نقدية توسعية فهي ستؤدي إلى زيادة عرض النقود، وبالتالي ستؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار يعني تضخم، يعني الاقتصاد العام افترضنا أن معدل البطالة الطبيعي هو ١٠ % وبالتالي أي زيادة في عرض النقود ستؤدي إلى زيادة في التضخم، لكن هذه الزيادة في الحقيقة في التضخم العمال لم يدركوها، وبالتالي المشاهد عندما ترتفع الأسعار سيزيد طلبهم على العمال وسيغرونهم بزيادة الأجر النقدي. فإذا زادوا الأجر النقدي مثلا بمقدار معين على سبيل المثال سيغري العمال سيعتقدون أن هذه الزيادة هي زيادة حقيقية، لأن توقعاتهم كما ألمحنا أنها عند ٧ % للتضخم ولكن الذي حصل أن التضخم أكثر من ذلك التضخم الفعلي. فلما زادت المنشئات الأجور أغرت العمال لكنها كما قلت زيادة غير حقيقية، العمال في الحقيقة انخدعوا فيها، فقاموا بعرض المزيد من العمل وبالتالي انخفض معدل البطالة كما نلاحظ من ١٠ إلى ٥ % ولكنه انخفاض مؤقت لأن العمال سيدركون لاحقاً أنهم خدعوا وبالتالي سيطالبون في الحقيقة بزيادة أكبر في الأجور لأنهم الآن يبنون توقعاتهم على معدل أعلى من ٧ %، وسينتقل منحنى فيليبس إلى أعلى وسيعود الوضع مرة أخرى إلى نقطة تقاطع منحنى فيليبس قصير الأجل مع منحنى فيليبس طويل الأجل حيث سيكون معدل البطالة هو المعدل الطبيعي ١٠ % في هذا المثال.

خلاصة القول: أن أي زيادة في الواقع سواءاً في عرض النقود أو سياسة زمنية توسعية حتى وإن أغرت العمال لعمل المزيد بسبب انخداعهم بهذه الزيادة النسبية في الأجور إلى حالة مؤقتة سيدرك العمال لاحقا وسيغيروا توقعاتهم حول معدل التضخم وسيعود الوضع إلى الوضع الطبيعي. بمعنى خلاصة القول في الأجل الطويل ليس هناك في الحقيقة تبادل بيت التضخم والبطالة بل أن معدل البطالة سيكون في الحقيقة عند مستوى البطالة الطبيعي وسيستقر الوضع عند هذا.

الآن نتوقف عما يخص منحنى فيليبس عند هذه النقطة وننتقل إلى موضوع..عملية عرض النقود

عملية عرض النقود

ما هي النقود؟ ما هي مواصفات النقود؟ ما هي خصائص النقود؟ عملية خلق النقود... هذه المواضيع في الحقيقة التي تهمنا ويجهل الحديث عنها عند عمل البنوك، عملية من يؤثر في عرض النقود؟ وهل البنك المركزي هو الوحيد الذي يتحكم في عرض النقود؟ أم أن هناك جهات أخرى تؤثر في عملية عرض النقود؟

فنبدأ ونقول ما هي النقود أولا؟ وما هي النقود التي استخدمت في السابق؟ سنجد في الحقيقة أن هناك أنواع عدة من النقود استخدمت، استخدمت المعادن كالذهب والفضة وغيرها من السلع الأ خرى. وهناك أيضا ما يسمى بموضوع المقايضة وهي مبادلة سلعة بسلعة. وكان في العصر الماضي المقايضة تستخدم، ولكن مشكلة المقايضة أنك عندما تريد أن تبادل سلعة عليك أن تبحث عن الشخص الذي لديه السلعة التي تريدها أنت ويكون هو أيضا يرغب بالسلعة التي معك، فلا شك أنه فيه صعوبة كبيرة، فالنقود في الحقيقة لا شك أنها سهلت عملية التبادل وبطرق ميسرة، إذا كان عندك سلعة تستطيع أن تبيعها وتحصل على النقود، ثم تشتري السلعة التي تريدها. ننتقل إلى الشريحة..

النقود، النظام البنكي والبنك المركزي

the Banking System and the Federal Reserve،Money

ماذا تعني النقود؟ What is Money?

النقود هي كل شيء يستخدم بانتظام في المعاملات الاقتصادية. أو التبادل.

الناس مستعدون لقبول النقود بوصفها وسيط التبادل بسبب أن قيمتها معترف بها، ونحن على ثقة من أن النقود التي نحصل عليها سوف تكون مقبولة من الآخرين كوسيلة للدفع.

بالإضافة إلى العملة، فإننا أيضا نقبل الشيكات لأن الشيكات يمكن استخدامها لعمل المدفوعات.

على مر التاريخ، العديد من الأشياء لعبت دور النقود.

بالإضافة إلى الاعتراف بقيمتها، هناك خصائص مرغوب توفرها في النقود تشمل القابلية للتخزين فالسلع الزراعية لا تصلح أن تستخدم كنقود لأنها صعبة التخزين، والقابلية للانقسام يعني يمكن تجزئتها إلى أجزاء ح تى تصلح لأن تكون مقياساً للقيمة. المعادن النفيسة، والأحجار، وقضبان الذهب، وحتى السجائر لعبت دور النقود. فيما مضى استخدمت كل هذه كنقود.

بغض النظر عما هي النقود، تؤدي النقود عدة وظائف، كلها متعلق بجعل التبادلات الاقتصادية أسهل.

ما هي وظائف النقود:

١) تستخدم كوسيط للتبادل Medium if exchange

بدلا من استخدام النقود، يمكن استخدام المقايضة أو مبادلة السلع بشكل مباشر بسلع أخرى. ولكن بمقارنة النقود مع المقايضة، من المؤكد أن النقود أكثر كفاءة. لماذا؟ لأن المقايضة تتطلب رغبات مزدوجة ومتزامنة لا تحدث إلا من قبيل الصدفة

فالمقايضة تتطلب منك العثور على شخص على وجه الدقة لديه ما تبحث عنه ويريد شراء ما ترغب بالضبط التنازل عنه في المقابل، ولا يحل هذه المشكلة إلا النقود.

٢) النقود تستخدم كوحدة للحساب Unit of account

النقود توفر راحة كمعيار للحساب عندما تكون الأسعار لجميع السلع مقدرة بالنقود. النقود بوصفها وحدة للحساب، أو وحدة للمعيار الذي يمكن أن يستخدم لمقارنة القيمة النسبية للسلع، مما يسهل إجراء المعاملات الاقتصادية.

٣) النقود تستخدم كمستودع للقيمة Store of value

النقود يمكن أن تستخدم كمخزن للقيمة قبل أن تستخدم في إجراء المعاملات . من وقت استلام النقود حتى ذلك الوقت الذي تستخدم فيه النقود، يمكنك استخدام النقود لتخزين القيمة . مع العلم أن النقود لا تقوم بوظيفة مستودع للقيمة بشكل كامل، ولا سيما في الحالات التضخمية التي تسود في الاقتصاد، حيث أن القيمة الحقيقية للمبلغ الاسمي من النقود تتناقص.

إذا، إذا كانت هناك معدلات تضخم مرتفعة فلا شك أن وظيفة النقود كمستودع للقيمة لن تكون في الحقيقة صالحة، لأن الأشخاص لن يقوموا بادخار أو حبس نقودهم لديهم في المنازل، لماذا؟ لأن حبسها لفترة وجيزة سوف تفقد القيمة الحقيقية لها، فقد تفقد ١٠ % من قيمتها خلال شهر، إذا هنا النقود لا تصلح أن تكون مخزن للقيمة. فلابد أن يكون هناك استقرار في المستوى العام للأسعار أي ليست هناك معدلات تضخم مرتفعة، أما إذا كانت هناك معدلات تضخم مرتفعة الناس في الحقيقة سيتجنبون الاحتفاظ بالنقود لكي لا تفقد قيمتها.

المصارف (البنوك) كوسطاء ماليين

المصرف التجاري يقبل الأموال من المدخرين في شكل ودائع ، ويستخدم هذه الأموال لتقديم القروض للشركات. وهذه الودائع طبعا أنواع لدى البنك، بعضها ودائع ادخارية، وبعضها نسميها حسابات جارية. الودائع الادخارية تعطي أسعار فائدة معينة ولكن البنوك لما تعطي المدخر سعر فائدة معين، سوف تتقاضى من المقترضين أسعار فائدة أعلى بكثير، والفرق بينهما هو في الحقيقة الأرباح التي تحصل عليها البنوك. فمثلا ربما تعطي ٢ % مقابل الوديعة الادخارية. طيب هي عندما تقرض ربما تقرض بمعدل ١٠ % يعني تأخذ سعر فائدة ١٠%. الفرق بين الـ ١٠ % والـ ٢ % اللي هو يساوي ٨% هذا يعتبر عائد صافي للبنوك كأرباح صافية. وبعض الحسابات اللي هي حسابات جارية لا تدفع في الحقيقة عليها أي فوائد وبعض الأحيان في الآونة الأخيرة بدأت تعطي فوائد منخفضة حتى تغري الأشخاص بفتح حسابات لديها. وعندما تعطي الحسابات الجارية فوائد لا تكون هناك أي تكلفة على البنوك لأنها في الحقيقة لا تعطي أي شيء للمودع بالتالي هي تستطيع أن تستخدمها وتوظفها ويكون كل الأرباح لها صافية.

الميزانية العمومية المبسطة للمصرف التجاري لها جانبان:

الخصوم Liabilities: هي مصادر الأموال التي يحصل عليها البنك، والبنك هو المسئول عن إعادة الأموال إلى المودعين.

الأصول Assets: هي استخدام الأموال التي بحوزة البنك. الأصول تولد دخل للبنك. فالقروض هي أصول للمصرف لأن المقترض يجب أن يدفع فائدة لمصلحة البنك.

الميزانية العمومية للبنك التجاري: تشمل..

القيمة الصافية Net Worth: تشير إلى الأموال الأولية والتي يساهم بها الملاّك الأصليون. القيمة الصافية دخلت ضمن جانب الخصوم لأنها هي أيضا من مصادر الأموال.

الاحتياطي Reserves: هي الأصول التي لا تقرض.

يطلب القانون من المصارف الاحتفاظ بجزء من ودائعهم كاحتياطي إلزامي لا يحق له م إقراضه ، ويسمى بالاحتياطيات الإلزامية . البنك قد يختار وضع مزيداً من الاحتياطيات أكثر مما هو مطلوب وهذه تسمى الاحتياطيات الفائضة (الزائدة). إذاً الاحتياطي نوعين:

احتياطي إلزامي: يلزم البنك المركزي أو مؤسسة النقد في المملكة أن يحتفظ بها البنك التجاري لأجل مواجهة الصعوبات المتوقعة.

واحتياطي إضافي: يضع البنك احتياطي أكثر من اللي فرضته مؤسسة النقد وهذا الاحتياطي الإضافي يخضع لعوامل كثيرة سوف نناقشها لاحقا.

الحلقة ٢٩

توقفنا في الحلقة السابقة حول ميزانية البنك والتي تتكون من أصول وخصوم، وتكلمنا عن الReserves اللي هو الاحتياطي، وقلنا أن هناك **احتياطي إلزامي واحتياطي إضافي**.

احتياطي إلزامي يكون مقرر من قبل البنك المركزي لدينا مثل المملكة العربية السعودية الآن نسبة احتياط القانوني هو ٧%. والاحتياطي الإضافي أو (الاختياري)اللي هو الـ Extra Reserve هذا في الحقيقة يضعه البنك حسب ما يريد وحسب الأوضاع الاقتصادية محيط به . فالاحتياطي الإضافي يزيد في الحقيقة عندما يكون هناك درجة عالية من التشاؤم لدى البنوك . في الأزمة الاقتصادية العالمية نجد أن درجة التشاؤم لدى البنوك كبيرة

وبالتالي هي تحجب عن الإقراض وتضع شروط وق يود كبيرة لأجل الإقراض، وبالتالي هي تحتفظ باحتياطي إضافي كبير، ولهذا عندما لاحظت مؤسسة النقد احتفاظ البنوك التجارية لدينا بالمملكة باحتياطي بإضافي كبير خفضت ما تمنحه مؤسسة النقد من عائد على الودائع التي تودعها البنوك التجارية لدى مؤسسة النقد، اللي يسمى؟؟؟؟؟؟؟؟ (غير مفهومه)

العكسي فخفضته إلى ٠.٢٥% لأجل أن تجعل هذه الأموال تبحث عن منافذ واستثمارات يعود نفعها إلى الاقتصاد.

نعود إلى الشريحة لننظر إلى ميزانية البنك..

الخصوم		الأصول	
الودائع	$ 2000	الاحتياطي	$200
القيمة الصافية	200	القروض	2000
المجموع	$ 2200	المجموع	$ 2200
assets – liabilities		Net Worth=	

القيمة الصافية دخلت ضمن جانب الخصوم لأنها هي أيضا من؟؟؟؟؟؟؟؟؟ الأموال . الاحتياطي Reserves هي الأصول التي لا تقرض. يطلب القانون من المصارف الاحتفاظ بجزء من ودائعهم كاحتياطي إلزامي لا يحق لهم إقراضه، ويسمى بالاحتياطيات الإلزامية . البنك قد يختار وضع مزيداً من الاحتياطيات أكثر مما هو مطلوب وهذه تسمى الاحتياطيات الفائضة (الزائدة).

نجد في الحقيقة هنا قلنا الخصوم والأصول لدينا هنا مثال مثلا الودائع لو كان عندنا وديعة بمقدار ٢٠٠٠ ريال أو إجمالي الودائع هو ٢٠٠٠ القيمة الصافية ٢٠٠ اللي هو Net worth اللي قلنا المؤسسين في الواقع net worth قلنا القيمة الصافية للبنك تشير إلى الأموال الأولية التي يساهم بها الملاك الأصليون يعني مقدار ما يساهم

به الملاك الأصليون هو ٢٠٠ هذا أسميها خصوم . الأصول تشمل قروض البنوك (ما تقرضه الآخرين)من احتياطي سواء كان احتياطا إلزاميا أو احتياطاً اختياريا مثل ما تلاحظ مجموع الخصوم هو ٢٢٠٠ ومجموع الأصول هو ٢٢٠٠.

عملية خلق النقود Money Creation

الودائع الجارية والعملات تدرج ضمن عرض النقود . عندما يقوم العميل بإيداع 100 دولار كودائع نقدية لفتح حساب جاري، العملة لدى الجمهور خارج البنوك انخفضت بينما الودائع الجارية لدى البنوك زادت . أي أن كتلة عرض النقود دون تغيير، ولكن زادت احتياطيات البنك.

افترض أن البنك لا يملك أي احتياطيات فائضة وأن نسبة الاحتياطي الإلزامي يعادل 10% من الودائع الجارية. إيداع مبلغ ١٠٠٠ يغير في الميزانية العمومية للبنك على النحو التالي:

بنك أ	
الخصوم	الأصول
$1.000 الودائع	$ 100 الاحتياطات 900 القروض

بنك أ قام شخص بإيداع 1000 هذا نسميه ودائع في جانب الخصوم.

أما جانب الأصول هذه 1000 سيبقي البنك 100 احتياطي نظامي لو ضربنا 10 % في 1000 يساوي 100 وسيبقى 900 إذا هنا البنك أ أقرض 900 دولار

افترض أن بنك (أ)يقدم قرضا بمبلغ 900 والتي تستخدم لفتح حساب في بنك (ب)، برصيد 900 دولار.

التغيرات في الميزانية العمومية لبنك (ب)على نحو التالي:

بنك (ب)	
الخصوم	الأصول
900 $ الودائع	90 $ الاحتياطات

	810 القروض
بنك (ج)	
الخصوم	الأصول
810 $ الودائع	81 $ الاحتياطات 729 القروض

هنا الآن البنك (ب)الخصوم لديه 900 ودائع، 900 الآن كيف ينظر لها كأصول يقسمها في الواقع بين احتياطيات إلزامية بمقدار 10% إذا ضربنا في 900 يساوي 90 والمتبقي من 810 يقوم بإقراضها.

إذا البنك الأول أقرض 900 البنك الثاني (ب)أقرض 810.

عندما يقدم البنك (ب)قرضا لشخص مبلغ 810 دولار والذي يقوم بإيداعه لبنك (ج)العملية تستمر بهذه الطريقة. إذا البنك (ج)سيكون الخصوم لديه للودائع.810 والأصول هنا سنقسم 810 إلى احتياطي إلزامي اللي هو 10% ضرب 810 يعطينا 81 وسيكون قادراً على إقراض 729، لاحظ أن 810 اللي كانت في بنك (ب)هي الآن وديعة في بنك (ج).

مضاعف خلق الودائع

يعني لاحظ في البنك الأول قام بإقراض 900والبنك الثاني قام بإقراض 810 والبنك الثالث 729 وهكذا

إذا ما هو مضاعف خلق الودائع؟

الوديعة النقديةالأصلية 1000 خلقت أرصدة حسابات جاري تساوي:

1000+ 900 + 810 + 729 + 656.10...= 10.000

الصيغة العامة لخلق الودائع هي:

$$\text{الزيادة في أرصدة الحسابات الجارية} = \text{الوديعة الأصلية} \times \frac{1}{\text{نسبة الاحتياطي القانوني}}$$

طبعا نسبة احتياطي القانوني قلنا هي 10% لو قسمنا 1على 10% يساوي 10 طيب الوديعة الأصلية كم؟ 1000اضرب 10في 1000 يعطيك 10.000 في مقدار الزيادة في أرصدة الحسابات الجارية.

الزيادة في عرض النقود M1 والناتجة عن الزيادة في الودائع بمقدار 1000ريال يساوي:

10.000 – 1.000= 9.000 ريال

أي أن عرض النقود زاد بمقدار 9.000 ريال ولم يقل زاد بمقدار 10.000 ريال لأن الأصل الـ 1000 ريال هي موجودة أصلا، جزء من عرض النقود، لكن لو تحولت في الحقيقة من عملة لدى شخص معين حولها إلى وديعة لدى البنك، فالودائع والعملات هي ما يقوي عرض النقود . ف 1000 الأصلي والأساسي هي جزء من عرض النقود وبالتالي لا نعتبرها زيادة وإنما الزيادة هي ما نتج عن هذه 1000 من خلال عملية الإيداع والإقراض بواسطة البنوك، مجموع هذه التي خلقتها 1000 خلقت لنا 9000 هذه تعتبر زيادة عرض النقود.

طيب إذا نعود على شريحة مرة أخر الزيادة في هذا النقود كم قلنا تساوي 10.000 - 1000 = 9000

$$\text{مضاعف خلق النقود} = \frac{1}{\text{نسبة الاحتياطي الاتزامي}}$$

مضاعف النقود يبين مجموع الزيادة في ودائع الحساب الجاري مقابل أي وديعة نقدية جديدة. الوديعة النقدية المبدئية تحفز على تحقيق ودائع وقروض إضافية بواسطة البنوك، مما يؤدي إلى توسع مضاعف في الودائع.

مضاعف النقود للولايات المتحدة – وهذه دراسة تطبيقية – ما بين 2 و3. وقيمته أصغر بكثير من مثالنا السابق، لماذا؟ بسبب أن الناس في الواقع يحتفظون بجزء من قروضهم كنقود سائلة. بمعنى أن الشخص عندما اقترض

٩٠٠ (من المثال الأول) من البنك هو في الغالب لن يقوم بإيداعها كلها، سيأخذ جزء منها، وبالتالي ليست هذه النقود متوفرة بالنظام المصرفي للإقراض، قد يكون أودع فقط ٥٠٠. وسبب آخر هو أن البنوك تحتفظ باحتياطيات إضافية بالإضافة إلى الاحتياطيات الإلزامية. عندما وضعنا مثالنا السابق قلنا افترض أن البنوك لا تحتفظ بأي شيء احتياطي إضافي، فقط الاحتياطي الإلزامي هو 10% هي تبقي 10% فقط ولكن الواقع أن البنوك تحتفظ باحتياطي إضافي هذا كله سيقلل من قيمة المضاعف.

ننتقل مرة أخرى للشريحة نجد:

مضاعف النقود يعمل أيضا في الاتجاه المعاكس . باقتراض نسبة الاحتياطي القانوني هي 10%، فإذا تم سحب مبلغ 1000 فإن الاحتياطي ينخفض بمقدار 100 دولار، اللي هو الاحتياطي الإلزامي، وبا لتالي يؤدي إلى انخفاض ما يمكن للبنك إقراضه بمقدار 900 دولار.

وأخيراً من المهم أن نلاحظ أنه عندما يقوم فرد بكتابة شيك لآخر، وقام الشخص الأخر بإيداعه في البنك، فإن عرض النقود لن يتغير . وبدلاً من ذلك فإن التوسع في احتياطي البنك سيعوض النقص في احتياطات البنك الآخر.

القاعدة النقدية وعرض النقود:

مالفرق بين القاعدة النقدية وعرض النقود؟

$$MB=C+R$$
$$MS=C+D$$
$$\mathbf{MB=cD+rD}$$
$$\mathbf{MB=D(c+r)}$$
$$\mathbf{MS=cD+D}$$
$$\mathbf{MS=cD+D}$$
$$\mathbf{MS=D(c+1)}$$
$$\mathbf{MS=m\ MB}$$

$$m=\frac{MS}{MB}=\frac{1+c}{c+r}\frac{D}{D}$$

هنا وضعنا Monetary Base اللي هو MB المقصود فيه القاعدة النقدية والقاعدة النقدية تتكون من C+R. C اللي هو العملات Currency الموجودة لدى الناس. ليس لدى البنوك بل لدى الناس بأيديهم.

R: اللي هو احتياطات Reserve سواء كانت احتياطيات إلزامية أو احتياطيات إضافية.

إذا هذه هي القاعدة النقدية.

إذا القاعدية يتكون من ماذا؟ من العملات التي بحوزة الناس + الاحتياطيات لدى البنوك

Reserve + Currency

بينما MS اللي هو عرض النقود يتكون من C+D

C: هي عملات التي بحوزة الناس، خارج خزائن البنوك

D: هي في الحقيقة الودائع Deposit (إجمالي الودائع)

فالفرق بين القاعدة النقدية وعرض النقود هو من خلال D اللي هو الودائع، إحنا نعرف أن الودائع أكبر بكثير من R اللي هو الاحتياطي الإلزامي والإضافي. فنظراً لأن D أكبر إذا يفترض أن عرض النقود سيكون أكبر من القاعدة النقدية.

طيب نعيد كتابة القاعدة النقدية Monetary Base:

MB= cD+rD

أي أننا جعلنا العملات التي بحوزة الناس كنسبة من إجمالي الودائع، قد تكون مثلا 10% أو 15% أو ما إلى ذلك.

أيضا بمعنى أن c تساوي C كبيرة علىD.

R أيضا نفس شيء هي في الحقيقة نسبة الاحتياطيات الاحتياط الكلي سواء كان احتياطي إلزامي أو احتياطي إضافي، مقسوم على إجمالي الودائع، بمعنى أن r الصغيرة تساوي R الكبيرة مقسوم على D.

طيب نعيد كتابة المعادلة مرة أخرى نأخذ D عامل مشترك ونفتح قوس ثم نضع (c+r)

ثم ننتقل إلى MS (عرض النقود Money Supply) عرض النقود يساوي c مضروبة بD كم قلنا c الصغيرة تساوي C الكبيرة مقسومة على D زائد D نفسها. ثم نأخذ عامل مشترك D سيكون عندنا c+1

يكون عرض النقود يساوي D نفتح قوس c الصغيرة +١.

(عرض النقود Money Supply)

$$MS = m\ MB$$

اللي هو عرض النقود يساوي m مضروبة في القاعدة النقدية، m ما هي؟ m هو في الحقيقة مضاعف عرض النقود m مضاعفة لنقود ويساوي عرض النقود مقسوما على القاعدة النقدية إذا عوضنا عن عرض النقود بما توصلنا إليه وهو أن Money Supply يساوي D فتحنا قوس (c+1) وضعناها هنا الآن (c+1)D ووضعنا بدل القاعدة النقدية ما توصلنا إلية وهو (c+r)D نستطيع أن نختصر D مع D وبتالي يكون عندنا مضاعف عرض النقود وهو $\frac{1+c}{c+r}$ هذا هو عرض النقود إذا مضاعف عرض النقود، أي بتعبير أخر

عرض النقود = $\frac{1+c}{c+r}$ مضروباً بالقاعدة النقدية.

ما هي الجهات المؤثرة في عرض النقود؟

هل الجهة المؤثرة في عرض النقود هي البنك المركزي فقط؟ طبعا سنجد أن الجهات المؤثرة في عرض النقود أكثر من ذلك. فنجد من يؤثر في عرض النقود في الواقع هو المودعين والمقترضين والبنوك التجارية والبنك المركزي . طيب المودعين كيف يؤثرون في عرض النقود؟ المودعين يشمل سواء كان أفراد أو مؤسسات، في الحقيقة قرارهم في إيداع ما لديهم من نقود في البنوك هذا يؤثر في عرض النقود، يعني ما مقدار يعني نفترض أنه هو في الحقيقة هناك إقبال كبير من الأشخاص على إيداع ما لديهم من نقود لدى البنوك، هذا سيؤدي في الحقيقة إلى أعطاء البنوك التجارية قدرة كبيرة على خلق النقود يمكن زيادة عرض النقود . هذا جانب، لكن لو قالوا لا، سنحتفظ بالنقود في مخازن لدينا، هنا سيؤثر سلباً على عملية خلق النقود وعلى عرض النقود . من يؤثر أيضا؟ يؤثر أيضا المقترضين. المقترضين هم الذين في الحقيقة يقترضون من البنوك، فقرارهم في الاقتراض من البنوك أو عدم الاقتراض هذا سيؤثر في عملية عرض النقود . أيضا البنوك التجارية تؤثر في عرض النقود، كيف تؤثر؟ تؤثر في الحقيقة من خلال إقبال البنوك التجارية على الإقراض أم لا . فإذا كان هناك إقبال لديها على الإقراض، معنى ذلك أن نسبة الاحتياطي الإضافي ستكون منخفضة جدا. أما إذا كان ليس لديها إقبال على الإقراض، لديها تشاؤم، ستحتفظ بنق ود كثيرة لديها، بالتالي نسبة الاحتياطي الإضافي ستكون كبيرة، إذا البنوك التجارية لها تأثير في عرض النقود . البنك المركزي

أيضا، البنك المركزي يؤثر في عرض النقود من جانبين، يؤثر في القاعدة النقدية، (القاعدة نقدية)يعني نؤكد عليها مرة أخرى المقصود فيها العملة الموجودة المطبوعة سواءاً كانت بشكل عملات لدى الناس أو شكل احتياطيات لدى البنوك سواء احتياطي إلزامي أو احتياطي اختياري، إذا البنك المركزي يستطيع أن يؤثر من خلال زيادة القاعدة النقدية: طباعة نقود جديدة، أو من خلال تأثيره في الواقع في نسبة الاحتياطي القانوني، ل هـ تأثير في المضاعفة، البنك المركزي يؤثر في القاعدة النقدية نفسها ويؤثر في مضاعفة في عرض النقود.

طيب نعود على شريحة مرة أخرى نجد:

أن الجهات المؤثرة في عرض النقود:

١ – المودعون من الإفراد والمؤسسات من خلال تحديد نسبة ما يودعونه لدى البنوك وما يحتفظون به خارج خزائن البنوك.

٢ – المقترضون من الأفراد والمؤسسات ومدى رغبتهم في الاقتراض من البنوك

٣ – البنوك التجارية تؤثر في عرض النقود من خلال:

أ – مدى الاستفادة من التسهيلات الممنوحة من قبل البنك المركزي

ب –نسبة الاحتياطي الإضافي (شرح الأستاذ: يعني البنك المركزي قد في الحقيقة يخفض سعر الخصم الذي يقرض به سعر الخصم اللي هو سعر الفائدة الذي يقرض فيه البنك المركزي البنوك التجارية قد يخفضه، وبالتالي تكون تكلفة الاقتراض بالنسبة للبنوك منخفضة، ولكن هل تقدم البنوك التجارية على أخذ المزيد من القروض من البنك المركزي أم لا؟ إذا عرض النقود يتأثر من مدى الاستفادة من التسهيلات الممنوحة من قبل البنك المركزي).

٤ – البنك المركزي يؤثر في عرض النقود من خلال التغيير في القاعدة النقدية عن طريق:

أ – **عمليات السوق المفتوحة** هي عملية بيع وشراء السندات الحكومية، فإذا قام البنك المركزي بشراء سندات حكومية يعني أنه يأخذ السندات ويضخ مقابلها سيولة جديدة أي أنه سيزيد من عرض النقود، أي سيزيد من القاعدة النقدية. إذا عملية شراء السندات الحكومية يعني زيادة في القاعدة النقدية أي زيادة عرض النقود. أما عملية بيع السندات الحكومية إذا قام بنك المركزي ببيع السندات الحكومية فمعنى ذلك أنه سوف يسحب السيولة، سيقلل من القاعدة النقدية. إذا البنك المركزي يؤثر في القاعدة النقدية من خلال عملية السوق المفتوحة ويؤثر في القاعدة النقدية من خلال سعر الخصم كما قلنا، ما هو سعر الخصم؟ هو سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل إقراضه للبنوك التجارية، فإذا قرر خفض سعر

الخصم فهذا يعني أن تكلفة الإقراض بالنسبة للبنوك التجارية منخفضة فسيقبل على الاقتراض، أما إذا رفع سعر الفائدة فهذا يعني أن تكلفة الاقتراض مرتفعة وبالتالي سوف يقللوا من الاقتراض.

وأخير نجد أن أيضا يؤثر البنك المركزي من خلال التأثير في م ضاعف عرض النقود عن طريق التغيير في نسبة الاحتياطي القانوني، فإذا أراد أن يزيد في نسبة الاحتياط القانوني يعني سوف يجعل البنوك تحتفظ بقدر أكبر من ودائع التي تقرضها وبالتالي عرض النقود سوف يقل . أما إذا قلل نسبة الاحتياطي القانوني فهذا معنى ذلك أنه سيمنح البنوك مزيداً من قوة في إقراض النقود التي لديها وبالتالي عرض النقود سيزيد.

ب –سعر الخصم.

ومن خلال التأثير في مضاعف عرض النقود عن طريق التغيير في نسبة الاحتياطي القانوني.

محاضرة ٣٠

نبدأ في هذه الحلقة حول ما توقفنا عنده في الحلقة الماضية، توقفنا حول ما هي الجه ات المؤثرة في عرض النقود؟ وقلنا أن الجهات هي

١ – البنك المركزي ٢– البنوك التجارية ٣– المودعين ٤– المقترضين

هذه كلها تؤثر في عرض النقود.

هنا سننتقل إلى الشريحة لننظر كيف أن السياسة النقدية تؤثر في عرض النقود في الأجل القصير ونناقش موضوع الطلب على النقود أيضا.

السياسة النقدية في الأجل القصير Monetary Policy in the Short Run

- في المدى القصير، عندما تكون الأسعار ليس لديها ما يكفي من الوقت للتغيير يمكن للبنك المركزي أن يؤثر في مستوى أسعار الفائدة في الاقتصاد.
- في المدى القصير، أسعار الفائدة تتحد بواسطة العرض والطلب على النقود.
- البنك المركزي يمكن أن يغير مستوى سعر الفائدة من خلال التحكم في المعروض من النقود.
- لتغيير عرض النقود، البنك المركزي يستخدم عمليات السوق المفتوحة عن طريق شراء وبيع السندات الحكومية في السوق المفتوحة.
- عندما يخفض البنك المركزي أسعار الفائدة، الإنفاق الاستثماري يزيد ومن ثم الناتج المحلي الإجمالي يزيد. الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي للتأثير على مستوى الناتج المحلي الإجمالي هي المعرفة باسم السياسة النقدية.
- لكن هناك حدوداً للمدى الذي يمكن للبنك المركزي السيطرة على الاقتصاد في المدى الطويل، التغيرات في عرض النقود تؤثر في الأسعار فقط، وليس على مستوى الإنتاج (هذا في الأجل الطويل).

نموذج سوق النقود Model of the Money Market

نموذج سوق النقود يجمع بين المعروض من النقود، التي يحددها البنك المركزي، مع الطلب على النقود، طبعا قلنا عرض النقود يؤثر في أربع جهات لكن البنك المركزي يعتبر المؤثر الأساسي بحكم أنه يؤثر في مضاعف عرض النقود ويؤثر في القائمة النقدية، إذا نموذج سوق النقود يجمع بين عرض النقود والطلب على النقود التي يحددها الجمهور، لنرى كيف يتم تحديد أسعار الفائدة في المدى القصير).

الطلب على النقود The Demand for Money

النقود مجرد جزء من الثروة، يمكنك الاحتفاظ بالأصول مثل الأسهم أو السندات، أو الاحتفاظ بالثروة في شكل نقود. (يعني أما تحتفظ بالثروة على شكل نقود سائلة أو تحتفظ بها في شكل أصول كأسهم وسندات) الاحتفاظ بالثروة في شكل عملة أو ودائع جارية والتي يُدفع لها قليلا من الفائدة أو فائدة منعدمة (كما قلنا في

عملية الودائع الجارية ليس هناك أي فوائد). يعني أنك تضحي بالدخل الكامن من الفوائد والأرباح التي تدرها الأسهم والسندات.

(أي أنك عندما تختار أنك تضع نقودك لديك في شكل عملة سائلة أو تضعها في حساب جاري لدى البنك فأنت تضحي بالأرباح المتوقع الحصول من ورائها أو الحصول منها من خلال السندات والأسهم).

لماذا نحتفظ بالنقود؟ لأنها تسهل إجراء المعاملات.

*الطلب على النقود يقوم على مبدأ تكلفة الفرصة البديلة:

مبدأ تكلفة الفرصة البديلة لشيء ما هو: ما كنت تضحي به للحصول على هذا الشيء.

تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود هو: العائد الذي يمكن الحصول عليه من خلال الاحتفاظ بالنقود في شكل أصول أخرى.

سعر الفائدة السوقي هو : مقياس تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود . (يعني سعر الفائدة هي تعبر في الواقع عن تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود سائلة).

لماذا ميل منحنى الطلب على النقود سالب؟

(يعني إذا رسمنا منحنى الطلب يحكي علاقة بين الطلب على النقود وسعر الفائدة نجد أن ميله سالب)

زيادة أسعار الفائدة، تعني زيادة تكلفة الفرصة البديلة وعليه فإن الجمهور يطلب نقودا أقل.

وعلى العكس فإن الطلب على النقود يزيد مع انخفاض أسعار الفائدة، أو كنتيجة لانخفاض في تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود.

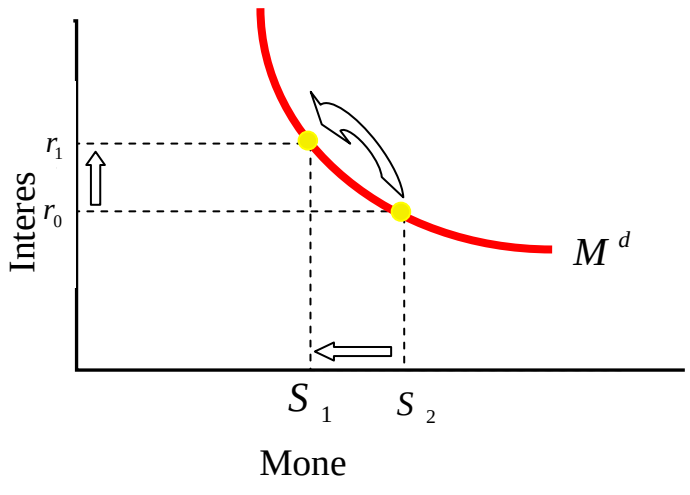

هنا الآن رسمنا منحنى طلب ووجدنا أن هناك على المحور الرأسي سعر الفائدة (Interest rates)، وعلى المحور الأفقي النقود (Money). إذا هذا المنحنى هو (منحنى الطلب على النقود)وهو يحكي علاقة عكسية بين سعر الفائدة التي مع المحور الرأسي وبين النقود، وقلنا لماذا يحكي علاقة عكسية؟ لأن ارتفاع سعر الفائدة يعني ارتفع تكلفة الاحتفاظ بالنقود (تكون عالية)، وبالتالي الطلب على النقود سيقل لأجل انتهاز الفرصة للحصول على هذا العائد.

ما هي العوامل التي تزيد الطلب على النقود؟

١ – زيادة المستوى العام للأسعار.

٢ – الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

فينتقل منحنى الطلب إلى اليمين بسبب ماذا؟ بسبب العاملين السابقين

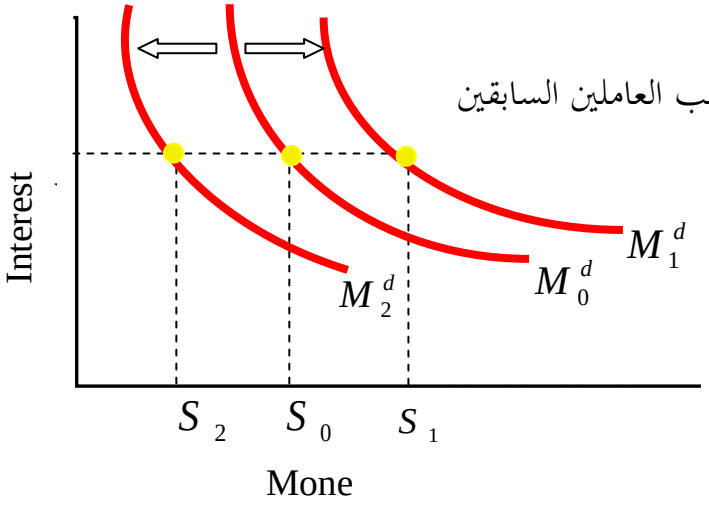

أما انتقاله إلى اليسار كما في الرسم..

ما هي العوامل التي تقلل الطلب على النقود؟

١ – انخفاض المستوى العام للأسعار.

٢ – انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

الطلب على النقود لغرض السيولة The Liquidity demand for money

يشير إلى رغبة الأفراد في الاحتفاظ بالأصول التي يمكن تحويلها وبسهولة إلى وسيلة للتباد ل، مثل العملة أو الحسابات الجارية، حتى يتمكنوا من جعل تنفيذ المعاملات يتم بسرعة فائقة.

يوجد أيضا الطلب على بعض أنواع النقود بواسطة الأفراد والتي توجد في M_2 مثل حساب الادخار، وذلك من أجل تجنب خطر الانخفاض في أسعار الأسهم أو السندات. هذا الطلب على النقود الذ ي هو أكثر أماناً من الأصول الأ خرى يسمى بالطلب على النقود لغرض المضاربة . في الممارسة العملية فإن الطلب على النقود هو

(يشمل ثلاثة أغراض أو ثلاثة أهداف):

- مجموع الطلب على النقود لغرض المعاملات
- ولغرض الاحتياط
- ولغرض المضاربة

التوضيح: لغرض إجراء المعاملات والا حتياط هو في الحقيقة نفس المدرسة الكلاسيكية و(كنز)متفقون على هذا. ما أضافه (كنز)هو الطلب على النقود لغرض المضاربة. والمقصود بـ(الطلب على النقود لغرض المضاربة): يعني الاحتفاظ بالنقود لانتهاز الفرصة المناسبة لعملية شراء السندات الحكومية . أن تحتفظ بالنقود لأجل أنك تجد الفرصة إذا كانت مناسبة لتشتري سندات حكومية.

فهذا الطلب على النقود لغرض المضاربة أي عملية البيع والشراء في السندات الحكومية.

توازن سوق النقود Money Market Equilibrium

(توازن سوق النقود يحدث عندما يلتقي عرض النقود مع الطلب على النقود)

هنا الآن رسنا منحنى العرض على شكل عمودي ومنحنى الطلب على النقود بالشكل المعتاد سالب الميل.

نفترض أن عرض النقود يتحدد بواسطة البنك المركزي، ولذا فإننا نفترض أنه مستقل عن سعر الفائدة.

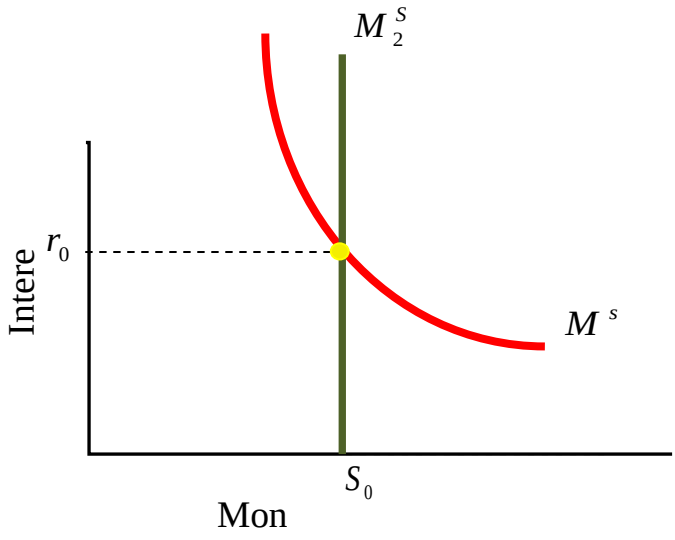

- في نموذج سوق النقود، منحنى عرض النقود هو منحنى العرض الرأسي.
- عند جمع عرض النقود مع الطلب على النقود يتحدد سعر الفائدة التوازني وهو r_0
- عند سعر الفائدة التوازني r_0 الكمية المعروضة من النقود تساوي الكمية المطلوبة.
- عند سعر فائدة أعلى من سعر الفائدة التوازني سيتولد فائض في المعروض من النقود، ومن ثم فإن سعر الفائدة سوف يميل إلى الانخفاض، ويحدث العكس عند سعر فائدة أقل من سعر الفائدة التوازني . (أي عند سعر فائدة أقل سيكون هناك فائض في الطلب وبالتالي سعر الفائدة سيميل إلى الارتفاع).

التغير في سعر الفائدة من خلال عمليات السوق المفتوحة

الزيادة في المعروض من النقود من خلال عمليات السوق المفتوحة بشراء السندات الحكومية يتسبب في نقل عرض النقود إلى اليمين، ويؤدي إلى انخفاض السعر التوازني.

التوضيح: إذا كان هناك شراء سندات حكومية بواسطة البنك المركزي هنا سينتقل منحنى العرض إلى اليمين، ونتيجة لذلك إذا انتقل منحنى العرض لليمين، سعر الفائدة سينخفض من r_0 إلى r_1.

من ناحية أخرى، إذا كان البنك المركزي يبيع سندات في السوق المفتوحة، فإن هذا يؤدي إلى انخفاض المعروض من النقود وزيادة أسعار الفائدة. (وبالتالي منحنى عرض النقود سينتقل إلى اليسار إلى M_2^S والنتيجة هي أن سعر الفائدة سيرتفع من r_0 إلى r_1)

أسعار الفائدة وأسعار السندات **Interest Rates and Bond Prices** (والرابط بينهما)

السند هو: تعهد بدفع مبلغ من النقود في المستقبل.

سعر السند بعد سنة من الآن هو: المبلغ المتعهد بدفعه مقسوما على ١ زائد سعر الفائدة.

على سبيل المثال، سند يتعهد بدفع ١٠٦ دولار بعد سنة، مع معدل فائدة ٦% سنويا سيكلف اليوم:

$$\textbf{Prices of bond} = \frac{\$106}{(1+=0.06)^1} = \$100$$ (سعر السند)

التوضيح: سعر السند يساوي قيمة السند بعد سنة أو ما يتعهد بدفعه بعد سنة مقسوماً على ١ زائد سعر الفائدة٦% يساوي ١٠٠.

لو كان السند هذا سيدفع ١٠٦$ بعد سنتين: نضع في مكان الأس بدلاً من ١ نضع ٢ لو كان بعد ٣ سنوات نضع ٣ وهكذا.

وبعبارة أخرى إذا كنت تستطيع استثمار عند عائد بمعدل ٦% سنويا فستكون على استعداد لدفع ١٠٠ دولار اليوم لتحصل على ١٠٦ دولار في العام المقبل.

*أسعار السندات تتغير في الاتجاه المعاكس من التغيرات في أسعار الفائدة.

نلاحظ أن سعر الفائدة لو ارتفع من ٦% إلى ١٠% ماذا سيحصل لقيمة السند؟ لاشك أنها سوف تنخفض.

إذا علاقة عكسية بين أسعار الفائدة وبين أسعار السندات.

هنا الآن لو نظرنا إلى المثال في الأسفل:

Promised payment interest rate	Promised payment interest rate
$106 6%	$106 4%
$Prisce\ of\ bond = \frac{\$106}{(1+0.06)^1} = \$100$	$\text{Price of bond} = \frac{\$106}{(1+0.04)^1} = \$101.92$

التوضيح: لو نظرنا إلى (Prices of bond)١٠٦يعني في السنة قيمته الآن على ١ زائد ٦% الذي هو سعر الفائدة يساوي ١٠٠

لكن لو انخفض سعر الفائدة بدلا من ٦% أصبح ٤% كم قيمته اليوم السند الذي يعطيني ٦% بعد سنة يكون قيمته اليوم ١٠١،٩٢ إذا انخفض سعر الفائدة فزادت قيمة السند.

عندما تنخفض قيمة الفائدة من ٦% إلى ٤%، فيجب عليك دفع مبلغ ١٠١.٩٢ لتحصل على ١٠٦ دولار في العام المقبل.

أما إذا ارتفعت أسعار الفائدة إلى ٨ % على سبيل المثال سيكون عليك دفع ٩٨.١٥ دولار فقط.

- عند ارتفاع أسعار الفائدة، فإن المستثمرين يحتاجون إلى نقود أقل من أجل الحصول على نفس المتَعَهد دفعه في المستقبل وبالتالي فإن سعر السندات ينخفض.

هناك تفسير بديل للعلاقة بين أسعار السندات وأسعار الفائدة بتناول العرض والطلب على السندات.

فعندما يشتري البنك المركزي سندات حكومية من أجل تخفيض أسعار الفائدة، يعني زيادة الطلب على السندات،؟؟؟؟؟؟ (فالشراء)عندما يدخل البنك المركزي كمشتري فالطلب على السندات سيزيد وبالتالي إذا زاد الطلب على السندات فإن أسعار السندات تميل إلى الارتفاع.

كذلك عمليات السوق المفتوحة ببيع السندات تؤدي إلى زيادة المعروض من السندات، وبالتالي انخفاض أسعار السندات وارتفاع أسعار الفائدة.

أسعار الفائدة والاستثمار والإنتاج Investment and Output،Interest Rates

(كيف نربط بينهم)

العرض والطلب على النقود يحددان سعر الفائدة، وهو ما يتسق مع مستويات معينة من الاستثمار والإ نتاج

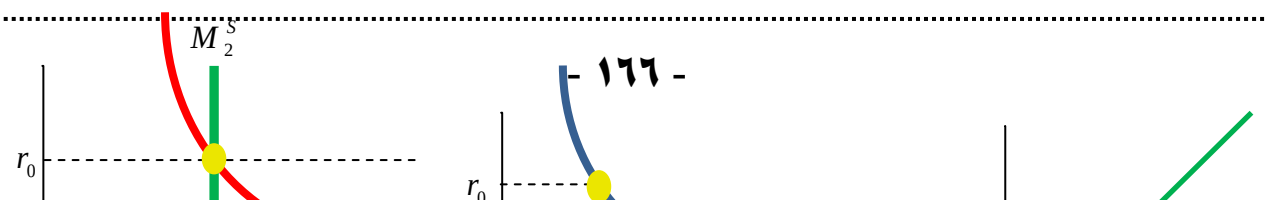

في الاقتصاد. ننظر إلى الرسم..

التوضيح: الرسم الأول على اليسار هو رسم يحدد سعر الفائدة التوازني حيث التقاء منحنى الطلب على النقود مع منحنى عرض النقود الذي هو العمودي، نقطة تقاطعهما في الحقيقة أنتجت سعر الفائدة التوازني الذي هوr_0،

r_0 في الحقيقة سيكون الطلب على الاستثمار هو عند I_0 بمعنى أن الاستثمارات تعتمد على سعر الفائدة . إذا انخفضت أسعار الفائدة، حجم الاستثمارات سيزيد. وسبق أن قلنا أن سعر الفائدة تُعتبر تكلفة على المقترض. فإذا انخفضت أسعار الفائدة هذا سيغري المستثمرين على المزيد من الاقتراض وقيام الكثير من المشاريع، لأن تكلفة الاقتراض منخفضة . ولهذا رسمنا منحنى الاستثمار كعلاقة عكسية بين سعر الفائدة وكمية الاستثمارات المطلوبة، بمعنى إذا انخفض سعر الفائدة، كمية الاستثمار سوف تزيد، وإذا ارتفع سعر الفائدة كمية الاستثمار سوف تقل.

بعد ذلك نعود إلى الرسم مرة أخرى ننظر أن هناك الرسم الذي سبق وتعرفنا عليه الذي هو خط ٤٥ درجة مع الطلب الكلي، وضعنا النقطة التوازنية عند Y_0 هذا وضعناه عند ماذا؟ عندما افترضنا أن الاستثمار هو I_0 بمعنى أنه لو تغير سعر الفائدة، حجم الاستثمارات سوف تتغير، وبالتالي دالة الطلب الكلي (التي بالون الأصفر) سوف تنتقل إلى أعلى.

لو نظرنا إلى الرسم ماذا يحصل؟ ماذا عدلنا في الرسم؟ ماذا تغير في الرسم؟

الذي تغير في الرسم..تغير سعر الفائدة بسبب زيادة عرض النقود، ثم بعد ذلك هذه الزيادة في عرض النقود أدت إلى انخفاض سعر الفائدة وانخفاض سعر الفائدة أدى إلى انخفاض تكلفة الاقتراض بالنسبة للمستثمرين، فزاد الطلب على الاستثمار بمعنى كمية الاستثمار زادت وبالتالي نجد أن الطلب الكلي انتقل إلى أعلى ونتج عن ذلك زيادة في ماذا؟ زيادة في مستوى الإنتاج التوازني. هنا ربطنا بين سعر الفائدة وبين مستوى الإنتاج التوازني.

نعود للرسم مرة أخرى ونمعن النظر فيه..

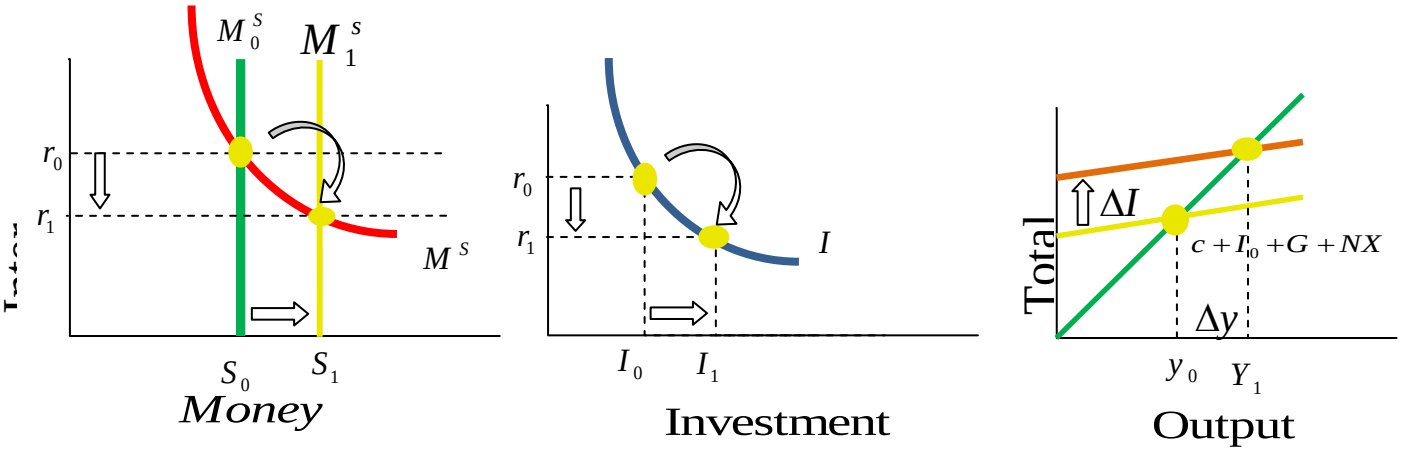

نجد أن في الرسم الأول منحنى العرض انتقل إلى اليمين (منحنى عرض النقود)لماذا انتقل إلى اليمين؟يفترض كما هو مكتوب تحت الرسم

السوق	⇨ زيادة	⇨ انخفا	⇨ زيادة	⇨ زيادة

بمعنى أن البنك المركزي قام بشراء سندات حكومية فأخذ السندات وبدلاً عن هذه السندات ضخ سيول ة في الاقتصاد. طبعاً هذا سيؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة . انخفاض سعر الفائدة سيؤدي إلى أن حجم الاستثمارات (كما هو في الرسم الموجود في الوسط)، يعني الرسم الأول يحدد التوازن في سوق النقود، والرسم الثاني (في الوسط)يحدد ماذا يحدث في الاستثمار، إذا هنا انخفض سعر ا لفائدة وحجم الاستثمارات زادت ولهذا حجم الاستثمار زاد من I_0 إلى I_1.

هنا الآن نجد أن الطلب الكلي انتقل إلى أعلى ، لاحظ في الرسم الأخير جهة اليمين، دالة الطلب الكلي انتقلت إلى أعلى ووضعنا سهم أي انتقل بمقدار ΔI ، يعني مقدار التغير في الاس تثمار الذي هو (Investment)، هذا أدى إلى نقطة توازنية جديدة وهي y_1 وهو لاشك أنه مستوى توازني أكبر من y_0، هذا المستوى – مستوى الإنتاج الجديد – بين لنا أن السياسة النقدية يمكن أن تؤدي إلى زيادة الإنتاج (من خلال النظر إلى الرسم)نستطيع أن نثبت أن السياسة النقديةِ يمكن أن تؤدي إلى زيادة في الإنتاج، وبالتالي انخفاض في مستوى البطالة في الأجل القصير وهذا ما حدث، عرض النقود زاد بواسطة البنك المركزي فأدى إلى انخفاض سعر الفائدة،

ثم تبعه زيادة في حجم الاستثمارات، الطلب الكلي زاد وبالتالي مستوى الإنتاج الكلي زاد، فإذا زاد مستوى الإنتاج الكلي لاشك أن مستوى البطالة سوف ينخفض. وهذا إثبات أن السياسة النقدية يمكن أن تُحدث زيادة في الإنتاج والتي كما قلنا في الأجل القصير، أما في الأجل الطويل فإن الأسعار سوف تزيد.

الآن لوعدنا إلى الرسم مرة أخرى نجد ما هو مكتوب في الأسفل:

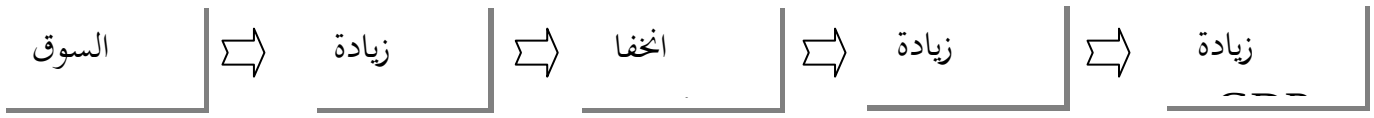

السوق المفتوحة لشراء السندات تؤدي إلى زيادة عرض النقود ثم يتبع ذلك انخفاض في أسعار الفائدة، انخفاض أسعار الفائدة يعني زيادة الاستثمار وزيادة الاستثمار يعني زيادة GDP يعني زيادة مستوى الإ نتاج GDP.

لو عكسنا بدلاً من السوق المفتوحة لشراء السندات تكون السوق المفتوح ة لبيع السندات الحكومية، فعرض النقود سوف يقل، أسعار الفائدة سوف تزيد، حجم الاستثمارات سوف يقل، ومستوى الإ نتاج GDP سوف يقل. إذا المرة الأولى اللي في الرسم سياسة نقدية توسعية، وعكسها يعتبر سياسة نقدية انكماشية.

بمعنى أن انخفاض عرض النقود سيؤدي إلى رفع سعر الفائدة، وبالتالي يحجم أو يقلل من الاستثمارات وعليه فإن الإنتاج سوف يقل، فهذه هي السياسة النقدية الانكماشية.

إذا هذه هي الحلقة الأخيرة من مبادئ الاقتصاد الكلي . أسأل الله سبحانه وتعالى للطلاب والطالبات التوفيق أن شاء الله وأريد أن أؤكد على ضرورة المتابعة المستمرة سواء في المنتدى الخاص بالمقرر أو في المحاضرات المرئية، لأنه يكون من خلالها طرح تساؤلات وتوضيح لبعض الغامض وإعطاء بعض التطبيقات.

تمت

كلية الادارة والاقتصاد
الانتساب المطور